فتيحة بوسنّة

انسجام الخطاب
في مقامات "جلال الدين السيوطي"
"مقاربة تداوليّة"

دار الأمل
Tél fax: 026 21 07 21
Email: Contact@editionelamel.com
www.editionelamel.com

مخبر تحليل الخطاب
Tél fax: 026 21 32 91
Email:elxitaab.lad@gmail.com
منشورات مخبر تحليل الخطاب
2012

الإيداع القانوني: 117 – 2012
ردمك: 9 – 1 – 9069 – 9931 – 978

إهـــداء



إلى كلّ من سار على خطى معلّم البشرية،
وساهم في الحفاظ على سنّته.

فتيحة بوسنة

« إذا نحن استعملنا ضمير الجمع بدل ضمير المفرد في كتاباتنا، فلأن هذا الاستعمال تقليد عربي أصيل في صيغة التكلم من صيغ الكلام، ثم لأنه هو الاستعمال المتعارف عليه في المقال العلمي والتأليف الأكاديمي فضلا على أنه يفيد معنى "المشاركة" و"القرب" إذ يجعل المتكلم ناطقا باسمه وباسم غيره، ولا غير أقرب إليه من المخاطب، حتى كأن هذا المخاطب عالم بما يخبره به المتكلم ومشارك له فيه، فيكون ضمير الجمع، من هذه الجهة، أبلغ في الدلالة على التأدب والتواضع ... ولا دلالة له إطلاقا على تعظيم الذات ولا على الإعجاب بالنفس ».

طه عبد الرحمان – اللسان والميزان- ص13.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

ها نحن نشرع في نشر بحوث مجموعة تيزي وزو لتحليل الخطاب، واثقين من قيمتها العلمية راجين حسن الاستجابة.

وفتيحة بوسنّة باحثة بالقدر الذي تعنيه هذه الكلمة من دلالات، ولأنّه لا يمكن للباحث أن يكون جيدًا دون أن يكون مجبرًا على مواجهة مقتضيات البحث، وأن يخضع لسلطانه، فلذلك يجب أن تتقدّم فيه صفة المسؤول على صفة التابع الوفيّ لمنهج بعينه، وأن يسلك طريقًا مخالفًا. ولعلّ ما يصنع هذه المخالفة – في رأيي – هو الاهتمام بالتراث والتحقّق بمعاني نصوصه ومقاصد أصحابه. وأهمّ وجوه مسؤوليّة الباحث هو التوسّل بأدوات تستوفي شروط النظر العلمي من جهة، والتمكّن من استخدامها بالطريقة التي تبدو بها وسيلة لا غاية.

والباحثة في هذا الكتاب نَحَتْ منحًى غير مسبوق في الدراسات التداوليّة التي هي مجال جديد بالنسبة للبحث العلمي في الجزائر. ومكمن التفرّد عندها أنّها اختارت نموذجًا نصيًا كان ينظر إليه باعتباره نوعًا من الترف الفكري لعالِم في الدّين هو الإمام السيوطي، وجعلت من نصوصه موضوعًا إشكاليًا، فسخّرت له أحد المفاهيم الإجرائية في الدرس التداولي الحديث، وهو الانسجام الذي لم تنظر إليه كمعطًى نصيّ فحسب، بل كتصوّر يبنيه القارئ الحاذق الذي يسعى إلى توظيف مجمل الخبرات والمعارف المختلفة من أجل الوصول إلى المقاصد الكبرى التي تنطوي عليها نصوص المقامات.

لقد اعتمدت على نظرية الملاءمة، وأتقنت أهمّ آلياتها ألا وهي الاستدلال، لفحص المقامات. وخلصت إلى نتائج مهمّة تستوقف القارئ قبل أن تستوقفه المنهجية القائمة على أدوات وتقنيات "مأصولة" تستند إلى قواعد المناظرة

الإسلاميّة، وتوظف روح مبدأ التصديق الإسلامي الذي صاغه "طه عبد الرحمن" في نقده لقواعد المحادثة عند "غرايس"، فتمكّنت بفضله من إنشاء معرفة جديدة بجزء مهم من تراث الإمام السيوطي الذي جسّد قواعد المناظرة التهذيبيّة وضوابطها المنطقية بامتياز، وكشف عن المنطق الذي سار عليه علماء الإسلام في الإقناع بما صنّفوه من علوم وأبدعوه من آداب.

ومن هنا يتضح أنّ محتوى الكتاب ثريّ بأدواته ومنهجيته، وجليل بالنصوص التي اشتغلت بها صاحبته. ولقد جاء ليضيف معرفة تستجيب للمجال التداولي للقارئ العربي المعاصر الذي بادرت مجموعة تحليل الخطاب بجامعة تيزي وزو لإنشائها بقيام ثلّة من الباحثين بالعناية بالتراث العربي الإسلاميّ وإخراجه في صورة تقوم على شرائط المناهج النقدية المعاصرة دون إسقاط آلي، ولكن بكثير من التأصيل، سعيًا إلى إنشاء نظرية أدبيّة وتجديد أدواتها في التعامل مع مختلف الأنظمة الدلالية في تراثنا الأدبي.

المشرفة على مجموعة تيزي وزو

لتحليل الخطاب

أ.د. آمنة بلعلى

مُقَدِّمَة:

اختلف الدارسون في تحديد مفهوم القراءة الأدبية، باختلاف المرجعيات الثقافية والمنهجية، والنظريات التي يستند إليها كل باحث. فقد كانت القراءة التقليدية ترى إلى النص حاملا لمعنى قبلي متصل بمقصدية المؤلف، ويتعين على القارئ الكشف عنه والتوصل إلى فهمه، متجاهلة أنّ الدلالة الثابتة للنص الأدبي تتعارض مع إمكانية تعدد القراءات من عصر لآخر، بحسب المراحل التاريخية المختلفة، بل حتى في العصر الواحد. وخير دليل يقدمه لنا التاريخ الأدبي، اختلاف طريقة تلقي المقامات، سواء في العصر الذي ظهرت فيه على يد الهمذاني أو العصور اللاحقة له.

ولقد عرفت القراءة الأدبية في العصر الحديث توجها نحو تعدد زوايا النظر في تحليل النص الأدبي، فلا تقف عند حدود الدلالة الأحادية، إنها عملية إبداع ثان على إبداع المؤلف، وإنما تنظر إلى النصوص باعتبارها تحمل فراغات وبياضات على القارئ ملؤها. وبالتالي يقبل النص تأويلات شتى وذلك حسب التوجهات الفكرية والإيديولوجية العامة لكل عصر. وفي ظل هذا التوجه همّش دور المؤلف، إلى حدّ القول بموته. وبولغ في تأويل النص إلى حد القول بانفتاح التأويل إلى مالا نهاية من الاحتمالات ليصل إلى مستوى اللاتحديد، وإعطاء الحرية الكاملة للقارئ كما تدعو إلى ذلك التفكيكية.

إن القراءات التقليدية تشترك في توجهها الأحادي المقتصر على أحد أطراف فعل القراءة الثلاثة، وهي: المؤلف، النص، القارئ، فتعمل على أن يهيمن طرف على حساب الآخر. ولقد عرفت الثقافة العالمية في الوقت الحالي توجها حاسما نحو غلبة التأويل واعتبار دور القارئ في تحليل النصوص، وهو تصوّر يتأسس على اعتبار أن فعل القراءة يتحقق من خلال مراعاة نوعٍ من التكافؤ بين مقاصد

المؤلف ومعطيات النص ودور القارئ في التأويل، وذلك في ظل بعض النظريات التداولية التي تأخذ بالسياق بمفهومه الواسع في عملية تأويل الأقوال، وهو الجانب الذي غفلت عنه التداولية اللسانية. ومن أهم الذين وظفوا هذا التصوّر المتكافئ في تحليل النصوص السردية "أمبرتو إيكو" Umberto Eco الذي يرى أن التأويل هو نقطة التفاعل بين العمل الفني والمتلقي. لكنه لم يفرط في فكرة المعنى الحرفي الذي يعده منطلقا لجميع القراءات التأويلية الممكنة، إذ إنه يقبل بكل تأويل للنص شريطة أن لا يتعارض مع بعض المعطيات فيه.

ولا غرو إذن، أن يكون هدف هذه الدراسة هو استغلال القراءة التأويلية في ضوء هذه الأفكار الجديدة، قصد التوصل إلى معرفة إمكاناتها بالنسبة لدراسة بعض النصوص الأدبية العربية، بحيث تكون المعطيات النصية منطلق هذا التأويل دون إهمال السياق الخارجي الذي لا يقل دوره أهمية في عملية التأويل وتحديد الدلالات خاصة تلك المتعلقة بمقاصد المؤلف. وإذا كان التصور القديم لقصدية المؤلِّف قد تشبث بالمعنى الحرفي لخطابه، فيمكن عدّه هنا منطلقا لبلوغ قصديته، ذلك أن اللغة الأدبية تمكنه من تمرير مجموعة من الأفكار التي يتعذر عليه التصريح بها لسبب أو لآخر، فلا سبيل إذن إلا في منحها امتدادا في السياق الخارجي من أجل بحث استكشافي يتم فيه توظيف نتائج القراءة التأويلية للخطاب قصد عقد صلة بينها وبين بنية موجودة خارجها في سياق العالم المتعين ومنحها امتدادا فيه، لأن هذه القراءة التأويلية تقر بإمكان اختلاف مقصدية الخطاب ومقصدية المؤلف.

إنّ هذه الآليات هي الشروط الضرورية للقيام بتأويل منطقي معزز بأقصى ما يمكن من الأدلة النصية والسياقية، وببعض المبادئ وعمليات الانسجام كالمعرفة الخلفية والتشابه والتعريض والمحور... التي ساعدتنا في فهم المقامات وتأويلها، فضلا على إبراز انسجامها، الذي يستمد من تأويل وفهم الخطاب. و«***كل نص قابل للفهم والتأويل هو بالضرورة نص منسجم***»، لكنه يحتاج إلى

وسائل ملموسة توضح العلاقات الدلالية التي تحكم انسجامه. تُعزى هذه المقاربة إلى "براون" و"يول" Brown et Yule، مقابل المقاربة التي ترى أن النص منسجم في ذاته. فالانسجام عندهما شيء يبنيه القارئ اعتمادا على تشغيل تجربته السابقة، أي على عمليات ذهنية معقدة تقرب الإنسان من الحاسوب، وللبرهنة على رأيهما يستشهدان بنصوص تفتقر إلى الروابط الشكلية، ومع ذلك فإنّ القارئ يستطيع فهمها وتأويلها.

ولقد كان هذا مبررا لصياغة عنوان البحث، "الانسجام في خطاب المقامات". ووقع اختيارنا على مقامات السيوطي، نظرًا لأنّ الاهتمامات كلها تركزت حول مقامات الهمذاني والحريري، والتي تعددت قراءاتها من بنيوية وسيميائية واجتماعية وتاريخية، وبالمقابل لا نجد من اهتم بمقامات السيوطي على نفاستها، لأن العالم فيه سبق الأديب، فبقيت مجهولة ما عدا بعض الشروح.

تتكون مدونتنا من اثنتَي عشرة مقامة للسيوطي، جاءت ست منها ضمن مجموع مودع بدار الكتب الوطنية بتونس، وقامت بطبعها "دار الدعوة" باسطنبول سنة 1988 م وهناك نسخة مطبوعة في مطبعة الجوائب بالقسطنطينية منها المقامات الست الأولى مضافا إليها ست مقامات أخرى. ولقد عثرنا على هذه المقامات مطبوعة بدار الهدى الجزائر قام بتحقيقها والتعليق عليها "محمد إبراهيم سليم".

إنّ اختيارنا هذه المقامات كان مؤسسا، لأنّنا وجدنا فيها ما يكفينا من مادة لتجسيد مجمل ما تناولناه في القسم النظري، فقد منحتنا المناظرة التي ضمتها المقامة الأولى إطارا تواصليا قريبا من الكيفية التي تتم بها العملية التواصلية في الأحوال العادية والقوانين التي تجعل المتكلم يؤسس خطاباته في شكل أساليب واضحة، يؤطرها مبدأ عام هو التعاون، أو يوظف استراتيجيات تمكنه من تمرير مجموعة من المقاصد دون التصريح بها، والقواعد التي تضمن له نجاح العلاقة التخاطبية واستمرارها. كما تجاوزنا الوقوع في المغالطة القصدية التي تتشبث بمقصدية المؤلف كمنطلق لكل تأويل صحيح، أو مقصدية الخطاب دون الالتفات

إلى ما يصبو إليه المؤلف، ثم جسدنا بوضوح إمكان وجود اختلاف بين مقصدية الخطاب المتحقق باللغة والقصد الذهني للمؤلف. كما استطعنا أن نتوصل إلى انسجام المقامات في أبهى صورته، بفضل نجاعة الآليات التي وظفناها في التحليل والوصول إلى قناعة هي: أن النص القابل للتأويل هو بالضرورة نص منسجم. من هنا نعتقد أن هذه المحاولة مجازفة، لأن قراءة المقامات في ذاتها كما يقول عبد الفتاح كيليطو تعد مشروعا خطيرا. ولقد أريد لها أن تكون قراءة متأنية وفق أدوات حديثة لكنها مؤصلة وتتيح إمكانات هائلة للتأويل.

لقد بدت لنا الإشكالية قابلة لأن تقسم أسئلتها إلى ثلاثة فصول، مهدنا لها بمدخل ناقشنا فيه بعض القضايا المتعلقة بالنظريات التداولية التي يمكن تقسيمها إلى اتجاهين الأول يمثل نظريات تداولية لسانية، والثاني يمثل المقاربة التداولية التي سعت إلى إخراج التداولية من دائرة اللسانيات، واستدركت ما أهملته التداولية اللسانية، وهو النمط الذي اعتمدنا عليه في هذا البحث، فهي ترى أن التأويل عملية مشتركة بين العمليات اللسانية (اللغوية)، والعمليات التداولية، بحيث أن المعنى الحرفي للقول هو منطلق أي تأويل وسلطنا الضوء على مفهوم الانسجام، Coherence الذي يتداخل مع مصطلح آخر هو الاتساق Cohésion، هذا التداخل الذي يعكس مدى العلاقة التي تربطهما. وعرضنا المقترحات الغربية في مسألة مبادئ وعمليات الانسجام، كما تطرقنا إلى مسألة جنس المقامة، خاصة مع صعوبة إدراج مقامات السيوطي تحت نمط المقامات المعروف.

خصصنا الفصل الأول للحديث عن قوانين الخطاب، وعن العلاقة التخاطبية والضوابط التي تحكمها لتجعل منها علاقة متكاملة تؤدي إلى إستراتيجية تخاطبية ناجحة، كما تعرضنا إلى آليات انسجام نصوص المقامات الست الأولى مفترضين إمكانية اعتبارها مقامة واحدة تجمع شتات المقامات.

أما الفصل الثاني، فتعرضنا فيه إلى الاستدلال القرآني، وحللنا المقامات الثانية وفق هذا الاستدلال، بعدما افترضنا انبناءها عليه. ولقد منحتنا المقارنة بين المقامات الست الأولى والثانية، فرصة إبراز خيوط سردية خفية تعبر ثناياهما وتختزل رسالة واحدة موجهة إلى المتلقي، وإبراز مقاصدها.

وكان للفصل الثالث مهمة الكشف عن مقصدية المؤلّف، بعدما أبرزنا مقصدية الخطاب في الفصلين السابقين، واعتمدنا في هذا على جهود "دان سبربر" و"ديردر ولسن" Dan Sperper et Deirdre Wilson في صياغة أنموذج علمي دقيق لعملية تأويل الأقوال، فاحتجنا في ذلك إلى معارف خاصة بعصر المؤلف، ومعلومات مناسبة لعملية التأويل، لذلك توجهنا إلى حياة السيوطي العلمية والثقافية، كما سلطنا الضوء على جهوده في مجال انسجام الخطاب من خلال كتابه "تناسق الدرر في تناسب السور".

أنهينا البحث بخاتمة أبرزنا فيها النتائج التي توصلنا إليها والتي كان بعضها إجابات عن بعض الفرضيات التي طرحها البحث.

أمّا عن أهمّ المراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث فنذكر: كتب الفيلسوف طه عبد الرحمان وخاصّة كتابيه: "في أصول الحوار وتجديد علم الكلام" و"اللسان والميزان أو التكوثر العقلي". وكذلك كتاب "المقامات، السرد والأنساق الثقافية"، لعبد الفتاح كيليطو. وذلك باعتبار المؤلف الأول من أصحاب الاتجاه التأصيلي في مجال فلسفة اللغة والمنطق والتداوليات، والمؤلف الثاني من أصحاب الاتجاه التأصيلي في مجال نمط المقامات وفي قراءتها. كما اعتمدنا على تداوليين غربيين مثل جاك موشلر، وآن روبول Jacques Moschler et Anne Reboul، وخاصة في كتابهما: "التداولية اليوم، علم جديد في التواصل". وعلى الرغم من أهمية هذا الكتاب، الذي اعتمادنا عليه في فهم تداولية" دان سبربر" و"ديدر ولسن"، إلا أننا لاحظنا افتقاره إلى أمثلة لنموذج تأويلهما للأقوال، خاصة وأنه نموذج غير مألوف في وسطنا الثقافي، فلم نعثر

على دراسة عربية أخذت بهذا التصور الجديد في التأويل. لذا فإننا نعتبر هذه الدراسة مجازفة أخرى تنضاف إلى مجازفة قراءة المقامة، لكنها ضرورية وممتعة في الوقت نفسه. إلى جانب هذه المؤلفات، اعتمدنا كذلك على بعض الكتب المترجمة وبعض الكتب العربية في هذا المجال.

عرض وتقديم المدونة:

وفيما يأتي تعريف بهذه المقامات جميعًا:

المقامات الست الأولى:

1 - **المقامة الوردية:** أجريت فيها مناظرة بين الورد والنرجس والياسمين والبان والنسرين والنيلوفر، والآس، الريحان، لاختيار من هو أحق بالملك، فأبدى كل حجته. إلا أن المناظرة لم تؤل إلى مآل، فاضطر المتناظرون اللجوء إلى "حكم" يفصل بينهم، وبالفعل تمكن "الحكم" من حل النزاع بفضل كفاءته العلمية وصفاته الخلقية العالية مما جعل المتناظرين يخضعون لحكمه خضوعا إراديا رغم أنه حكم لذات لم تشارك في المناظرة.

2 - **المقامة المسكية**: يحضر في هذه المقامة أمراء الطيب الثلاثة وهم المسك، العنبر، الزعفران، بين يدي إمام خطيب ليفصل بينهم، ويبين أيها أجل مرتبة وأعظم نفعا. فنعيش مع كلمة إنصاف تعطي كل ذي حق حقه، فيستدرك الإمام خطأه فيلحق الزباد بالأمراء الثلاثة ليكون لهم رابعا.

3 - **المقامة التفاحية:** أنشأها في الفواكه الرطبة، فذكر منافعها في الطب والغذاء ورتبها بحسب أفضلية بعضها على بعض وعشنا فيها مع الرمان، الأترج السفرجل، التفاح، الكمثري، النيف الخوخ.

4 - **المقامة الزمردية:** أنشأها في الخضروات السبع التي هي: القرع، الهندباء الخس، الرجلة البامية، الملوخية، الخبازي. ومثل سابقاتها، ذكر منافعها في الطب والغذاء مرتبة بحسب أفضلية بعضها على بعض.

5 - **المقامة الفستقية:** أنشأها في الفواكه اليابسة التي هي: الفستق، اللوز الجوز، البندق الشاهبلوط، حب الزلم، حب الصنوبر، وأبرز منافعها وطبائعها محترما نفس السلم الترتيبي.

6 - **المقامة الياقوتية:** وهي آخر مقامة ضمن المقامات الست الأولى نعيش فيها مع سبعة من اليواقيت هي: الياقوت، اللؤلؤ، الزمرد، الزبرجب، العقيق،

الفيروزج. ولا تختلف هذه المقامة عن سابقاتها في هدف دخول ذواتها في العلاقة التخاطبية وهو: أيها في المرتبة الأعلى وفي الزينة أحلى إلاّ أننا لاحظنا فيها غياب الذات الحاكمة، فقد رتبت الجواهر نفسها بنفسها.

المقامات الست الثانية:

تختلف هذه المقامات عن الستة الأولى في افتتاحها، فلا وجود لسند المقامة المعهود به منذ الهمذاني، إذ افتتح كل مقامة بآية قرآنية، فطرحت علينا إشكالية انتسابها إلى جنس المقامة.

طرح السيوطي في هذه المقامة مشاكل اجتماعية متنوعة، منحها بعدا دينيا خاصا جعلت منها مصدر نفع لمن أصيب بها بدل أن تكون مصدر ضرر فدافع عن هذه النظرة بأساليب حجاجية متنوعة، قصد إقناع القارئ بصحة هذا التصور. وهذا بيان لهذه المقامات.

1 - **مقامة الحمى:** تحدث فيها عن منافعها البدنية ومآثرها السنية مؤيدا كلامه بما ورد في التفسير وما ورد من أخبار عن الرسول ﷺ ذاكرا الحكمة القائلة: "ربما صحت الأجسام بالعلل".

2 - **المقامة النيلية في الرخاء والغلاء:** أنشأها في نقصان واد النيل بعد المد، ثم عوده إلى المد بعد النقصان، وترك وصف الحالتين لطائفة من العلماء في العلوم المتخصصة.

3 - **المقامة الدرية في الطاعون:** أنشأها في الطاعون الذي أصاب الديار المصرية والشامية سنة 897 هـ، ثم أعاد عليها الكرة في السنة التالية، وفسح المجال لنفس الطائفة من العلماء في وصف الأحداث.

4 - **المقامة الآزوردية في التعزية عن فقد الذرية:** عزى فيها من فقد الذرية بآيات وأحاديث وآثار وأشعار، ذاكرا ثواب الله على الفجيعة فيهم بما جاء في شفاعتهم لآبائهم وسؤالهم لهم الرحمة والغفران.

5 – **مقامة الروضة في روضة مصر**: تحدث فيها عن جزيرة الروضة التي سكنها في أواخر سنين عمره، ووصف جمالها، وأشار على تاريخها ذاكرا ما قاله الشعراء فيها، فيأتي المكان ليعزز الدلالة التي يريد البرهنة عليها فروعة المكان في احتوائه على أسباب النفع والضرر.

6 - **مقامة الروضة في والدي خير البرية**: وفيها رأى بنجاة والدي رسول الله ﷺ:

- إما لأنهما عاشا في زمن الفترة.
- أو لأنهما كانا على ملة إبراهيم عليه السلام.
- أو لأن الله جلت قدرته- أحياهما كرامة لرسول الله حتى آمن بما جاء به.

ثم رد فيها على الإمام السخاوي- وهو من أشد خصومه – لكونه اعترض على أدلة النجاة.

إنّ شتات هذه المقامات تم تلافيه من خلال قراءة تعبر نقاط التفاعل التأويلي فنكشف في مجملها عالما سرديا واحدا، تحولت فيه التعددية الخطابية إلى وحدة منسجمة يلعب فيها "الحكَم" دورا مركزيا، سواء في المقامات التي يخفت فيها صوته، أو تلك التي يظهر فيها بجلاء لحل القضايا المتنازع حولها نظرا لكفاءاته المتعددة. هذه الكفاءات هي التي أهلته لتجاوز دور "الحكَم" ليبلغ دور المجدد للمنهج الاستدلالي الكفيل بحل القضايا المختلفة ومستجدات الحياة، ودور المعلم الذي يورث علمه للأجيال دون أن يجعلها تقع في أسر أستاذيته. ثم سرعان ما تبين لنا، من خلال التركيز على صفاته - التي تعمد التفصيل فيها فاعتبرناها أحد المواقع الإستراتيجية التي وجهت تأويلنا- ما هو في الحقيقة إلا شخصية السيوطي المتعددة التخصصات، فارتبطت فكرة تجديد المنهج وهي مقصدية الخطاب، بمقصدية المؤلف من خلال الخطاب والمتمثلة في كونه مجدد القرن والمبعوث على رأس القرن التاسع هجري.

مدخل

التداوليّة وخطاب المقامة

إنّ موضوع وظيفة اللغة، لا ينفك يثير نقاشات عديدة، منذ عهد قديم، لكن ما يهمنا في بحثنا هو: ما وجهة نظر النظريات اللسانية الحديثة فيما يخص وظيفة اللغة؟ ثم ما علاقتها بمستعمليها وما هي تجلياتها؟

يمكن تقسيم النظريات اللسانية الحديثة باعتبار تصورها لوظيفة اللغات الطبيعية إلى مجموعتين [1]:

أولاً: نظريات لسانية صورية: تضم جميع النظريات اللسانية التي تعدّ اللغات الطبيعية أنساقا مجردة، يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية، وذلك من خلال تمييزها بين معرفة الإنسان التنظيم اللغوي، وبين استعماله اللغة في عملية التكلم.

يعتبر "سوسير" Saussure رائد هذا التمييز، حيث فرق بين اللسان والكلام الذي يمثل الاستعمال الحقيقي للغة، فأبعده من دائرة اهتمامه، واقتصر على بنى اللغة ونظامها. نلاحظ مثل هذا التمييز عند "سابير" Sapir حيث يفرق بين النموذج أو التنظيم اللغوي المثالي وبين التنظيم المادي أو الواقع الكلامي، ويلاحظ الشيء نفسه عند "تشومسكي" Chomsky الذي يميز بين الكفاءة، وهي معرفة الإنسان الضمنية للغة التي انطبع عليها منذ طفولته، والقدرة وهي طريقة الاستعمال الآلي للغة ضمن سياق معين فيكون بذلك انعكاسا للكفاءة.

ثانيًا: نظريات لسانية وظيفية (تداولية)، وهي تشمل النظريات اللسانية التي تعتمد كأحد مبادئها المنهجية اعتبار اللغة الطبيعية بنيات تحدد خصائصها - جزئيا على الأقل- ظروف استعمالها، في إطار وظيفتها الأساسية وظيفة

---

1 – أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص 8.

التواصل. وهي النظريات التي يمكن إدراجها تحت ما يسمى "التداولية اللسانية" pragmatique linguistique وهي تداولية تسعى إلى أن تكون مدمجة في اللسانيات، فنجد تعريفا لسانيا عند فرانسواز ريكاناتيFrançoise Recanati هي « ***دراسة استعمال اللغة في الخطاب شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية، وهو خط تحليل اللغة العادية حيث تهتم ببعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها***»[2]. إذن هي تداولية مدمجة ضمن اللسانيات، لا كمكملة لها، بل كجزء منها، فهي تنضاف إلى علم الدلالة sémantique الذي يدرس المعنى، لتدرس ما غفلت عنه وهو كل ما من شأنه أن يعين على فهم الجمل اللغوية وتأويلها تأويلا سليما يتوافق مع متطلبات السياق، فيدخل ضمن ذلك الاقتضاءات présuppositions، والأعمال المتضمنة في القول sous-entendus أو دلالة الكلمات التي لا تؤول خارج مقام التواصل مثل: الضمائر، أسماء الإشارة...

كانت بدايتها أعمالاً في مجال فلسفة اللغة، عندما ألقى فيلسوف أوكسفورد جون أوستين J.Austin محاضراته المعنونة بـ"محاضرات ويليام جيمس"، لكن هذه المحاضرات ألهمت اللسانيين، ومثلت أساس التداولية التي نحن بصدد الحديث عنها.

انطلق أوستين من اعتبار اللغة أداء أعمال مختلفة في آن واحد، وما القول إلا واحد منها. فعندما يتحدث المتكلم فإنه في الواقع يخبر عن شيء، أو يصرح تصريحا ما، أو يأمر، أو ينهى...، يقول: « ***نكتفي بالتأكيد هنا بأن النطق بالألفاظ يشكل في العادة أمرا مهما بل الحدث الرئيسي في إنجاز الفعل،***

---

2 – فرانسواز أرمنكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، د. ط، مركز الإهداء القومي، الرباط، 1986. ص 7.

(كالرهان أو ما شئت) وهذا هو القصد من الإنشاء في كل لفظه»[3]، وقد توصل إلى أن إنتاج العبارات اللغوية هو على الأقل إنجاز ثلاثة أعمال لغوية[4]:

1- **الفعل الكلامي acte locutoire**: وهو القول في حد ذاته، أي إنتاج الأصوات وتراكيب الكلمات في بناء يلتزم بقواعد اللغة ويحمل دلالة معينة.

2- **الفعل الإنجازي acte illocutoire**: الفعل الذي ننجزه في أثناء القول، وهو الفعل التواصلي الذي تؤديه هذه الصيغة التعبيرية في سياق معين: كالوعد، الالتماس ...

3- **الفعل التأثيري acte perlocutoire**: أثر الفعل الإنجازي في المستمع، وهو لا يتبع دائما الأفعال السابقة.

طور سيرل J.L.Searle نظرية أوستين من خلال إسهامين[5]: الأول: تحديد الشروط التي تضمن نجاح الفعل الإنجازي، والثاني تطوير بُعدَين من أبعادها الأساسية: المقاصد والمواضعات ويتمثل في تمييز داخل الفعل الإنجازي، المحتوى القضوي contenu propositionnelle أي ما يتضمنه القول، والقوة الإنجازية للفعلforce illocutionnaire الذي يمكن أن يكون فعلا إنجازيا مثل: وعد، سأل ... أو أداة أو تنغيما. أما الفعل القضوي Acte propositionnelle، فيشكل فحوى هذا الفعل اللغوي. نوضح الفرق بهذا المثال:

آمرك أن تصلي: آمرك: يحدّد الفعل اللغوي المنجز: الأمر.

---

3 – أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ت، عبد القادر قنيني، د.ط، إفريقيا الشرق الدار البيضاء، المغرب، 1991، ص18.

4 – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998، ص260.

5 – آن روبول وجاك موشلا، التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دعفوس ومحمد الشيباني ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2003، ص 33-34.

أن تصلي: المحتوى القضوي، ويشكّل فحوى هذا القول.

فإذن «***الحقيقة الوحيدة التي تستند إليها الأفعال الكلامية هي الإنجاز***»[6].

لقد بحثت ظاهرة الأفعال الكلامية في تراثنا العربي ضمن نظرية الخبر والإنشاء، واشتغل ببحثها عدد كبير من العلماء، وكان للفقهاء والأصوليين دور كبير فيه فقد: « ***أفرزت بحوثهم مفاهيم جديدة تتمثل في اكتشافهم لأفعال كلامية جديدة منبثقة عن تلك الأفعال الأصلية المعروفة لدى المعاصرين***»[7]. وفي إطار دراستهم للظواهر الكلامية المنبثقة عن الخبر اكتشفوا أفعالا كلامية مشابهة أسلوبيا للخبر، لكنها مختلفة عنه من حيث الغرض والمقصد Intention وهو ما عبر عنه بصورة صريحة شهاب الدين القرافي: « ***"الشهادة خبر، والرواية خبر، والدعوى خبر والإقرار خبر، والنتيجة خبر، والمقدمة خبر، والتصديق خبر، فما الفرق بين هذه الحقائق؟" بأيّ شيء تتميّز، مع اشتراكها كلّها في مطلق الخبرية؟***»[8]. وقد « ***أدت به ملاحظته الدقيقة إلى التمييز بين هذه الأصناف، تمييزا يقوم على أساس تداولي في معظم الأحيان، قلّما نجده عند غيره من العلماء*** »[9].

إن الأعمال التي قام بها أوستين في مجال فلسفة اللغة هي التي مثلت أساس التداولية اللسانية، فقد ألهمت اللسانيين، وتم نقل مفهوم الفعل اللغوي، من فلسفة اللغة إلى اللغويات التوليدية التحويلية عن طريق ما يسمى بالدلالة

---

6 – RECANATI (F), La transparence de l'énonciation , Editions de Seuil, Paris, 1979, p100.

7 – مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، دراسة في ضوء اللسانيات التداولية، اللغة العربية، مجلة نصف سنوية، ع 10، الأبيار، الجزائر، 2004، ص 186.

8 – شهاب الدين القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، دراسة وتحقيق محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد ج 1، ط 1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 90، ص 190.

9 – مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، ص 192.

التوليدية ونظرية النحو الوظيفي مع" سيمون ديك" Simon Duk التي اهتمت بتقديم دراسات نفسية للنحو في إطار نظرية نابعة من اللسانيات النفسية، نذكر من أهم مبادئها المنهجية[10]:

- موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم/المخاطب
- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليها من وجهة نظر تداولية.
- يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ- الكفاية النفسية ب- الكفاية التداولية ج- الكفاية النمطية.

في إطار حديثنا عن النحو الوظيفي، لا يمكن أن نتجاوز عالما نحويا فذًّا، وفقيها أديبا وناقدا احتضنه التراث الإسلامي، فيقدم لنا عبد القاهر الجرجاني في القرن الخامس هجري في كتابه "دلائل الإعجاز" نظرية تنصب على دراسة العلاقة الجدلية بين النفسي والنحوي[11]، فهو في تعريفه للنحو لا يقصد به العلامات الإعرابية، وإنما ارتباط اللغة بالنفس وصدورها عنه وفق قواعد النحو ويقصد بالنفس: "الإدراك الذهني للأشياء". نفهم من هذا أنّ النحو تركيب ذهني (نفسي)، وهو ما أسماه "معاني النحو" في حين هذا الموضوع لم يتطرق إليه إلا في العصر الحديث مع النحو الوظيفي.

وفي إطار التداولية اللسانية تم نقل بعض المفاهيم المنطقية وجعلها مسألة تداولية من بين هذه المفاهيم، مفهوم الاقتضاء. مثال ذلك:

أخيرا فهمتني: هذا يعني أني قلت أنك فهمتني الآن ويقتضي كذلك أنك من قبل لم تفهمني.

---

10 – أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط1، دار الثقافة، الرباط، 1986، ص9.

11 – عمر أوكان، اللغة والخطاب، د. ط، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 2001، ص72.

ولقد ميزّ ستراوسن "Strawsan" الاقتضاء عن التضمين سنة 1952، إذ يقول بأن ملفوظا ما يقتضي غيره، إلا إذ كانت حقيقة هذا الأخير شرطا مسبقا لحقيقة الأول[12]، أمّا التضمين فلا يكون عنصرا من دلالة التعابير المستعملة في الجملة، فهو يخضع للمقام الذي يحدد شروط الحقيقة، إذ إنّه مرتبط بما يظن المستمع، وهو موقف قد يخالف موقف المتكلم.

كما ميز بول غرايس Paul Grice بين التضمينات المحادثة (الخطابية) والتضمينات المعجمية[13].

1- التضمينات المحادثية: تستدعي استلزاما محادثيا كقولنا: كل مسلم، له أخلاق كريمة: لكي نفهم هذا المقصد ننسب إلى القائل معارف واعتقادات، وهو بدوره يفترض أن تكون جملته مفهومة وأن المخاطب على علم بمعارفه واعتقاداته، ذلك وفقا لما تقتضيه قواعد التخاطب.

2- التضمينات المعجميّة: وهي طريقة يظهر فيها المقصد لغويا فيستدعي استلزاما لغويا كأن نقول: علي مسلم، إذن له أخلاق كريمة: فإنّ القول بلّغ أنّ عليا مسلم، وبلّغ أنّ له أخلاقًا كريمة، كما بلّغ أكثر مما ورد في الجملة، أن أخلاقه كريمة لأنه مسلم، فالمسلمون إذن لديهم أخلاق كريمة.

هذا الاستلزام تولّد بطريقة لغوية لوجود الرابط «إذن».

هكذا، فإن تأويل جملة ما يتجاوز حدود الدلالة اللغوية لها، لهذا فهو يفرق بين الجملة والقول:[14]

- الجملة: هي سلسلة الكلمات التي يمكن التلفظ بها في ملابسات مختلفة بحيث لا تتغير دلالتها اللغوية بتغيّر هذه الملابسات.

- القول: حاصل التلفظ بجملة ومعناه يتغير بتغيّر الملابسات والقائلين...

---

12 – فرانسواز أرمنكو، المقاربة التداولية، ص 52.

13 – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 56.

14 – م ن، ص 55.

ولعلّ من نافلة القول هنا أن نشير إلى أن معاني الجمل هي موضوع علم الدلالة، في حين معاني الأقوال هي موضوع التداولية، فقد يتلفظ شخص الجملة ذاتها فتكون بذلك دلالتها اللغوية واحدة، لكن تأويلها سيختلف باختلاف قائليها. معنى هذا أن هناك دائما فرقا بين ما قيل لغويا وما تم تبليغه، وبهذا لا يشترط "غرايس" خلافا لـ"سيرل" تحقق مقصد القائل من خلال الدلالة اللغوية للجملة. هذه النظرة مكنته من تخصيص حيز واسع للظواهر الاستدلالية التي أهملتها نظرية الأعمال اللغوية، لكن طبيعتها تختلف عن الاستدلالات المنطقية Inférences logique، والتي تنطلق من المعلومات المعروفة "المقدمات المنطقية" prémisses تتولد عنها نتيجة جديدة، فإن كانت هذه المقدمات صادقة تكون النتيجة التي نتوصل إليها صادقة والعكس بالعكس، ويسمى هذا النوع من الاستدلال "الاستدلال البرهاني"[15] inférence démonstrative. فـ «***الاستلزامات الخطابية لـ"غرايس" تتبع آلية صياغة الفرضيات وإثباتها***»[16] وبهذا تُمَكّن من تفسير نجاح التواصل. وعلاوة على هذا، فإنها تفسر إخفاق التواصل الذي يرجع إلى سوء الفهم، إذ إنّه يقر أن هذه الاستلزامات قابلة للخطأ ويرجع ذلك في الاستلزامات الحوارية إلى أن المتخاطبين لا يستخدمون في عملية الاستدلال نفس المقدمات، فيحدث أن الاستدلالات التي فكر فيها المخاطب ليست بالضبط ما فكرّ فيه القائل فتكون المقدمتان مختلفتين. هذا يعني أن القائل لا يلتزم بصدق الاستلزامات الخطابية التي يمكن للمخاطب أن يفكر فيها، أو يستخلصها من القول، أي أنّ «***الاستلزامات الخطابية لا تعكس مظاهر القول التي يتمنى القائل تقييم مدى صحتها أو كذبها، وتسمى هذه الاستلزامات غير مشروطة الصدق Non véríconditionnelles***»[17].

---

15 – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، أو التكوثر العقلي، ص137.

16 – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 638.

17 – م ن، ص 64.

لقد حجبت التداولية اللسانية جانبا هاما في تأويل الأقوال، وهو ذلك المتصل بالعمليات الاستدلالية، واللجوء في تأويل الأقوال إلى السياق بمعناه الواسع، أي السياق الثقافي الاجتماعي التاريخي... وبالرغم من أنّ غرايس خصص حيزا واسعا للظواهر الاستدلالية، وذلك من خلال إدخاله مفهوم الاستلزام الخطابي implicature de proposition الذي يتولد عن طريق توظيف قواعد المحادثة، إلا أنّه لم يوضح كيف جرى اختيار المقدمات، ومن أين تم استخلاصها، وكيف يتم إيقاف التأويل واعتبار أنه تم التوصل إلى تأويل مرض.

في بداية الثمانينيات، وانطلاقا من نقد الفرضيات الغرايسية، ظهرت مقاربة معرفية للغة ترى أنّ وظيفتها تكمن في تمثيل المعلومات وخزنها وإبلاغها، وهي مقاربة تسعى إلى إخراج التداولية من دائرة اللسانيات من جهة، ومكملة لها في بعض مظاهر تأويل الأقوال. فهي تتكفل عند تأويل الأقوال بكل ما هو غير لغوي (❖).

تنسب هذه المقاربة إلى النظرية التداولية لـ"دان سبربر" و"ديردر ولسن" فهما يعتبران أن تأويل الكلمات بما يناسب ومقام التواصل كالضمائر مثلا، وكذا التضمينات التي توجد في القول لا تمثل سوى مظاهر دنيا من تأويل الأقوال(❖) فعلى التداولية أن تستدرك المضامين التي يبلغها القائل والتي يظل عدد كبير منها غير صريح، والعمليات التي تسمح بهذا الاستدراك هي العمليات الاستدلالية التداولية processus inférentiels pragmatiques[18] التي تتمم التحليل اللغوي الذي توفره اللسانيات لتحقيق التأويل الكامل للأقوال. وقد تم تحديد العمليات الاستدلالية في ظل نظريتهما بدقة متناهية، مما جعلها تضطلع

---

* – اعتمدنا على: آن روبول وجاك موشلار في كتابهما "التداولية اليوم"، في عرض النظرية التداولية لـــ: سبربر و ديردر ولسن. من ص 71 إلى ص101.

* – وسوف نرى لاحقًا أنّهما يعتبران هذا التأويل يمكّن من تحديد ما قيل في القول، وليس ما تمّ تبليغه، وذلك لإثراء التأويل اللساني.

18 – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص71.

بدور في العلوم المعرفية sciences cognitives وتندرج ضمن مباحثها المتمثلة في توضيح كيفية اشتغال العقل البشري وكيف يمكنه أن يكتسب معارف ويطورها ويستعملها اعتمادا على الحالة الذهنية لتتمكن من التوصل إلى نتائج في مجال الذكاء الاصطناعي intelligence artificielle .

يعتبر "دان سبربر" و"ديردر ولسن" أن تأويل الأقوال عملية مشتركة بين العمليات اللسانية (اللغوية) والعمليات التداولية (الاستدلالية)، و تكون فيها العمليات اللغوية منطلق التأويل التداولي حيث تُمكّن من تأويل أول للقول (الدلالة اللغوية للجملة)، وتقدم سلسلة منظمة من المفاهيم تقابل المكونات اللغوية للجملة، وهو تأويل يحقق الصيغة المنطقية للقول، تفضي هذه المفاهيم إلى المعلومات التي تشّكل المقدمات التي تُستخدم في العمليات الاستدلالية لتأويل القول، وتوافق هذه المقدمات "المعرفة الموسوعية cognitive encyclopédique" أي مجموع المعطيات التي تتوافر لفرد معين حول الكون[19]. ثم يتم تأويل الأقوال من خلال العمليات الاستدلالية التي لها مقدمات هي:

1. الصيغة المنطقية للقول Mode logique de l énoncé .

2. السياق contexte، ويتكوّن من المعارف الموسوعية التي نتوصل إليها من خلال مفاهيم الصيغة المنطقية ومن المعطيات التي يمكن إدراكها من المقام أو المحيط المادي، ومن المعطيات المستقاة من تأويل الأقوال السابقة. ومجموع مصادر معلومات السياق تسمى "المحيط المعرفي"[20] environnement cognitif.

بهذا فإن المفاهيم القائمة في الصيغة المنطقية تكتسب أهمية في التأويل التداولي فما يظهر فعليا في الصيغة المنطقية هي عناوين المفاهيم التي نبحث عنها في موسوعتنا الفردية"[21].

---

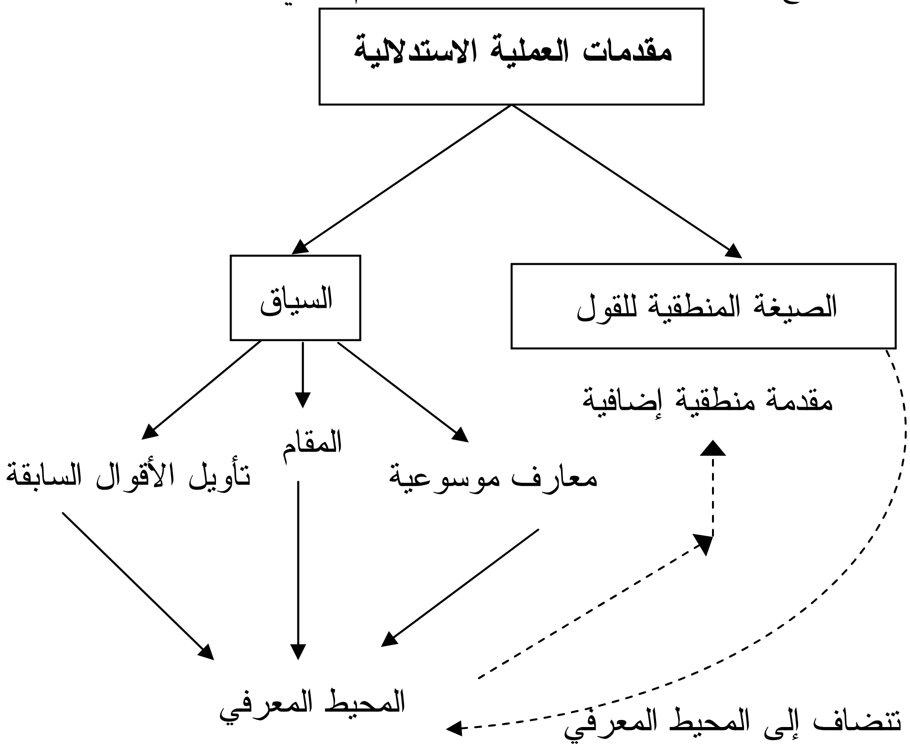
19 – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص76.

20 – م .ن، ص77 .

21 – م. ن، ص 78.

عندما يتشكل السياق انطلاقا من المعلومات المستقاة من مفاهيم الصيغة المنطقية وعندما يتشكل كذلك بوساطة المقام وتأويل الأقوال السابقة، فإن الصيغة المنطقية للقول تتضاف إلى كل هذا، مكونة مقدمة منطقية إضافية، وتطبّق حينئذ العمليات الاستدلالية الضرورية لنتمكن من التوصل إلى نتائج تتمم تأويل القول.[22]

نوضح مقدمات العمليات الاستدلالية بالرسم التالي:



22 – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 78.

بقي الآن أنّ تحدّد هذه النظرية العمليات الاستدلالية وكيفية اختيار المقدمات المنطقية، والأساس المعتمد لنقرر إيقاف عملية التأويل والتوصل إلى نتيجة مقبولة.

يستعير "دان سبربر" و"ديردر ولسن" من غرايس قواعد المحادثة[1]، لكن لا يأخذان منها إلا قاعدة العلاقة، ويعوضان بها كل القواعد الباقية، ذلك أن قاعدة العلاقة تُلزم المخاطب أن يكون حديثه مناسبا، وإذا كان الحديث مناسبا فهذا يعني أنه قدّم المعلومات الكافية ويعني أنه تكلم بوضوح ودون لبس ويفترض كذلك أن يكون صادقا. ثم جعلا "مبدأ المناسبة" principe de pertinence أساس اشتغال عمليات الاستدلال بعد أن قاما بتعديله على هذا النحو، واكتسب مفهوما جديدا، إذ إنّ كلّ قول يُوَلِّد لدى المخاطب المناسبة الخاصة به[2]. فهو ليس مبدأ معياريا يفرض على القائل أن يتلفظ بأقوال مناسبة إنه مبدأ تأويل يستعمله المخاطب إبان عملية التأويل[3]. فهو إذن محرك العمليات التداولية فالمعلومات المجمعة تحت مفاهيم الصيغة المنطقية يختار المخاطب البعض منها ويقصي البعض الآخر، إذ إنّ تحت كل مفهوم يوجد عدد من المعلومات المتاحة، فكلمة "إنسان" مثلا تتضمن عدة مفاهيم هي: حي، عاقل، بالغ، ... وهي معلومات لا نستحضرها كلها إبان عملية التأويل بل يرشح السياق البعض منها. وبهذا يسمح "مبدأ المناسبة" بانتقاء المعلومات التي تعد جزءا من السياق عند تأويل الأقوال، وتكون الأقوال المتوافرة في السياق هي المعلومات التي لها حظ أوفر في

---

1 – يراجع كتاب طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، المركز الثقافي العربي،الرباط،المغرب، 200، ص 104.

2 – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص82.

3 – م.ن، ص 86.

التوصل إلى نتائج كافية للحكم على قول ما بأنه مناسب. وعندها تتوقف العملية الاستدلالية من تلقاء نفسها.[1]

تضع هذه النظرية التداولية حدودا واضحة بين التأويل اللساني والتأويل التداولي. لكن ما يميزها هو اعتبارها التأويل اللساني المعتمد على المنظومة اللسانية والذي يكشف عن الصيغة المنطقية للقول لا يكفي لتحديد ما يقال، إذ ينبغي إثراؤه بوساطة عمليات تداولية للتوصل إلى تحديد تام لما قيل- في حين يعتبر غرايس التأويل اللغوي يحدد ما يقال، والعمليات التداولية تحدد ما تم تبليغه- وقد أفضى بهما هذا إلى التمييز بين الصيغة المنطقية للقول والشكل القضوي forme propositionnelle حيث إنّ:[2]

- الصيغة المنطقية للقول: هو ما نتمكن منه في نهاية عملية التأويل الحاصلة بواسطة المنظومة اللسانية.

- الشكل القضوي: وهو ما نتمكن منه في نهاية العملية التداولية الخاصة بإثراء الصيغة المنطقية.

إذن الشكل القضوي يمثل ما قيل في القول ويُعَبّر عمّا تمّ تبليغه نصا، لكنه لا يستنفد كل ما تم تبليغه نصا، فلا بد من تحديد موقف القائل إزاء القضية التي يعبّر عنها، وهو ما يسميانه الموقف القضوي للقائل attitude propositionnelle.[3]

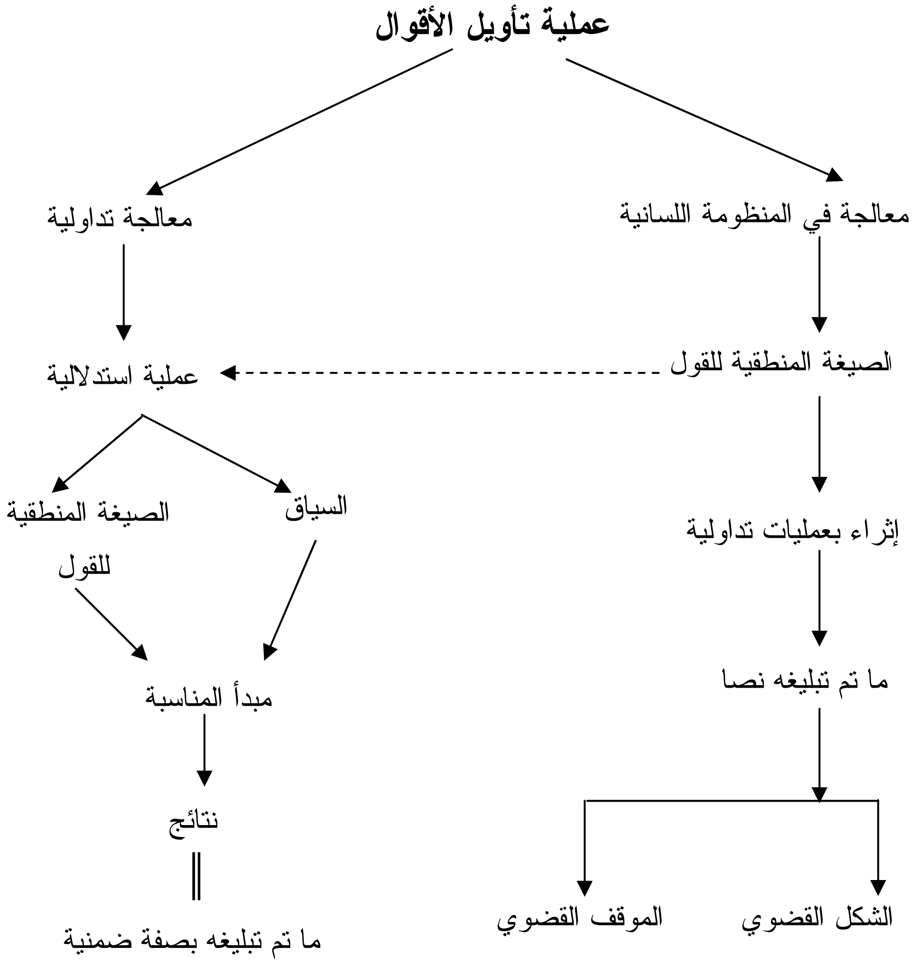
نخلص من هذا إلى أنّ ما تَمّ تبليغه نصًّا هو نتيجة لعملية التأويل التداولي الخاصة بإثراء الصيغة المنطقية للقول، وهي نتيجة تختلف عن تضمينات القول، أي ما تم تبليغه بصفة ضمنية الناتج عن التأويل التداولي الخاص بالعمليات الاستدلالية.

1 – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 87.

2 – م.ن، ص 99، 100.

3 – م.ن، ص 101.

لتسهيل فهم عملية تأويل الأقوال في تصور هذه النظرية نلخصها في المخطط التالي:



هكذا نرى أن التداولية لا تقتصر على ما تم تبليغه بصفة ضمنية، بل تتدخل سلفا لتحديد ما قيل، فيكتسب بهذا التحديد اللغوي أهمية إضافة إلى أهميته في العمليات الاستدلالية.

اهتمت الدراسات التداولية بانسجام الخطاب وهو « ***مفهوم مركزي في تحليل الخطاب لكن الإشكال الذي يطرحه هذا المفهوم هو غياب تعريف واضح له...***»[1].

فمصطلح الانسجام كثيرا ما يتداخل مع مصطلح آخر الاتساق، وهو تداخل يعكس مدى العلاقة التي تربط بينهما « ***إذ إنّه لا يمكن أن نتصوّر نصا منسجما دون أن يكون متسقا***»[2]. ويرجع الفضل لـ"راستي" Rastier في التمييز بينهما إذ قدم «***اجتهادا اصطلاحيا يدعو فيه إلى التمييز بين الانسجام "cohérence" والتماسك "cohésion". والفرق بينهما هو أنّ تماسك نص ما يتوقف على علاقاته الدلالية الداخلية، بينما انسجامه يتوقف على علاقاته مع المحيط خارج لساني... فالانسجام يدخل السياق بمعناه الواسع، أي المقام خارج لساني، إضافة إلى معارف العالم أو بتعبير ايكو الموسوعة الثقافية المرتبطة بالنص*** »[3].

إنّ البحث عن اتساق النص هو الاهتمام بالوسائل اللغوية الشكلية، بحيث يرصد فيه المحلل الضمائر، ووسائل الروابط المتنوعة ... بينما الانسجام يتجاوز الجانب الشكلي إلى الجانب الدلالي الذي لا تكفي فيه الدلالة اللغوية وحدها للأقوال في فهم الخطاب وتأويله، فالقارئ في حاجة إلى الوقوف على ملابسات القول من أحوال المتخاطبين وطبيعة العلاقة بينهم، و« ***يشير هايمس***

---

1 – Anne Reboul, Jacque Moeschler, Pragmatique du discours, de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours, Armand colin, Paris, 1998, p59.

2 – مفتاح بن عروس، "حول الاتساق في نصوص المرحلة الثانوية، مقاربة لسانية"، مجلة اللغة والأدب، ع12 دار الحكمة، الجزائر، ديسمبر 1997، ص 431.

3 – رشيد الإدريسي، سيمياء التأويل، الحريري بين العبارة والإشارة، ط1، شركة النشر والتوزيع، المدارس الدار البيضاء، 2000، ص 62 .

إلى أنّه بقدر ما يعرف المحلل أكثر ما يمكن من خصائص السياق، بقدر ما يحتمل أن يكون قادرا على التنبؤ بما يحتمل أن يقال »[1].

فالتمييز بين القول والجملة تمييز جوهري في الأبحاث التداولية - كما رأينا- يفهم منه الخطاب كظاهرة تداولية لا لغوية. و« ***يقدم الباحث جان ميشال آدم J. M. ADAM لفتة هامة في هذا التداخل أي بين الانسجام والاتساق ...، ويعطي نموذجين أحدهما فان ديك Van Duk، إذ إنه كلّما استعمل مصطلح الانسجام يكون الكلام متعلقا بالاتساق ...***»[2]. هذا ما دعانا إلى الانتقاء من مقترحات "فان ديك" ما يخدم بحثنا للإشارة إلى العلاقات الدلالية التي تحكم الأقوال من مثل: ترابط الوقائع عبر شرط السبب والعلة، موضوع الخطاب أو البنية الكلية، كما نستفيد من مقترحات " براون" و" يول، وهما على خلاف كثير من باحثي الانسجام في كتابهما "تحليل الخطاب" سنة 1983، لا يعتبران انسجام الخطاب شيئا معطى، بل هو شيء يتم بناؤه في الخطاب أي أن « ***المتلقي هو الذي يحكم على النص أنه منسجم وعلى آخر أنّه غير منسجم ... بتعبير آخر، يستمد الخطاب انسجامه من فهم وتأويل المتلقي ليس غير.. وكل نص قابل للفهم والتأويل فهو نصّ منسجم*** »[3]. لذا نجد "براون" و"يول" يقدمان للقارئ/ المؤوّل، مبادئ وعمليات تساعده على بلوغ هذه الغاية، - وهي التي اعتمدنا عليها في التحليل- انتقينا منها[4].

التغريض: وهو كيفية انتظام الخطاب في تدرجه من البداية إلى النهاية ويتحكم في تأويله، كما أنه إجراء خطابي يطور عنصرا معينا في الخطاب.

---

1 – محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي، 1991، ص 53.

2 – مفتاح بن عروس، "حول الاتساق في النصوص"، ص 430، 431.

3 – محمد خطابي، لسانيات النصّ، ص 51 ، 52.

4 – م.ن، ص 57، 59، 61.

مثال ذلك في المقامات الست الأولى التي سنحللها في الفصل الأول: التغريض لذات "الحكَم" بطرق متعددة نوضحها في حينها.

3. مبدأ التشابه: وهو إدراك المتلقي بعد مواجهة خطابات متنوعة الاطرادات عن طريق التعميم واكتشاف الثوابت والمتغيرات، فيتزود المتلقي بالقدرة على توقع اللاّحق من الخطاب بناء على السابق.

المعرفة الخلفية: إذ لا يواجه القارئ النص وهو خالي الذهن، فعند تحليلنا للمقامات لا يمكن إلا أن نستحضر ما تراكم لدينا من معلومات متعلقة بخصائصها النوعية.

ومفهوم المعرفة الخلفية هو مفهوم يتماشى مع مفهوم "الموسوعة" الذي يحتل حيزا مهما في نظرية "أمبرتو إيكو. فهو يرى أن التأويل يخضع لاستراتيجية معقدة تدخل ضمنها كفاءة القارئ اللسانية ... وكذلك موسوعته التي « ***تتضمن التعاقدات الثقافية التي ينتجها الكلام، وحتى تاريخ التأويلات السابقة لمجموعة من النصوص والتي من بينها تأويلات النص الذي يكون القارئ بصدد تحليله*** »(1). وكل قارئ في مواجهة نص، لن يستثمر من هذه الموسوعة الشاسعة سوى قسط يسير من معرفته، ولا يستدعي إلا المعلومات المناسبة لتأويله فيكون استعمالها إذ ذاك استعمالا عقلانيا منتجا يتلافى إسقاط المعلومات عنوة على النص.

كما استفدنا من التصور البورسي للعلامة، باعتبارها فكرة يحكمها الاستدلال والتأويل، وينتج عن هذا ربطها بالتداولية، وبالتالي لا يقتصر ربطها بالبنية الدلالية، بل يتعداه إلى ظروف إنتاج الخطاب والافتراضات والاقتضاءات...، وذلك بناء على ما وضحه إيكو من خلال قراءته لـ"بورس" .Ch

---

1 − Umberto Eco :Interprétation et surinterprétation, traduit de l'anglais par Jean Pierre COMETTI, 1966, 1^{èr} édition, Presses Universitaires de France, Paris, 1992, p 62.

S. Peurce، إذ يرى أن المؤولة، وهو ما يتوّلد في ذهن شخص ما إثر سماعه للعلامة الأولى، ليست فقط علامة تشرح أخرى، فالعلامة قد تعبر عن الموضوع و« ***من الجلي أن ثمة اختلافًا بين الموضوع الذي علامته هي علامة، وبين موضوع العلامة، فالأول هو الموضوع الحيوي وأقصد به حالة من العالم الخارجي، أما الثاني فبنيان سيميائي*** »[1].

يعتبر ما تقدم، بعض الآليات التي وظفناها في هذه الدراسة، وقد وظفنا غيرها، وآثرنا أن نعرضها أثناء التحليل، ليسهل على القارئ الربط المباشر بين النظري والتطبيقي.

طرحت مقامات السيوطي الأدبية والطبية، وهي مدونتها، إشكالية انتسابها إلى جنس "المقامة" فتساءلنا إثر ذلك: هل يمكن لأدوات التحليل والتأويل التي يمدنا بها المنهج الذي اعتمدناه أن يحل مشكلا من هذا النوع؟ لن نجازف بالإجابة الآن، ونرجئها إلى نهاية التحليل، إنما نكتفي الآن بعرض إشكالية انتساب هذه المقامات إلى جنس المقامة.

المقامة بين النوع والنمط:

إنّ مدلول كلمة مقامة كان له أفق لغوي قبل أن يندرج ضمن الأساليب الفنية الأدبية فهي « ***المجلس، ومقامات الناس مجالسهم... واستعملت الكلمة مجازا لتعني القوم الذين يجلسون في المجلس... ومثل هذا تسمية العرب جماعة من الناس نديا»، ... ووردت كذلك في القرآن اسمًا لموضع القيام كما في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (البقرة: 125)، ... كما استخدمت لتعني الحديث الذي يدور في***

1 – أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية، التعاضد التأويلي في النصوص الحكائية، ترجمة أنطوان أبو زيد، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1996، ص49، 51.

المجلس، إضافة إلى مدلولها على ما يقام من خطبة أو عظة أو ما شابهها، وتعني كذلك "مجلس السادة" » [1].

تبعا لذلك، فقد استعملت الكلمة للدلالة على ألوان من القصص والمواعظ والأحاديث إلى أن تبلورت أخيرًا في شكلها الفني عند بديع الزمان الهمذاني في القرن الرابع هجري، فكانت حكايات «**تتخذ لها راوية ظريفا وبطلا شحاذا محتالا، وأسلوبا مسجوعا في معظم الأحوال، ...كما تتخذ لها من مواضيع الوعظ أو الوصف، أو المدح، أو الثلب والمهاجاة، أو الغزل، أو سوى ذلك من المواضيع الأخرى مضمونا تعالجه**» [2]. كما أنّ المقامة إطار فني استوعب النثر والشعر معا، فـ «**في القرن الرابع، ابتعد "النثر الفني" الخاضع لقواعد معلنة وصارمة، عن الأشكال الأخرى للنثر واقترب من الشعر** ».

لقد عرفت المقامة رواجا كبيرا، وغزت كل البلدان العربية شأنها شأن القصيدة إذ ذاع صيتها إلى أن تجاوزت حدودها العربية، واستمرت في الوجود إلى غاية القرن العشرين، ومع ذلك اتّسم التلقي الأول لها بتباين المواقف والتأويلات، بين منبهر ومرحب، وبين مرتاب ورافض لها. هذا التلقي الأول يكتسب أهمية كبيرة من حيث إنّه يُمثّل تمهيدا لسلسلة التلقيات المتعاقبة التي ستبقى مستمرة تبنيا أو تعديلا، وامتدت من عصر النهضة إلى الوقت الراهن. وفي خضم هذا التراكم القرائي الضخم في فترات تاريخية متباينة، قُرِئت المقامات بصُوَر متعارضة، تعبّر عن طبيعة التقلب في القراءة ونوع العلاقة التي تربطها بالتلقي الأول، وهو ما أثر في تباين دلالات وتأويلات هذا المتن القرائي

---

1 – ابن منظور، لسان العرب، م12، ط1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص 506.

2 – عبد الملك مرتاض، فن المقامة في الأدب العربي، د. ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ت، ص 220 .

وبالتالي شكّل تاريخًا تأويليًا غنيا في نقدنا العربي، يستحق منا هذه الإشارة المتواضعة.

عرفت المقامات ثلاثة أنماط من التلقي هي: « ***التلقي الإحيائي، والتلقي الاستبعادي والتلقي التأصيلي، وفي كل حقبة تاريخية تكون السيادة والغلبة لنمط على آخر، ...ففي نمط التلقي الإحيائي الذي يجهد من أجل إحياء المقامات وبعثها تفسيرا وشرحا وتحقيقا وطباعة، ...كانت اللحظة الأخيرة من عمر هذا التلقي تشهد انبثاق نمط التلقي الاستبعادي كرد فعل للتلقي الإحيائي مهيمنا على مساحة القراءة منذ العقد الأول من القرن العشرين، ... وما كاد العقد السادس من القرن العشرين يكتمل حتى لاح في الأفق تباشير نمط جديد أسميناه بالتلقي التأصيلي*** »[1].

كان التقلّب في قراءة المقامات قرين التقلبات التي طالت معايير وحدود خصائصها الفنية في التآليف الأدبية المقلِّدة للمقامات. وبما أن كل تقليد هو بشكل ما خيانة على حدّ تعبير عبد الفتاح كيليطو، نجد أن صياغة البديع للمقامة والخصائص الفنية التي عرفت بها، أثّرت في معظم الذين أتوا بعده، إلا أنّنا نجد « ***تصرفا واضحا في شكل ومضمون المقامة عند الكتاب المتأخرين. إلى حدّ مصادفة مؤلفات لم يكن لنعتبرها مقامات، لو لم يلصق بها مؤلّفها أو أي صاحب ترجمة هذه التسمية***»[2] وهو الإشكال الذي نصادفه في مقامات السيوطي التي نحن بصدد تحليلها. فهي لم تعالج فكرة الكدية، ولم تعن بالمواضيع اللغوية ولا الأدبية، ولم تتخذ رواية واحدة كما في المقامة الأولى "مقامة الورد والرياحين"، حيث يفتتحها بقوله «***حدثنا الريان عن أبي الريحان***

---

1 – نادر كاظم، المقامات والتلقي، بحث في أنماط التلقي لمقامات الهمذاني في النقد العربي الحديث، ط1، وزارة الإعلام والثقافة، مملكة البحرين، 2003 ، ص 49.
2 – يوسف عوض، فن المقامات بين المشرق والمغرب، ط1، دار القلم، بيروت، لبنان، 1979، ص 391.

عن أبي الورد أبان عن بلبل الأغصان، عن ناظر الإنسان عن كوكب البستان عن وابل الهتان قال...»[1]، كما خصّص هذه المقامة لوصف النباتات المختلفة وبيّن أفضلية بعضها على البعض الآخر و« ***كان الوصف في فن المقامة قبله ينصبّ على الحيوان أو على الإنسان أو على المرافق العامة، ولم نرى أحدا قلبه عنى كل هذه العناية بمعالجة النباتات والرياحين ووصفها وإبداء منافعها، والتدليل على فضائلها الطبية***»[2].

وفي هذا الصدد عثرنا على حلّ للإشكال عند عبد الفتاح كيليطو يبدو مقنعا ومنطقيا إلى حد كبير، بحيث ينبّه إلى ضرورة اعتبار كلمة مقامة: تعني في الوقت نفسه نوعا ونمطا من الخطاب[3]:

1- نتكلم عن نوع مقامة، كلما جرت محاكاة طريقة الهمذاني ... تتميز باحترام بنية سردية تؤدي إلى عودة الشخصيات، وكذا الخضوع لموضوع الكدية، بمعنى أننا ننطلق من مؤلف الهمذاني، وندرس انعكاسه في مؤلفات تقلّده.

2- نتكلم عن المقامة كنمط، حين لا ننظر إليها كنوع، بل كاستخدام معين للخطاب الذي يتجاوز الأنواع: أي توجد مقامة حين يسند المؤلّف القول إلى النمط الخيالي، لشخصية أو عدة شخصيات.

ولكن هذا يطرح إشكال اعتبار الخرافة مقامة، إلا أنّ كيليطو لا يعتبره كذلك فـ« ***المقامة باعتبارها نمطا خطابيا، تحيل دون تمييز على كليلة ودمنة، ومقامات الهمذاني، ومناظرة الورود والأحجار الكريمة عند السيوطي،***

---

1 – جلال الدين السيوطي، مقامات السيوطي الأدبية والطبية، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم سليم، د. ط، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، د. ت، ص5.

2 – عبد الملك مرتاض، فن المقامة في الأدب العربي، ص 259.

3 – عبد الفتاح كيليطو، المقامات، السرد والأنساق الثقافية، ص129.

وباختصار كل نص لا يتكلم فيه المؤلف مباشرة، بل يسند القول أو يفوضه إلى شخصيات خيالية ».[1]

إنّ هذا الحلّ على الرغم من أنّه كان حاسما للعديد من المؤلفات التي طرحت هذا الإشكال كما ذكر كيليطو «***فقط حين رأينا ابن القفطي، يستخدم التسمية نفسها لتعيين "دعوة الأطباء" بدأت تظهر لنا بداية الجواب، تجلت لنا حينئذ الرابطة بين دعوة الأطباء، ومقامات السيوطي، ومقامات الهمذاني، هذه المؤلفات الثلاث تستخدم إسناد الخطاب***»[2]، لكنه يبقى غير حاسم بالنسبة لمقامات السيوطي، فماذا عن المقامات الست الثانية التي سنحلّلها في الفصل الثاني، إنها مستعصية على الاندراج في التصنيفين، فلا هي مندرجة ضمن طريقة الهمذاني، ولا هي تسند القول لشخصية أو عدة شخصيات، فكل مقامة منها تفتتح بآية قرآنية ولا وجود للإسناد فيها على الإطلاق. وهو ما يجعلنا نعتقد أن كيليطو لم يطلع عليها.

---

1 – عبد الفتاح كيليطو، المقامات، السرد والأنساق الثقافية، ص129.

2 – م.ن، ص 128.

الفصل الأول

الإستراتيجية التخاطبية

تمهيد:

أوّل مقامة تُعرض علينا للسفر في دروبها الملتوية واكتشاف دلالتها باعتبارها رسالة أو خطابا موجها إلى متلق يُنتَظر منه سبر أغواره، دون إسقاط معطيات متعسفة في تأويله، تعرض علينا مناظرة جرت بين الورود، هدفها الوصول إلى الحقيقة حول قضية معينة لإيجاد قناعة مشتركة حولها، تُرضي جميع الأطراف المشاركة.

ولأهمية هذه المناظرة في إنارة دلالات المقامات اللاّحقة، فإنّنا سنتتبع خطواتها ونقف مطولا في بعض المناطق التي نرى فيها اكتنازا للدلالات العميقة، ذلك لأن إحدى العمليات الأساسية المهمة لتحليل نص ما هي: « ***تقطيع هذا النص إلى وحدات قرائية تشكل سلسلة المحطات التي سنتوقف عندها.... ومن هنا فإن تقطيعنا قد يقصر ليقف عند جملة واحدة، وقد يطول ليشمل مجموعة من الجمل، أي أننا سنقف في النقطة التي نحس بأنها تضمن لنا من الدلالات ما يسعف في إيصال تحليلنا إلى هدفه*** »[1]. وفي هذا الصدد سنستبعد مؤلفها الحقيقي "السيوطي"، ونركز اهتمامنا على النص الذي أبدعه، بغية الوصول إلى مقصديته، ونحرص في ذلك على تفكيك علاقاته التواصلية الداخلية ومكوناته السردية، مع الأخذ في الحسبان الدور الذي تلعبه موسوعة المحلل في عملية التأويل، إذ إنّه مهما تكن نتائج التحليل المحايث للنص دقيقة - الذي يرى بأن كل شيء موجود في النص- فإنّه يظل قاصرًا إن لم يُدعّم بمعارف خارج نصية. لكن استعمالها يحكمه شرط الربط بينها وبين النص وليس مجرد

---

1 – رشيد الإدريسي، سيمياء التأويل، ص92، 93.

عملية إسقاط لمعلومات وإقحامها عنوة عليه، بل لابد أن يمدنا النص بمؤشرات تمنح شرعية استعمالها وبالتالي تعضد التأويل.

1 – إستراتيجية الخطاب المناظري

تبدأ المناظرة بتحديد الهدف العام منها وهو: اختيار من هو أحق بالملك. يقول السارد: « ***إنّ عساكر الرياحين قد حضرت، وأزهار البساتين قد نضرت، لما به نضرت، واتفقت على عقد مجلس حافل لاختيار من هو بالملك أحق وكافل*** »[1]. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، اتفق أعضاء الجماعة على الدخول في علاقة حوارية تفسح المجال لكل واحد منهم لعرض حججه، وارتضوا أسلوب المناظرة وسيلةً حوارية، يقول السارد « ***وها أكابر الأزهار قد صعدت المنابر، ليبدي كل حجته للناظر، ويناظر بين أهل المناظر، في أنه أحق أن يلحظ بالنواظر، من بين سائر الرياحين النواضر*** »[2].

إن الاتفاق على هذا الأسلوب يقتضي أنّ المشاركين فيه على دراية بأصوله، إذ إنّ القول يبلغنا بصراحة أن المتناظرين اختاروا أسلوب المناظرة طريقة حوارية، كما أنه يبلغنا بكيفية غير صريحة أنهم على دراية بقواعده وأصوله، وهو ما فهمه الحاضرون وأعطى الشرعية لانطلاقها.

نذكر من بين الأصول العامة للمناظرة [3]:

لا بد لها من جانبين.

لا بد لها من دعوى.

لا بد لها من مآل يكون بعجز أحد الجانبين.

لكل من الجانبين آداب ووظائف.

---

1 – المقامات، ص 74.

2 – م.ن، ص 14.

3 – طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 74.

يتضح من هذا أنّ أسلوب المناظرة مبني على جوانب تداولية بين المتناظرين وقائم على علاقتين: علاقة استدلالية مبنية على دعوى واعتراض عليها، وعلاقة تخاطبيه قائمة على جانبين: جانب تواصلي (إبلاغي)، وجانب تعاملي (أخلاقي). وما دام القصد من الدخول في هذه العلاقة قد تبيّن، إذ جاءت أقوال المتناظرين مناسبة للهدف المرسوم لها، فقد استحضر كلّ مناظر في أقواله كل ما من شأنه أن يساعده على إبلاغ قصده إلى غيره. ولما كان كلّ مدّعٍ معتقدًا بصدق حجته وصدق أدلته على استحقاق الملك، فهو لا يلجأ إلى تعدد الدلالة ليطرح نفسه باعتباره المالك الوحيد للمعنى من أجل فتح باب التأويل وتضليل المخاطب، بل يحرص على إبلاغ هذا القصد بكل وضوح. يظهر هذا جليا من خلال احترام قوانين المحادثة Règles de conversation التي تنبني على مبدأ عام يقتضي أن يتعاون المتخاطبون على تحقيق الهدف من الحوار. وتتفرّع عن هذا المبدأ قواعدُ موزعة على أربعة أصناف كما صاغها "غرايس" وعرضها طه عبد الرحمان[1]:

1 – منها ما يتعلق بـ"كم الخبر" : Maxime de quantité

- لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.
- لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب

2 – منها ما يرتبط بـ"كيف الخبر"Maxime de manière

- لا تقل ما تعلم كذبه.
- لا تقل ما ليس لك عليه بينة.

3 – منها ما يرتبط بـ"علاقة الخبر بمقتضى الحال": Maxime de relation

- ليناسب مقالك مقامك.

4 – منها ما يتعلق بـ"جهة الخبر": Maxime de qualité de manière

- لتتحرز من الخفاء في التعبير.

---

1 – طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص104.

- لتتحرز من الاشتباه في اللفظ.
- لتتكلم بإيجاز.
- لترتب كلامك.

إنّ هذه القواعد أراد بها غرايس أن تكون ضابطا يضمن للمخاطب بلوغ الغاية في الوضوح. لكن بإمكان المتخاطبين توظيفها، فيخالفون بعضها مع حفاظهم على المبدأ العام مبدأ التعاون "principe de coopération"، فينتج عن هذا أن الإفادة تنتقل من « ***ظاهرها الصريح الحقيقي إلى وجه غير صريح وغير حقيقي، فتكون المعاني المتناقلة بين المتخاطبين معاني ضمنية مجازية*** »[1]، وفي هذه الحالة على المخاطب القيام بفرضيات تمكنه من تفسير سبب الخروج عن هذه القواعد، وهو ما يسميه غرايس "الاستلزام التخاطبي Implicature de proposition"، وهذا يعني أنّه يعتبر هذه القواعد المحادثية مبادئ للتأويل.

وهدف الوضوح في المناظرة، هو إدراك المعنى بشكل مباشر دون أن يعكره أي تشويش، ويخفي وراءه هَمّ الإقناع الذي لم يُتِح للمعنى أن يتوارى في أفق عائم من المجازات والاستعارات ولم يترك للخطاب إلاّ بلاغة الإقناع، لكن المبالغة في الوضوح أدت بالمتناظرين إلى خرق قاعدة "كم الخبر"، إذ نجد كلَّ متناظر يسرد قائمة طويلة من خصاله وصفاته التي يتميز بها وكان يغنيه ذكر بعضها، نذكر على سبيل المثال ما قاله النرجس: « ***أنا القائم لله في الدّياجي على ساقي، الساهر طول الليل في عبادة ربي فلا تطرق أحداقي.***

أنا مع ذلك المعد للحروب، المدعو عند تزاحم الكروب، ألا ترى وسطي لا يزال مشددا وسيفي لا يبرح مجردا؟

وأنا فريد الزمان في المحاسن والإحسان...

---

1 – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 239.

وأنا المشبه به عيون الملاح، والمعروف في مهمات الأدواء بالصلاح.
أنفع غاية النفع في داء الثعلب والصرع...»[1].

ثم نجده يسرد قائمة طويلة من المنافع الطبية الوقائية والعلاجية، وهكذا فعل كل متناظر. هذا الإفراط في الوضوح جعل مقاصد بعض المتناظرين تظهر من خلال الدلالة اللغوية للجملة، وهو ما عبر عنه "سيرل" بـ"مبدأ قابلية الإبانة" principe d'exprimabilité[2]، إذ إنّ "سيرل" يعتقد أن الحالات الذهنية للمتكلم تظهر من خلال الدلالة اللغوية للقول، وهذا ما يتّضح في قول الورد: «***أنا الورد ملك الرياحين***». وقول الآس «***أنا أحق بالملك بالحجة المبينة..وهذه حجة للاستحقاق قوية، لأن الأولوية نوع من الأولية*** »[3].

تفتقر المناظرة إلى وجود تفاعل حقيقي بين المدعي والمعترض، إذ يبقى الفضل دائما للمدعي في إقامة العلاقة وتوجيهها، إلى أن يحصل تبادل الأدوار بين المدعي والمعترض، حيث يتحول المتكلم إلى مخاطب، والمخاطب إلى متكلم، وبهذا يكون تشكل البنية الاستدلالية على التناوب أيضا، كما هو حال تشكل الوظيفة التخاطبية للمتكلم والمخاطب. وهذه البنية الاستدلالية اتّسمت باستعمال أقوال متعددة للتدليل على مدلول واحد هو "استحقاق الملك"، وهذا راجع - كما أسلفنا - إلى خرق قاعدة "كم الخبر"، فتدخل هذه الأقوال في مجموعة تدليلية واحدة تسمى "الفئة الحجاجية" Classe argumentative. وقد ميّزنا في الاعتراض على الدعوى بين صنفين[4]:

الأوّل: يتجه فيه المعترض إلى إبطال الدعوى بإقامة الدليل على نقيضها، ويتم هذا الإبطال بدليل المدعي عينه "المعارضة بالقلب" وهو ما فعله النرجس

---

1 – المقامات، ص22.

2 – آن روبل وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص43.

3 – المقامات، ص19، 31.

4 – طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 80 إلى 82.

بقوله: « ***إن اعتقدت أن لك بحمرتك فخرة، فإنها منك فجرة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الشيطان يحب الحمرة، فإياكم والحمرة، وكل ثوب ذي شهرة"*** »[1]، ردًا على دعوى الورد الذي قال: « ***الظاهر لوني الأحمر على أزهار البساتين...*** »[2]. ثمّ قال: « ***وإن قلت أنّك النافع للعلاج، فكم لك في منهاج الطبّ مِنْ هاج! ألست الضار للمزكوم، المعطس للمحرور الدماغ عند المشموم؟*** »[3] ... ردًا على ذكر منافعه الطبية الوقائية والعلاجية.

هذا النوع من الاعتراض يشكل المجموعة الاعتراضية المنطقية الحقيقية في المناظرة، إذ هناك نوع من الاعتراض استعمله المتناظرون لتقوية الاعتراض، ولا يمكنه في أي حال من الأحوال أن يقوم مقام الاستدلال، إذ يختلف عنه من حيث القصد، وهذا النوع يسمى المنع المستند.

الثاني: هو المنع المستند، وفيه لا يقصد المعترض التدليل بالسند، وإلا يكون كمن اغتصب دور المدعي، فالاختلاف مقامي، وهذا دليل على اعتبار الجانب التداولي في المناظرة.

نجد هذا النوع من الاعتراض في قول النرجس: «" ***زعمت أنك جمع في فرد"*** وفي قول البنفسج: " ***أيها النسرين: لست عندنا من المعدودين ولا في العلاج من المحمودين....*** " »[4].

وقد لاحظنا أن أقوال المتكلمين في حال الاعتراض تختلف عن أقوالهم في حال "الدعوى" التي اتسمت بالمباشرة والوضوح المفرط، ففي حال الاعتراض اطّرد استعمال المتكلمين الأقوالَ التي يسميها سيرل "الأعمال اللغوية غير

1- المقامات، ص 21.

2 - م ن، ص 15.

3 - م ن، ص 15، 16.

4 - م ن، ص 15، 31.

المباشرة "Acte de langage indirect" أي الكيفية التي يمكن فيها للمتكلم أن يقول شيئًا وهو يقصد شيئًا آخر، ويرى أنها تواكبها قوتان:

1 – قوة إنجازيه حرفية: الفعل اللغوي المباشر: وفيه تكون القوة الإنجازية مدلولاً عليها بصيغة العبارة.

2 – قوة إنجازيه متضمنة: بحيث يأتي القول في سياق معين حاملاً لقوة إنجازية غير القوة الإنجازية الدال عليها مؤشر القوة الإنجازية.

مثال ذلك في المقامات قول النسرين: « ***كيف يفاخر البلور من هو مشبه بذنب السنور؟*** »[1]. هذا القول يحمل قوة إنجازية حرفية متمثلة في الاستفهام، وقوة إنجازية متضمنة تُفهَم في سياق القول الذي وردت فيه أنّها "زجر".

وفيما يخص القوة الإنجازية المتضمنة، نشير إلى أنّ التراث العربي القديم، حمل بذور وصف ظاهرة الاستلزام الخطابي، فقد درسها البلاغيون في إطار "الأغراض الأصلية، والأغراض الفرعية"، وتحدث عنها النحاة العرب القدماء في إطار المعاني التي يخرج إليها أسلوب الاستفهام، كما دُرِسَت في إطار علم الأصول. يذكر السيوطي في كتابه "الإتقان في علوم القرآن" معاني بعض الكلمات التي تخرج عند استعمالها في سياقات مختلفة عن معناها الأصلي، وضرورة مراعاة تعدد معانيها عند تأويل القول يقول: « ***اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولذلك يختلف الكلام والاستنباط بحسبها... الهمزة تأتي على وجهين:***

أحدهما: الاستفهام، وحقيقته طلب الإفهام، وهي أصل أدواته، ومن ثم اختصت بأمور... أحدها: جواز حذفها...

ثانيها: أنها ترد لطلب التصور والتصديق.

---

1 – المقامات، ص 29.

ثالثها: أنها تدخل على الإثبات، نحو "أكان للناس عجبا" يونس، الآية: 2... وتفيد حينئذ معنيين:

أحدهما: التذكر والتنبيه.

والآخر: التعجب في الأمر العظيم...»[1].

وبهذا الكلام يشير إلى أنّ العبارة اللغوية الواحدة، قد تحمل إضافة إلى قوتها الإنجازية الحرفية، أكثر من قوة إنجازية مستلزمه واحدة.

يقترح سيرل منوالا تفسيريا يُمكّن المستمع الانتقال من المعنى الحرفي sens littéral إلى المعنى المتضمن الذي يمكن تلخيصه في أن يكتفي المخاطب بطرح سؤال حول الشروط التمهيدية، وهي من الشروط التي ينبغي أن يستوفيها الفعل الإنجازي حتى يكون ناجحا، وهذه الشروط هي [2]:

1 – شروط مضمون القضية: وهي تحدد أوصاف المضمون المعبر عنه بقول مخصوص، فالوعد مثلا يقضي أن يسند القائل لنفسه إنجاز عمل في المستقبل، والجزم يقتضي الإتيان بالدليل.

2 – الشروط الجوهرية: وتُعَيِّن الغرض التواصلي من الفعل الإنجازي، هذا الغرض الذي يلزم المتكلم بواجبات معينة، فيقتضي الوعد أن يلزم القائل بإنجازه ويقتضي الجزم أن يلتزم إثبات دليله.

3 – شروط الصدق: وهي تحدد الحال الاعتقادي "الحالات الذهنية للقائل" الذي ينبغي أن يقوم بالمتكلم المؤدي لهذا الفعل التكلمي.

4 – الشروط التمهيدية: وتتعلق بما يعرفه المتكلم عن قدرات واعتقادات وإرادات المستمع وعن طبيعة العلاقات القائمة بينهما.

1- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، حققه وعلّق عليه، فواز أحمد زمرلي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2003، ص357، 358.

2 – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص261.

تبعًا لذلك فإنّ الشروط التمهيدية هي التي حددت للمخاطَب في المناظرة الأفعال الإنجازية ذات القوة الحرفية المتمثلة في "الاستفهام" وتعدد قوتها المستلزمة، من خلال الأحوال المحيطة بالموقف الذي صدر فيه خطاب المعترض، والقرائن الحالية التي صبغت كلامه بصبغة خاصة، فهو في موقف مَن يحاول إبطال دعوى المتكلم بكلّ السبل وإثبات دعواه. كما ساعدت الحركات الجسمية وتعابير الوجه على اكتمال هذا الفهم والأمثلة عليها كثيرة في المناظرة، نسوق من بينها قول السارد « ***فقام النرجس على السّاق، ورمى الورد منه بالأحداق وقال...*** »، « ***فقام البان، وأبدى غاية الغضب وأبان وقال...*** »، « ***فقام البنفسج وقد التهب ولاحت عليه زرقة الغضب وقال...*** »[1]. وفي إطار هذا الفعل الكلامي (الاستفهام)، نستفيد من الجهود التي قدمها علماء الأصول في تمييزهم الدقيق لأصناف الأفعال الكلامية على أساس تداولي، وهو ما لا نجد له نظيرًا في نظرية الأفعال اللغوية الحديثة، فقد درسوه دراسة معمقة، وجعلوه متقلبا بين الأسلوب الخبري والإنشائي، وذلك بحسب قصد المتكلم وغرضه من المخاطب، فقسموه تبعا لذلك إلى استفهام خبري واستفهام إنشائي، وقسّموا الاستفهام الخبري إلى [2]:

1 – استفهام الإنكار: ومعناه حسب الزركشي: أنّ ما بعد الأداة منفي، ويجيء لأغراض كتعريف المخاطب أن ذلك ممتنع عليه، وله نوعان... إبطالي وحقيقي، ففي الإنكار الإبطالي يكون ما بعد أداة الاستفهام غير واقع، ...وفي الإنكار الحقيقي يكون ما بعد الأداة واقعا وفاعلُه معلومًا...

2 – استفهام التقرير ومضمونه حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر استقر عنده.

---

1 – المقامات، ص 21، 27، 31.

2 – يُراجع: مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، ص 221.

وهذا النوع من الاستفهام الخبري هو الوارد في كلام المتناظرين في حال الاعتراض، فكانت عبارات مثل: « "***ألست الضار للمزكوم، المعطس للمحرور الدماغ عند المشموم*** ؟"، "***أيها البنفسج بأي شيء تدعي الإمارة؟*** ..." »[1].

فالمعترض يستنكر على المدعي دعواه، وغرضه من ذلك أن يُقرّ له المدّعي بما جاء في اعتراضه، وهو: أنت الضار للمزكوم، لا يوجد عندك ما تدعي به الإمارة... كما استعمل المتناظرون أفعالا كلامية غير مباشرة كان السياق اللغوي فيها كافيًا لتحديد قوتها المتضمنة منها: « "***كيف تطلب الملك وأنت قائم مشدود الوسط في الخدمة***"، "***بأي شيء تدعي الإمارة؟ وأكثر ما عندك أنك تشبه بالعذار والنار والكبريت، وحاصل هذين يرجع إلى أشنع صيت***"، "***تريد أن تسود؟ وأنت مشبه بها مات العبيد السود***" »[2].

تنتهي المناظرة دون أن يتحقق الهدف المنشود منها، وهو الوصول إلى أي المتناظرين أحقّ بالملك، وبذلك لم تَؤل إلى مآل، إيذانا بفشل العلاقة الحوارية التي دخل فيها المتناظرون.

كيف حدث هذا علما أن من شروط المناظرة أن تنتهي إلى نتيجة؟

لو رجعنا إلى ما قلناه في بداية التحليل مِنْ أن ارتضاءهم "المناظرة" كأسلوب حواري يقتضي أنهم على دراية بقواعدها وأصولها، فلو تبين لهم غير ذلك، لما قبلوا هذه الطريقة ولبحثوا عن أسلوب آخر – وهذا ما حدث فعلا – فالاقتضاءات ضرورية لإنجاح التواصل. يقول "ديكرو" "Ducrot": « ***إن كانت لها وظيفة، فهي تمثل الشرط الأساس للتماسك العضوي للخطاب، ... ويعني قبول هذا الأخير كشرط لحوار لاحق*** »[3]. كما أنه – أي الاقتضاء- « ***يعطي فرضية***

---

1 – المقامات، ص 36.

2 – م ن، ص 24، 36، 44.

3 – Ducrot (0) : Dire et ne pas dire, 2ème édition, Hermman, Paris, 1980, p 91.

للإفهام، دون تحمل مسؤولية مقصدية عن المحتوى، وكمية هذا المحتوى المقتضي » [1]. وتقول "أوركيوني" "Orcchioni": « ***هو تلك المعلومات التي يحتويها الكلام والتي ترتبط بشروط النجاح التي لا بد أن تتوفر لكي يكون الفعل الكلامي قابلا لأن يكون له مفعول تأثيري »*** [2].

قبل الحديث عن الأسلوب الذي اقترحه الحاضرون لحل النزاع، لا بد أن نبيِّن الخلل الذي وقع في المناظرة، والذي تسبب في فشل الخطاب المناظري.

إن الجانب الذي اختل في المناظرة هو الجانب التعاملي من العلاقة التخاطبية، فقد قلنا إنّ المناظرة قائمة على علاقتين:

استدلالية: ادعاء واعتراض.

تخاطبية: جانب تعاملي وجانب تواصلي.

فقاعدة القصد وإن صانت الجانب التواصلي (التبليغي)، في إفادة المخاطب المعنى المقصود من الكلام بوضوح - كما رأينا – إلاّ أنها لم تثمر لدى المتكلم تعيين وظيفته التعاملية (الأخلاقية)، ونذكر من الصفات الأخلاقية التي يجب أن يتحلّى بها المناظر كما حددها النظار المسلمون [3]:

1– أن يقصد المناظر الاشتراك مع خصمه في إظهار الحق والاعتراف به، حتى لا يتباهى به إذا ظهر على يده، ولا يعاند فيه إذا ظهر على يد خصمه.

2– أن يتجنب المناظر الإساءة إلى خصمه بالقول أو الفعل بغية إضعافه عن القيام بحجته، من ذلك، السخرية منه وتخجيله بفضح عيوبه وتشنيعه بالقدح في كلامه والتطاول عليه بالتنقيص والشتم.

وهذا بالذات ما لم يحترمه كل المتناظرين دون استثناء، فنجد تعابير من مثل:

---

1 – فرانسواز أرمنكو، المقاربة التداولية، ص52.

2 – Orecchioni (C.K) : L’implicite, Armand colin, Paris, 1986, p 36.

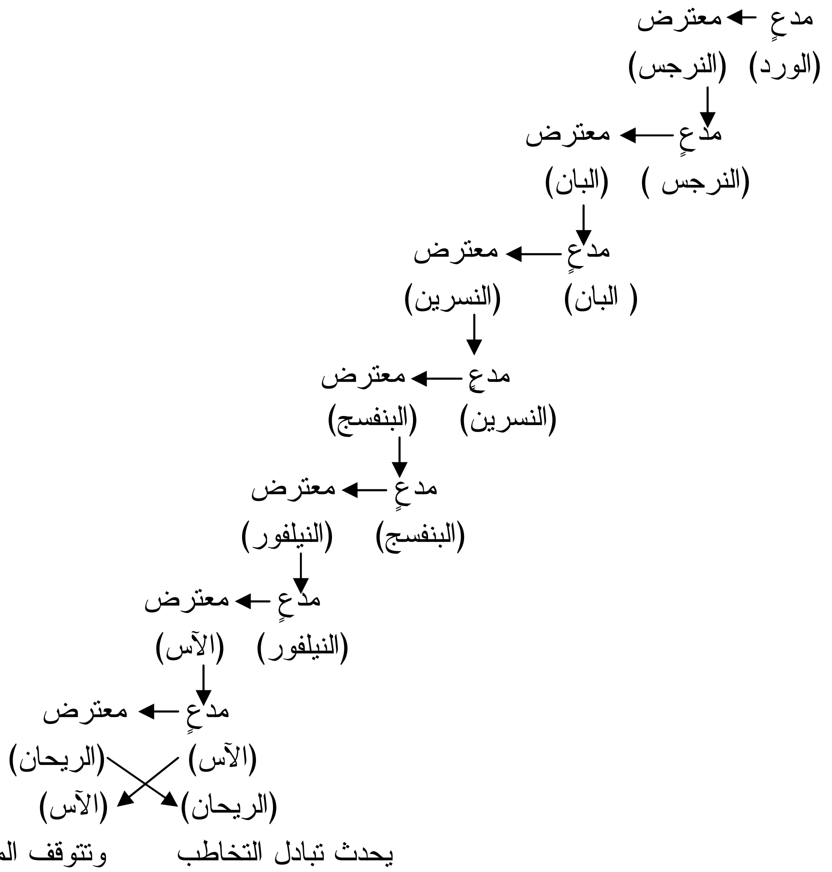
3 – طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص75.

« ***"احفظ بالصمت حرمتك وإلاّ أكسر بقائم سيفي شوكتك..."***، ***" لقد تجبّست يا جبس وأكثرك رجس نجس وأنت قليل الحرمة، واسمك مشمول بالعجمة..."***، ***" كيف يفاخر البلور من هو مشبه بذنب الصنور؟"***»[1]، ثمّ إنّ قصد إظهار الحق يتنافى مع ما حكم به بعض المتناظرين لأنفسهم باستحقاق الملك، فهم مطالبون فقط بعرض خصالهم ومزاياهم، ثم يكون الحكم جماعيا بعد أن يستوفي كلّ واحد حجته.

هذا الخلل في العلاقة التخاطبية هو ما يفسر لنا انقطاع التخاطب بين كل متناظِرَين، وهو ما أثار انتباهنا في المناظرة. فعند استبدال الأدوار بين المدعي والمعترض، إذ يصبح المعترض ذاتا متكلمة تعرض دعواها على الذات المدعية الأولى، ينقطع التخاطب بينهما، وتظهر ذات متكلمة جديدة تقوم بوظيفة الذات المدعية الأولى (وهو الرد على الاعتراضات الموجهة إليها)، وعلى هذا النحو تسير كلّ المناظرة ولا تشذّ منها إلاّ حالة واحدة، عندما يحدث تبادل التخاطب بين الآس والريحان، وبه تُختم المناظرة، فكان ذلك إيذانا بتغيّر مسار الخطاب المناظري. ويمكن التمثيل لسيرورة انقطاع العلاقة التخاطبية بين كلّ متناظِرَين بالشكل الآتي:

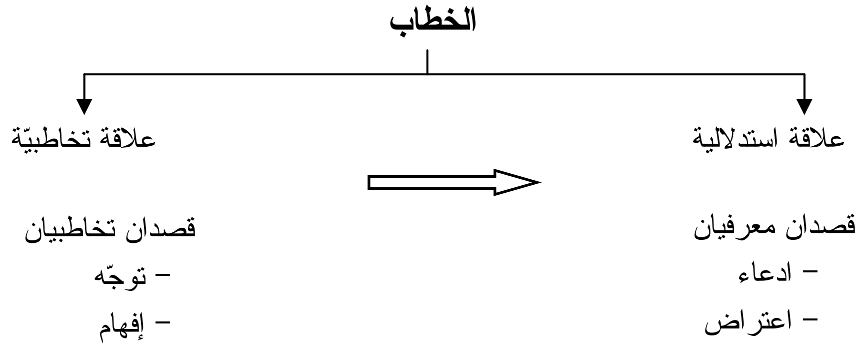
---

1 - المقامات، ص 22، 24، 29.



وهذا الجو الذي يسوده استعلاء واستنكار وشتم، لا يمكن أن يثمر تقاربًا بين المتخاطبين، والذي يعتبر من المقاصد الضرورية للتواصل الإنساني، وفي هذا دليل على صحة الانتقاد الذي وُجّه لتصور العلاقة التخاطبية المسند إلى نظرية الأفعال اللغوية، لكونها أهملت الجانب التعاملي من العلاقة التخاطبية، الذي هو - كما رأينا - ضروري لاستمرار العلاقة التخاطبية، فعلى الرغم من أنّ المتكلم توصل إلى إفهام مخاطبه فحوى كلامه، إلاّ أنّ التخاطب بينهما انقطع حبله، وحُرم الطرفان تبادل الكلام وهذا يعني فشل التخاطب بين المتناظرين، رغم نجاح التواصل بينهم. وما ضمن استمرار المناظرة إلى النهاية هو انبناء القول على بنية استدلالية، فالحجج التي يقدمها كل مُدّعٍ، وإن أدت إلى انقطاع

التخاطب بينه وبين معترضه، تشحذ همّة هذا المعترض للرد على ادعاءات خصمه، فيكون الخطاب بموجب شروط المعترض[1] مرتبطا بموضوع الادعاء، ومنطوقه متصلا بمنطوقه، ومقصوده مفاعلا لمقصوده، وحجته معاكسة في قوتها لحجة الادعاء، والدليل عليه مقيدا بالدليل على الادعاء. ثم ما يلبث أن يأخذ هذا المعترض دور المدعي فيقدم حججه، ويشحذ بذلك همة معترض جديد ليقوم بالدور الذي قام به، وهكذا... وهذا يعني أنّ العلاقة الاستدلالية علاقة أصيلة في الخطاب « ***فإن تضمّن الخطاب علاقة تخاطبية فيجب ردها إلى العلاقة الاستدلالية*** »[2] والتي نمثل لها بالشكل التالي:



إنّ هذا الفهم هو الذي اعتمدته نظرية الأفعال اللغوية، إذ ترى أن الوظيفة التواصلية للغة لا تَكْمُن فقط في إيصال المعلومات، بل هي نشاط معقد، إذ يفترض التخاطب، من جهة، وجود متكلم يتوجه نحو مستمع قصد إفهامه مقصودا معينا، ومن جهة أخرى، وجود مستمع يتلقى منه ويفهم مراده. هذه الذات المتكلمة تشمل ذواتًا اعتبارية بعضها فوق بعض، وهي: ذات تنقل مضامين صريحة وظيفتها شبيهة بالنقل الآلي، يسميها طه عبد الرحمن "ذاتًا ناقلة"، وذات ناقلة لمضامين مجازية مضمرة غير مستقلة عن المقامات، ويسميها "ذاتًا مبلغة".

---

1 - يُراجع: طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 76.

2 - طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 226.

ويهدف المتكلم من خلال دخوله في هذه العلاقة إلى التأثير في المخاطب وتغيير معتقداته. ولتوضيح ما قلناه، نقترح هذا الرسم.

العلاقة التخاطبية في تصوّر نظرية الأفعال اللغوية

المتكلّم ← ذات متواصلة

- ذات مبلغة
- (القول=ظاهر + باطن خفي).
- ذات ناقلة
- (القول= ظاهر صريح حقيقي)

المخاطَب ← تلقي القول وفهم مراده

2 – من الخطاب المناظري إلى الخطاب التحكيمي

عندما تبين للحاضرين عدم تمكُّن المتناظرين من أصول المناظرة وشروطها اتفقوا على طريقة أخرى للوصول إلى الحقيقة وحل النزاع، يقول السّارد: « ***فلما أبدى كل ما لديه وقال ورد عليه، اتفق رأي الناظرين، وأهل الحلّ والعقد من الحاضرين على أن يجعلوا بينهم حكما عادلا، يكون لقطع النزاع بينهم فاصلا*** »[1] وقد حُدّدت كفاءات هذا "الحَكَم" بدقة متناهية لا بد من الوقوف عند دلالتها، هذه الكفاءات هي[2]:

- عالِمٌ بالأصول والفروع الموقوف منها والمرفوع.

---

1 – المقامات، ص45.

2 – م ن، ص ن.

- عارف بالأنساب، مميزٌ بين الأسماء والألقاب، والأتباع والأصحاب.
- مديد الباع، بسيط اليدين في معرفة الخلاف والإجماع.
- خبير بمباحث الجدل، بصيرٌ باستخراج مسالك العلل.
- متبحر في علوم اللغة والإعراب.
- متضلع بعلوم البلاغة والخطاب، محيط بفنون البديع حافظ للشواهد الشعرية التي هي أبهى من زهر الربيع.
- شديد الرمية، شديد الإصابة، إذا فوّق لفني الشعر والكتابة.
- الشعر والنظم صوغ بيانه، والنثر والإنشاء طوع بنانه، والتاريخ الذي هو فضلة غيره فضلة ديوانه.

إنها الشروط التي يجب أن تتوافر في "الحَكَم" كي تجعل حكمه ملزما للمحكوم عليه في القضية المطروحة: كفاءة في العلوم الشرعية تستلزم بداهة كفاءة لغوية. وعلى الرغم من أنّ بعض هذه الكفاءات - كما نرى - كاف لتجعل حُكمَه ملزِمًا، فإنّ اجتماعها في شخص واحد زيادة على كونه كاتبا، يشير إلى تميز هذا "الحكم"، الذي يمتلك كفاءة من نوع عال، هذا التميّز لا يخفى على ذوات المقامة، وهي دلالة نستخلصها من داخل النص، ولم نقحمها عليه. فهناك مؤشرات في المقامة تجعل القارئ يتوجّه نحو هذا الفهم، منها قول السّارد: «***فلما مثلوا بين يديه، ووقعت عينهم عليه قالوا: يا فريد الأرض، يا عالم البسيطة ما بين طولها والعرض ... احكم بيننا بالحق، واقض لأينا بالملك أحق*** »[1]. وهذا لا يترك شكًا في أنّ التفصيل في ذكر خصائص "الحكَم" موجّه إلى القارئ تأكيدا على أهمية هذه المعرفة بالنسبة إليه، وهو ما يجعلنا نفترض مُسبقًا أنّها معرفة ضرورية له، سيكون لها دور في تأويل ملفوظات النصوص الباقية. لكن تبقى وجاهة هذا الافتراض مرهونة بما تقدمه المقامات اللاحقة، وهذا ينطبق

1 - المقامات، ص 46.

أيضا على تخصيص "الحَكَم" احتكامه إلى السُنّة من دون سائر الأدلة الشرعية الأخرى، مما يفترض أنه يقصد إلى إبراز أهميتها ومكانتها وضرورة الرجوع إليها فيما اختُلف فيه. يقول: « ***إنما أحكم بما ثبت في السنة*** »[1].

يذكر "الحكم" جانبا آخر من كفاءاته، لم يُذكر في مسرد الكفاءات والشروط « ***إني لا أقبل الرشا، ولا أطوي على الغل حشى، ولا أميل مع صاحب رشوة، ولا أستحل من مال المسلمين حسوة، ولا أسلك إلاّ طريقا موصلا إلى الجنة*** »[2]. يعيدنا هذا الملفوظ مرة أخرى إلى الجانب التعاملي (الأخلاقي) في العلاقة التخاطبية وأهميته في نجاح التخاطب. هذه الصفات الأخلاقية التي اتسم بها "الحَكَم" أجبرت المتناظرين على تغيير لهجة كلامهم، وجعلتهم يستعملون أفعالا إنجازية ذات قوة حرفية متمثلة في "الأمر" مستلزمه حتى لا تدل على الاستعلاء، وتُفهم من خلال السياق الذي وردت فيه على أنها "طلب إرشاد" فكانت عبارات على النحو: «***فانظر في حالنا...، واحكم بيننا... واقض لأينا بالملك أحق...***»[3].

وقد أثمر هذا الجانب تقربا بين المتخاطبين، كان له أثر في قوّة الفعل الإنجازي الصادر من ذات في مركز قوة، وهو ما يسميه "سيرل" "نمط الإنجاز"[4]. ويتجلى بصفة فعلية في خضوع المتناظرين إلى حكمه، وهو خضوع إرادي وليس إجباريًا، أو استبداديًا، كالذي يكون عادة جراء حكم يصدر عن ذات تتمتع بسلطة اجتماعية. إنّه خضوع احترام وتقدير لإمكاناته العلمية، وصفاته الأخلاقية، وكفاءاته الاستدلالية، فالمتناظرون اعتمدوا في إثبات استحقاقهم الملك على مزايا، دون التدليل عليها بما يعضدها من الأدلة الشرعية، إلاّ بعض الإشارات التي وردت عرضا والتي تفتقر إلى منهجية واضحة. وبالمقابل اعتمد

---

1 – المقامات، ص 46.

2 – م ن، ص ن.

3 – م ن، ص 46.

4 – مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، ص 195.

"الحكَم" على أدلة نقلية (شرعية) اقتصرت على الأحاديث النبوية، وعندما استشهد بالأدلة العقلية، دعمها بأدلة من السُنّة ليكسبها مصداقية: فـ « ***إحالة اللاحق على السابق وتطابق رأييهما حول قضية ما، يضفي مصداقية على هذه القضية، ويجعلها تحظى بالقبول لدى المتلقي المرتاب منها*** »[1]، فبعد تعداده لمنافع الحناء العلاجية، حيث يقول: « ***هذا وفيه منافع للعلاج ... ومن الصّداع وأوجاع الجنب والطحال....*** »[2]، يأتي بدليل من السنة، فيقول: « ***وروى البزار وابن السنّي عن أبي هريرة قال: « كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي صدع، فيغلف رأسه بالحناء*** »[3].

لقد اعتمد في ذلك منهجية واضحة، ينتقل من الدليل النقلي إلى الدليل العقلي وهذان النوعان يدخلان في فئة حجاجية واحدة، لكنهما يتفاوتان في قوتهما التدليلية بحيث يعلو الدليل النقلي (الأحاديث النبوية) على الدليل العقلي (المنافع الطبية والعلاجية)، وينشئان بذلك سلما حجاجيًا Echelle argumentative يعتمد أساسًا على علاقة الترتيب. ويُعرّف السلم بأنّه « ***مجموعة غير فارغة من الأقوال مزودة بعلاقة ترتيبية ومستوفية للشرطين التاليين:***

كلّ قول يقع في مرتبة ما في السلم يلزم ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال الأخرى.

كلّ قول في السلم كان دليلا على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلا أقوى »[4].

---

1 – رشيد الإدريسي، سيمياء التأويل، ص 138.

2 – المقامات، ص 48.

3 – م ن، ص 49.

4 – طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 105.

تمدنا البنية الاستدلالية لـ"الحَكَم" بدلالة جديدة، تساهم في فهم ما آلت إليه المناظرة، فالجانب الأخلاقي كان سببا في انقطاع التخاطب بين كلّ متناظِرَين، على الرغم من نجاح التواصل بينهما، لكنّه ليس السبب الوحيد، فافتقارهم إلى هذا المنهج الاستدلالي كان سببًا آخر في عدم بلوغ تواصلهم النتيجة المنشودة، وهذا السبب لم يَخْفَ على ذوات المقامة، والدليل على ذلك اختيارهم تحديدا ذاتًا تمتلك كفاءة عالية تؤهلها لتطبيق هذا المنهج الاستدلالي في الحُكْم، إنما خفي علينا نحن كقرّاء للمقامة. وبالتالي لا مجال هنا للحديث عن التنافر والتناقض بل التعدد والتنوع، ويبقى لتأويلاتنا السابقة مصداقيتها الكاملة فـ: «***التأويل ما هو إلاّ رهان يقدمه القارئ محاولا إثبات وجاهته، وكل رهان ما هو في النهاية إلاّ افتراض، لكنه ليس الافتراض الوحيد الممكن، إذ إن الافتراض يمنحنا إمكان تعدد القراءات ومشروعية تكاثرها***» [1].

يمكننا الآن أن نحدّد كلّ عوامل فشل الخطاب المناظري، فقد تم اختراق أصول المناظرة في جانبيها: التخاطبي- كما رأينا- والاستدلالي، والذي تم تبيينه من خلال هذا المقطع، إذ إن العلاقة الاستدلالية في المناظرة، وهي - كما قلنا - بانية لحقيقة الخطاب، تنقسم مادتها كما بيَّنها النظّار المسلمون إلى نوعين [2]:

1 – نقلي: ويتعلق بالاقتباس والاستشهاد من الكتاب والسنة وأقوال العلماء والمفكرين.

2 – عقلي: ويتكون من المنطق والحجة، ويلخصه قولهم "إن كنت ناقلا فالصحة وإن كنت مدعيا فالدليل".

إنّ هذه النقطة من الحكي جد حاسمة في نظرنا، تُبرِز بصفة خاصة اختلافات جوهرية في نمط التواصل بين المتناظرين وسبب فشله، ونمط التواصل بينهم وبين "الحكَم" وسبب نجاحه. فكما تبيّنت لنا أسباب فشل الخطاب

---

1 – رشيد الإدريسي، سيماء التأويل، ص 140.

2 – خالد خميدس فراج، المناظرة، http: //www.oufq.net

المناظري، تبيّنت لنا أيضًا أسباب نجاح الخطاب التحكيمي والأثر العميق الذي تركه في نفسية المتناظرين وسلوكاتهم، إذ يعرض الخطاب التحكيمي بنية استدلالية مقنعة، تعتمد منهجية واضحة اكتسبت مصداقيتها في ارتباطها بمنهج استدلالي يؤمن به المتناظرون، وكلّ ما هنالك أنهم غفلوا عنه: « ***قالوا: لقد كنا في غفلة من هذا، إنا كنا ظالمين*** »[1]، وتبعا لذلك احتاجوا إلى من يذكّرهم به، ويجدّد طريقة استعماله، وهي قصدية لم تغب عن "الحكَم" ممّا جعله يحدّد مسؤوليته التبليغية، فاشتمل خطابه على كلّ ما يوصل المخاطَب إلى الهدف المقصود، وهو الوصول إلى الحق، وتجديد المنهج الموصل إليه، فاختار اللفظ المناسب، وفقَ ما تقتضيه القواعد التي تضبط الجانب التبليغي من العلاقة التخاطبية. كما أنّ هذه القصدية حددت مسؤوليته الأخلاقية، فكان صادقًا على ثلاثة مستويات وفق ما تقتضيه قاعدة الصدق التي تضبط الجانب التعاملي[2].

1- صدق العمل: فلم يكن في سلوكه ما يُشعِر مخاطبه بأوصاف لا يتصف بها ويظهر هذا في قوله « ***لا أقبل الرشا، ولا أميل مع صاحب رشوة، ولا أستحل من مال المسلمين حسوة*** »[3]. خلافا لسلوكات المتناظرين التي عبر عنها النرجس أحسن تعبير حين تصدى للورد، فقال: « ***لقد تجاوزت الحد يا ورد، وزعمت أنك جمع في فرد*** »[4] بمعنى أنه تجمعت فيه كل المزايا فتغنيه عن غيره، ولا تغني غيره عنه، وهذا ما لا يطابق حقيقته، فقد تبينت مساوئه كما تبينت محاسنه.

2 – صدق الخبر: فلم ينقل للمخاطب معلومات كاذبة، مثل التي ساقها المتخاطبون في المناظرة كذكرهم منافعَهم وإخفاء أضرارهم.

---

1 – المقامات، ص 50.

2 – طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 251.

3 – المقامات، ص 50.

4 – م ن، ص 21.

3 – مطابقة القول للعمل: إذ كان مخلصًا في صدقه، فجمع بين صدق الخبر وصدق العمل، وخير دليل على ذلك أنه لم يحكم لأحد من السائلين، وحكم لذات أخرى لم تشارك في الأحداث، وهو دليل على صدق تأدبّه وتخلقه بعيدا عن الأغراض وتبادل المنافع.

لقد أثمر هذا الصدق تقرُّبًا خالصا وصادقا بين المتخاطبين، كان له أثر في نمط إنجاز الحُكْم، وانسحب على سلوك المخاطَب، لأنّ حجاج "الحكَم" لم يُثمر فقط اقتناع المخاطَب، وخضوعه للحكم، وهو كما قلنا خضوع إرادي، يقول السّارد: « ***فلما سمعت الرياحين هذه الأحاديث في فضله أطرقوا رؤوسهم خاشعين، وظلّت أعناقهم لها خاضعين، ودخلوا تحت أمره سامعين طائعين*** »[1]، بل أثمر لديه إمكان العبور من ظاهر الحكم (استحقاق الحناء للملك)، وإن كان داخلا في مقصدها وتحققت قصديته يظهر ذلك في قول السّارد «***ومدّوا أيديهم له مبايعين بالإمرة ومتابعين***»[2] إلى حكمته، وهي: ضرورة الرجوع إلى هذا المنهج الاستدلالي في حل النزاعات. وهو ما جعل هذا الحجاج، كما يسميه طه عبد الرحمان "ممارسة حية"، إذ *لا عبرة للخبر ما دمنا لم نحصّل منه حكمته، الذي ينتج عنه توسيع العقل وإخراجه من حدود العقلانية المجردة (الحجة المجردة)، وحدود العقلانية المضيقة (الحجة الموجهة)، إذ تمكنه من تصحيح معلوماته السابقة واكتساب معلومات جديدة، زد على ذلك فإن إدراك حكمة القول يوجب العمل به وقد يثمر أكثر من ذلك، فيعمل به على الوجه الأكمل*[3].

وهذا ما ظهر لنا على من خلال كلام المتناظرين، وهي آخر الألفاظ التي نفارق بها المقامة، يقول السّارد: «***وقالوا لقد كنا في غفلة من هذا إنا كنا ظالمين، وتواصوا على إشاعة ما فضّله الله به، وقالوا لا نكتم شهادة الله إنا لمن***

---

1 – المقامات، ص 50.

2 – م ن، ص ن.

3 – يراجع طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص268، 269.

الآثمين»[1]. فالوجه الأكمل لامتثالهم الحُكمَ، هو هذا الوعد الذي قطعوه على أنفسهم بنشر المنهج الاستدلالي المعتمد في حلّ النزاعات وعدم كتمانه، وتعليمه لذوات أخرى تجهله.

وإن كان هذا آخر ملفوظ في المقامة الأولى، فإنه ليس آخر الدلالات والمعاني العميقة التي يمنحها لنا تأويل هذا المقطع من الحكي، والذي نعتبره أيضا نقطة حاسمة لا تقل أهمية عن السابقة. إذ إنّ القارئ أمام هذا الصوت الأخير إذا مرّ عليه مرور الكرام، سيضيّع على نفسه فرصة لا تُعوّض، لما يكتنزه من دلالات بعيدة نجد لها صدى في المقامات اللاحقة، يمهد لنا قراءتها وانسجامها مع بعضها. وقبل تحليل مدلولاته وتأويلاته الممكنة، لا بد أن نشير إلى أننا استفدنا في ضبط خصائص العلاقة التخاطبية بين "الحكَم" والمتناظرين من قواعد التخاطب التي اجتهد طه عبد الرحمان في وضع أسسها والتي صاغها على مقتضى قواعد التخاطب المعلومة، واستقاها من الثقافة الإسلامية التي أولتها عناية خاصة، وقد سماها "مبدأ التصديق الإسلامي". وقد تميزت بخصائص لا نجد لها نظيرا في قواعد التخاطب التي اجتهد في وضعها الباحثون واللّسانيون في العصر الحديث على الرغم من تعددها: فـ« ***فموضوع التخاطب في وجهيه التواصلي والتعاملي، أخذ يشغل الباحثين في مختلف الآفاق العلمية منطقيين ولسانيين، واجتماعيين ونفسيين***،...»[2]، فهي وإن أخذت بقواعد التعامل، إلاّ أنها لم تتمكن من ضبطه بالشكل الملائم. وقد بيّن طه عبد الرحمان هفواتها ونقائصها، والحال أنه إن لم يضبط هذا الجانب بالشكل الملائم يحدث خلل في التواصل.

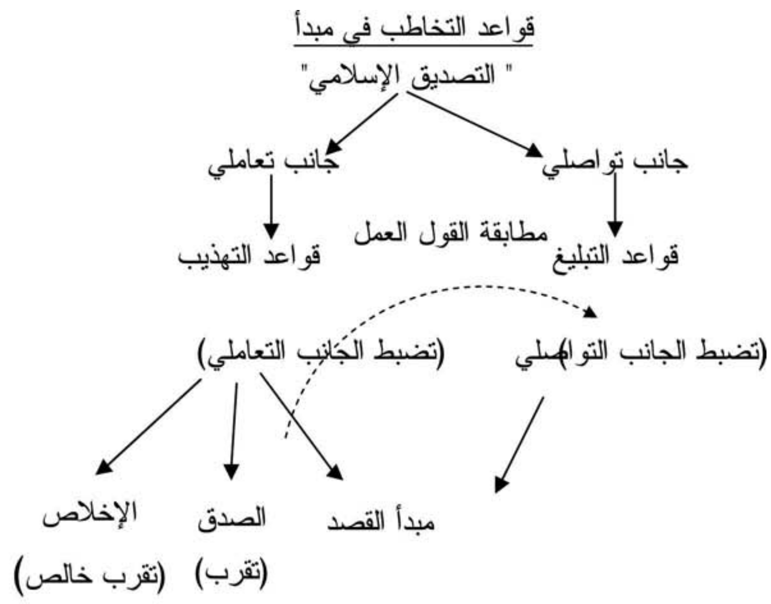
لقد ذكر طه أهم اللّسانيين الذين حاولوا ضبط هذا الجانب وبيّن تفاضل المبادئ التي جاؤوا بها فيما بينها، وأوضح أنّ أفضلها "مبدأ التأدب الأقصى"

---

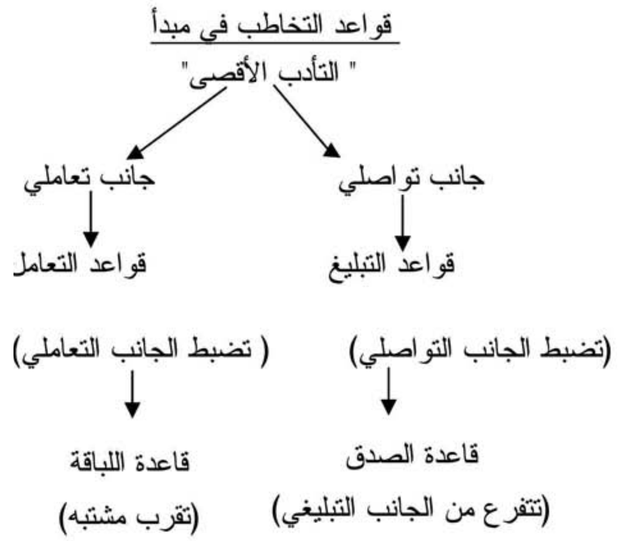
1 – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص ن.

2 – م ن، ص 237.

الذي أورده لينش في كتابه "مبادئ التداوليات"، ومع ذلك فإنه لا يرقى إلى مبدأ "التصديق الإسلامي" ومن أهم نقائصه أنّه يورث تقربًا مشتبهًا، نظرًا لافتقاره لقاعدة "الصدق" في الجانب التعاملي واقتصارها على الجانب التبليغي. لذا فإنّ التخلق فيه ليس صادقا ولا إخلاص فيه، بل يقوم على التظاهر وتبادل المصالح. وهي سمة من سمات الثقافة الغربية العلمانية التي لا تربط أعمالها (بما فيها الأقوال باعتبارها عملا) بجانب الدين، فكان من الطبيعي ألا يرقى تصوّرهم للعلاقة التخاطبية، ويجعلها صورة كاملة متناسقة. وكان من الطبيعي أن يرقى مبدأ "التصديق الإسلامي" إلى وضع الأصول الإستراتيجية الناجحة التي تحافظ على استمرار العملية التخاطبية، بفضل قاعدة الصدق والإخلاص وتثمر تقارب المتخاطبين، وتحفظها من الانقطاع بانقطاع المصالح المتبادلة. وهو الهدف المنشود من التواصل البشري، ومن الأهداف الأساسية التي تسعى نظرية الأفعال اللغوية إلى تبيينها. ولأهمية هذه النقطة نقترح رسما تخطيطيا يوضّح الفرق بين قواعد التخاطب في مبدأ التصديق الإسلامي، وقواعد التخاطب في المبدأ "التأدب الأقصى" باعتباره أرقى المبادئ اللسانية الحديثة.



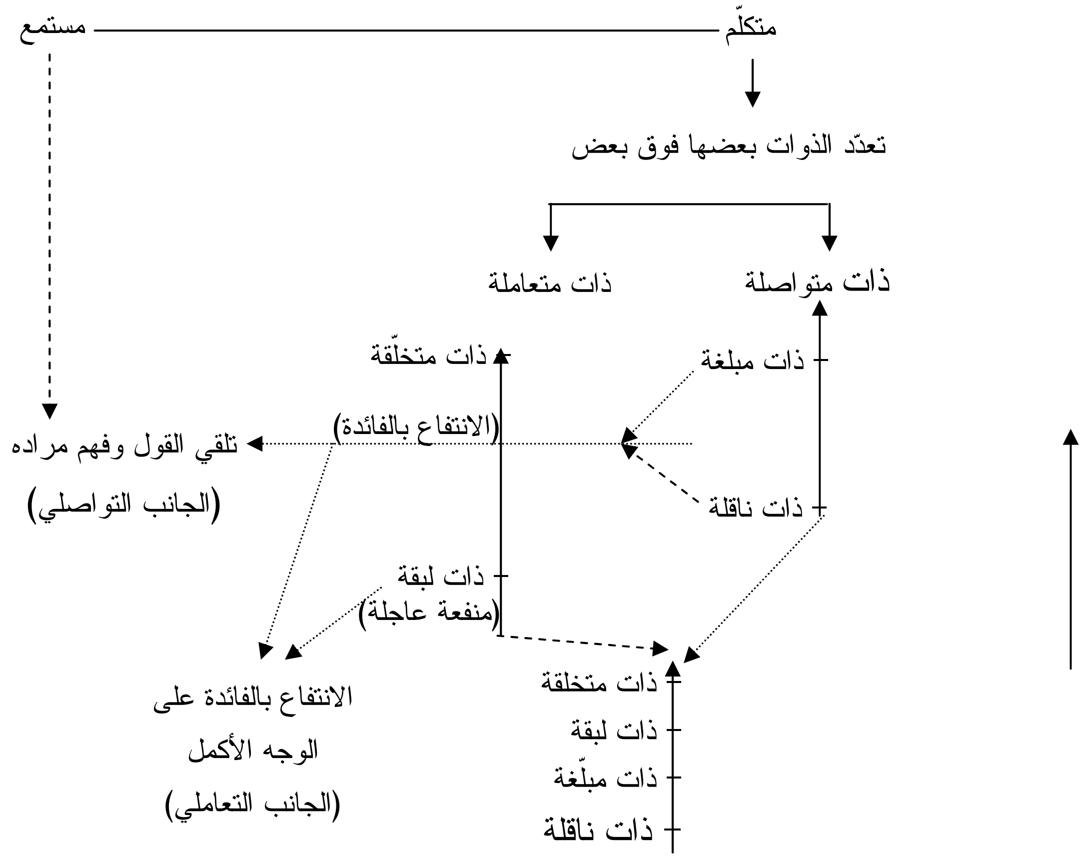
– تصور متناسق لقواعد التخاطب يثمر تقربا خالصا–



– تصور قاصر لقواعد التخاطب يثمر تقربا مشتبهًا–

تبعًا لذلك، يمكننا وضع رسم تخطيطي للعلاقة التخاطبية في صورتها الكاملة وتعدد ذواتها الاعتبارية، سواء من جانبها التّبليغي، أو من جانبها التعاملي بعد أن ضبط بالشكل الملائم في "مبدأ التصديق الإسلامي"، فيكون التخلق "بالصدق والإخلاص" أرفع درجة من اللّباقة، إذ يرتفع فيه المتكلم عن طلب مصالحه واشتغاله باسترضاء المستمع فيحدث التقارب، لأنّ المستمع يكون قد استأنس بأخلاق المتكلم. ولن نكون مبالغين إذا قلنا إنّ هذه الصفة تحديدا هي السبب المباشر في تغير نمط إنجاز "فعل الحُكْم"، فخضع له المتناظرون في المقامة خضوعا إراديا، وأثمر لديهم العمل به على وجهه الأكمل.

العلاقة التخاطبية في صورتها الكاملة



نعود الآن إلى الصوت الأخير في المقامة الأولى الذي يفارقنا بفعلين إنجازيين هما "الشهادة" و"الوعد". يرتبط الفعل الأول بمعرفة المخاطب للمنهج الاستدلالي المعتمد في حجاج "الحكَم"، فقد ذكرنا أنّه معترف به من طرف السائلين (المتناظرين) ومعترف بمصداقيته، ولا سبيل إلى غيره للوصول إلى حلّ النّزاع بينهم، وما كانوا ليرضوا الاحتكام إليه، لو كانوا على جهل به، فهو منهج رباني احتكم إليه السلف منذ القدم، حيث يقول المتناظرون: «***لا نكتم شهادة الله إنّا إذن لمن الآثمين*** »[1]، وقد استفدنا في فهمه على هذا النحو، من جهود علماء الأصول من خلال بحوثهم في ظاهرة الأفعال اللّغوية، واكتشافهم لأفعال كلامية مشابهة أسلوبا للخبر لكنها مختلفة عنه في الغرض والمقصد، ومنها هذا الفعل (الشهادة) تحديدا، فاستفدنا مما قدمه شهاب الدين القرافي بخصوصه. وخلاصة الإيضاح النظري الذي قدمه مسعود صحراوي[2] أنه لا يعتبر الشهادة خبرًا، بل إنشاء لإخبار عن الواقعة المشهود بها، ومصداق الإنشاء في الواقع الخارجي لاحق عليه، ولذلك فهو لا يحتمل التصديق والتكذيب. أمّا الخبر فهو إخبار عن إنشاء، ومصداقه في الواقع الخارجي سابق عليه، لذا فهو يحتمل الصدق أو الكذب، بحسب مطابقته أو عدم مطابقته للواقع، لذا ففعل "الشهادة" أقرب إلى الأسلوب الإنشائي، فميّزه عن كل من الخبر والرواية.

معنى هذا أنّ الشهادة إخبار عن شيء كان موجودا، فكان إنشاء لهذا الإخبار الموجود سلفا، لهذا فهو لا يحتمل الصدق أو الكذب. أما الخبر فإنّ إنشاءه سابق لواقعه الخارجي، لذا فهو يحتمل الصدق والكذب.

نفهم من هذا أنّ المنهج الاستدلالي كان واقعا موجودا سلفا، وما كان من "الحكَم" إلاّ أن أحياه وجدّد تطبيقه بعد أن مورست عليه خيانة بسبب حمق البشر، أو بسبب غفلتهم عنه. وهو منهج لا يطعن في صدقه، لكونه من مصدر

1 – المقامات، ص 50.

2 – مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، ص 195، 198.

رباني اجتاز بالبشرية من المعرفة الظّنية إلى المعرفة القطعية برجوعها إلى الأدلة النّقلية.

الفعل الإنجازي الثاني الذي نستشفه من خلال مدلول العبارة اللغوية يتمثّل في الوعد، ويُعدّ، حسب مقاييس "سيرل" بخصوص التصنيف الخاص بأفعال الإنجاز، من التعابير الإنجازية الموجهة في ربط الخطاب بباقي الأقوال اللاحقة له، حيث يكون التوجّه دائما نتيجة للوجهة الإنجازية التي « ***تَعِد بشيء وهي الالتزام الواعد لإنجاز شيء ما*** »[1]. فالذي يَعِد يعبّر عن مقصدية الإنجاز في المستقبل، سواء كان مخلصًا أم لا. ولقد « ***اعتبر القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت 415 هـ) أن الوعد والوعيد كليهما من الأخبار، والوعد عنده هو كل خبر يتضمن إيصال نفع إلى الغير، أو دفع ضرر عنه في المستقبل.... ويشترط القاضي عبد الجبار في الصنفين معا أن يكونا في المستقبل لأنه إن نفعه في الحال أو ضرّه مع القول، لم يكن واعدا ولا متوعدا*** »[2].

لقد منحنا هذا المقطع الأخير دلالات عميقة وجهت تأويلاتنا وافتراضاتنا، لذا ما كان لنا أن نتجاوزه في قراءة متسرعة: يقول إيكو: « ***هناك العديد من الأعمال الأدبية التي تقدم إستراتيجية سردية ماكرة، تولّد قارئا نموذجيا ساذجا سريع السقوط في فخاخ السرد*** »[3]. لذا كان وقوفنا مطولا من أجل سبر هذه الإستراتيجية الماكرة ومعلوم أن « ***بداية نص ما هي إستراتيجية حيث يرتكز المعنى، وحيث يبتدئ ويتم الأثر المتوقع*** »[4]. هكذا نسمع صدى "الوعد" في سند المقامة، ويعيدنا من جديد إلى بدايتها، فكان من رواها ونشر ما تضمنته من أهداف وحكم، الذوات المشاركة في المناظرة: « ***حدّثنا الريان عن أبي الريحان***

---

1 – فرنسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 63.

2 – مسعود صحراوي، الأفعال الكلامية عند الأصوليين، ص 201.

3 – أمبرتو إيكو، حدود التأويل، نقلا عن رشيد الإدريسي، سيمياء التأويل، ص147.

4 – عبد الفتاح كيليطو، المقامات، السرد والأنساق الثقافية، ص 196.

عن أبي الورد أبان، عن بلبل الأغصان عن ناضر الإنسان، عن كوكب البستان، عن وابل الهتّان قال:...»[1] معلنًا بهذا عن إنجاز القضية المعبر عنها في الفعل الكلامي "الوعد" وعدم خلفهم [*] لوعدهم، ويؤكد على أنّ هذه الذوات التي ذُكرت صراحة مثل: الريحان، الورد، والتي جاءت على سبيل الكناية، مثل: بلبل الأغصان كوكب البستان، فعلا بلّغت الحكمة من حجاج الحكم التي تتمثّل في ضرورة الرجوع في الاستدلال إلى الأحاديث النبوية، وضرورة تبليغ هذا المنهج الاستدلالي إلى من يجهله، كيف لا ورسول الله ﷺ يقول: « **بلغوا عني ولو آية** ».

3 - تعالق خطاب المقامات الستّ الأولى

تتعالق المقامة الأولى مع الثانية عبر شرط العلة أو السبب، والذي يعتبره فان ديك أحد الشروط التي بموجبها تعتبر الوقائع متعالقة، يقول: « ***أوضح مثال على تعالق حادث ما هو العلة أو السبب***»[2] في استثماره لنظرية العوالم الممكنة، وهو « ***نظام مفاهيمي مستعار من علم الدلالة المنطقي وعرف مع الفيلسوف الألماني لينيش في صيغتها الميتافيزقية، حيث كانت ترتبط بالخالق، وظهرت هذه العوالم الممكنة مرة أخرى في مطلع الستينات مع الفيلسوف هنتيكا...بعد ذلك انتقلت نظرية العوالم الممكنة مع بوطوفي وفان ديك وإيكو إلى مجال السيمياء لتمدها بوسائل الوصف والمقارنة بين مختلف أوضاع الأشياء***

---

1 – المقامات، ص 12.

* – يفرق القاضي عبد الجبار بين الكذب والخلف، وجعل الخلف يتعلق بالوعد وليس بالكذب، فالخلف هو أن يخبر بأنه يفعل فعلا في المستقبل ثم لا يفعله. مسعود صحراوي، م. س، ص203.

2 – فان ديك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، د.ط، أفريقيا الشرق، المغرب، 2000، ص 77.

المتضمنة في العوالم التي ينشئها القارئ وبين مختلف أوضاع العوالم السردية...»[1]:

المقامة الأولى هي السبب المباشر في وجود أحداث المقامة الثانية. تقول الذوات « ***وذلك لما طرق مسامعنا من مقامة الرياحين التي أنشأتها والآية الكبرى التي نسختها وما أنشأتها، وما أودعته فيها من بديع وصفك، وبليغ رصفك..ونثرت من محاسنها، وأظهرت من مكامنها ... وأخرجت خباياها من زواياها*** »[2].

فـ"الحكَم" الذي من صفاته العلمية الكتابة والتأليف، « ***شديد الرمية شديد الإصابة إذا فوق لفني الشعر والكتابة...***»[3]. وهنا تبرز أهمية ذكر صفاته بالتفصيل، وأنّها معرفة ضروريّة للقارئ، حَوَّل الخطاب المسموع إلى خطاب مكتوب.

هذه النقطة تمنحنا ثراءً دلاليا وافرا، وتعيدنا مرة أخرى إلى قاعدة الصدق في مبدأ التصديق الإسلامي الذي مفاده: "***لتكن صادقا فيما تنقله إلى غيرك***"، فإن كان "الحكَم" قد توصل إلى إبلاغ المتناظرين الحكمة من الحجة والعمل بها على الوجه الأكمل، فمن باب أولى أن يكون هو من الذين يعملون بها، وإلا ما كان صادقا.

تبرهن لنا هذه المقامة على صدقه أولاً، ثم تميزه ثانيا، فهو بقدرته على تحويل الخطاب المسموع إلى خطاب مكتوب، يسمح للحكمة من الحجاج أن تتجلّى بوضوح لعدد لا حصر له من القراء، لأنّ « ***ما يحدث في الكتابة هو التجلي الكامل لشيء ما... والكتابة هي التجلي الكامل للخطاب، ويتحول من***

1 – رشيد الإدريسي، سيمياء التأويل، ص 68.

2 – المقامات، ص55.

3 – م ن، ص 45.

واقعة حدثت في زمان ومكان ما إلى إنجاز ثقافي»[1]، لأنّ الخطاب الشفوي «***يوجد في لحظة زمنية حاضرة من الخطاب فقد يفلت كلاما ويثبت كتابة، ولأنّ الواقعة تظهر وتختفي ... والخطاب من حيث هو واقعة يختفي، فما نثبته بالكتابة هو معنى الواقعة الكلامية، وليس الواقعة بما هي واقعة***»[2]، فتضمن الكتابة بذلك للخطاب الحياة، وتصونه من الأفول بعد زوال الصوت البشري الحافظ له، فيتجاوز بذلك العصور والأزمنة، ويتناقله الفكر البشري دون تزييف أو تحريف.

بعد كل هذا، لا يحتاج قارئ المقامة إلى عناء كبير ليقتنع بأهمية صفة "الكتابة والإنشاء" في كفاءات "الحكم"، باعتباره مجدّدًا لمنهج حافظ عليه متلقوه الأوائل من التزييف والتحريف بالطريقة ذاتها (التدوين)، فيستكمل بهذه الصفة زيادة على "كفاءة التطبيق" "كفاءة التجديد".

يفتح لنا الفعل السردي في المقامة الثانية نافذة تطل على المقامة الأولى مباشرة فيكمّل نسج الوشائج التي تربط المقامتين، ثم انسجام المقامات الست كلّها، ويهيئ لنا اعتبارها خطابًا واحدًا موجهًا إلى القارئ رغم مظهره التعدّدي، وهو ما سنوضحه من خلال تتبع المسار السردي للمقامات.

تتم قراءة المقامة الثانية مصحوبة بذكرى المقامة الأولى، وهي بالضرورة مشوبة بما نعرفه عنها: عودة موضوع التخاطب نفسه، وتعرّض ذواتها لنزاع حول أفضلية بعضها على بعض، حيث تقول: « ***وقد كاد يحصل بيننا نزاع، أيّنا أجلّ في المرتبة الطبية وأجل في مواطن الانتفاع؟*** »[3]. ثم اتفاقهم على ترك الجدال وعدم الدخول فيه بعد أن سمعوا صوتا يناديهم: « ***فنادى المنادي في النادي :"يا***

---

1 – بول ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2003، ص 55-56.

2 – م ن، ص 57.

3 – المقامات، ص 53.

أيها الملأ إني نصيحكم وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم »[1].

وسواء كان هذا الصوت صدى لصوت "الوعد" الذي قطعه المتناظرون، أو صدى لصوت "الحكَم"، أو لكليهما معا، تبقى النتيجة واحدة، وهي عدم امتلاكهم كفاءة تطبيق المنهج الاستدلالي، لذا اتفقوا على ترك الجدال وعدم الدخول في تجربة مماثلة لتجربة المتناظرين، تقول الذوات: « ***فتواصينا على حسن السير، وتواطأنا على الصلح - والصلح خير- واصطلحنا على ترك الجدال والجلاد***...»[2]. وقصدوا "الحكَم" الذي يمتلك هذه الكفاءة ليفصل بينهم، وبما أنّ المنهج الاستدلالي في مرحلة تجديده اقتضى ذلك أن يعانوا، من أجل تحصيله، المشقةَ نفسها التي كان يتحملها رواة الحديث للتحقّق من صحة الحديث، ويقتضي ذلك ندرة من يملك هذه الكفاءة، وفي هذا تقول الذوات: «***وضربنا إليك أكباد الإبل من أقصى البلاد، وقطعنا إليك كل بحر وواد، ... متشوقين إلى عظيم إنصافك، متشوقين إلى كريم اتصافك، لتنشر من أوصافنا ما خفي، وتظهر ما خفي من أسرارنا ما صفا***»[3]. وهذا يعضد ما افترضناه في المقامة السابقة من أنّ الخصال المذكورة لـ"الحكم" موجّهة إلى قارئ المقامة.

ينحصر الدور السردي للذوات في طرح السؤال وتحفيز "الحكَم" على القول ثم تحويل هذا القول إلى موضوع كتابة، يتضح ذلك من قولها: « ***وذلك لما طرق إلى مسامعنا من مقامة الرياحين التي أنشأتها... فإن رأيت أن تجعل لنا منها حظّا وتحبر لنا من نظامك لفظا، وتضرب لنا مع أولئك بسهم، وتجعل لنا لسان صدق يتناقله عنك أولو العلم والفهم***...»[4]. فموضوع المقامة الثانية اقتُرح للكتابة من

---

1 – المقامات، ص 53.

2 – م ن، ص ن.

3 – م ن، ص ن.

4 – م ن، ص 55.

ذواتها ليلحقها بالمقامة الأولى، فتصبح من هذا المنظور مقامة كبرى تندرج تحتها هذه المقامة والمقامات اللاّحقة. كما اتضح لنا في هذه المقامة سرّ ذكر صفة التأليف واختزال الصفات الأخرى، إذ يقول السارد: «***حضر أمراء الطيب بين يدي إمام في البلاغة خطيب***»[1].

إنّ الصفات المختزلة هنا، قد تم تبيينها والتفصيل فيها في المقامة السابقة، وسلّمت بها ذواتها، كما سلّمت بها الذوات المشاركة في هذه المقامة، وكان هدفها من الدخول في التخاطب، المشاركةَ في الحفاظ على المنهج الاستدلالي، فتهب نفسها مثالا للتطبيق يتناقله أولو العلم والفهم، وذلك بعد إلحاقها بالمقامة الأولى، وفي هذا دليل قاطع على أنّها أدركت أيضًا الحكمة من حجاج "الحكَم"، فكانت إجابته لهم على الفور: « ... ***مثلكم إذا سأل يجاب وإذا دعا فله يستجاب، ونشركم يملأ الوطاب، وبكم تتجمل الخطاب وسآتيكم بالحكمة وفصل الخطاب***»[2]. هكذا يحظى المكتوب بالإقناع مثلما حظي به المسموع، لأنّه قُصد به استمالة القارئ والتأثير فيه، فكان خطابا واضحا، يتم فيه إدراك المعنى بشكل مباشر لا يعكره أي تشويش، والإقناع فيه لم يُتِح له نسج ستار من الاستعارات والمجازات والعبارات النادرة.

قبل أن نفارق هذا الفعل السردي، لا بد أن نذكّر بقضية جوهرية فيما يخص نجاح الخطاب وفشله، فقد حدّدنا سبب فشل خطاب المتناظرين بما يلي:

خلل في العلاقة التخاطبية (الجانب التعاملي).

خلل في العلاقة الاستدلالية (عدم امتلاك المنهج الاستدلالي الملائم).

كما حددنا سبب نجاح خطاب "الحكَم" بما يلي:

- صورة متكاملة للعلاقة التخاطبية احترمت فيها قواعد التخاطب وفق مبدأ التصديق الإسلامي.

---

1 – المقامات، ص 52.

2 – م ن، ص 56.

تجديد المنهج الاستدلالي

- كفاءة حجاجية متميزة

تطبيق المنهج الاستدلالي

أما الذوات في هذه المقامة (أمراء الطيب) ففشلها في تخاطبها عند دخولها في الجدال راجع إلى خلل في العلاقة الاستدلالية (عدم امتلاك الكفاءة الاستدلاليّة)، على الرغم من أن العلاقة التخاطبية لم تَشُبْهَا شائبة. وهذا ما يوضحه قولها: «***لا يرى منا مكروه، وإذا قصدنا عارفا لم يرعه منا ما يسوءه، ولم يسؤه منا ما يروعه، كل خير منا شاع وذاع***»[1]. من هنا نخرج بنتيجة عامة مفادها، أن نجاح الخطاب مرهون بنجاح العلاقتين معا: الاستدلالية والتخاطبية، وإن كانت العلاقة الاستدلالية بانية له.

يدخل "الحكَم" في لعبة التخييل بدءًا من المقامة الثانية، حيث تصبح صفة البلاغة والكتابة محرك الفعل السردي، وكأنه في كل مقامة يستجيب لصوت "أمراء الطيب" فيحوّل كلّ خطاب مسموع إلى خطاب مكتوب، ولا تكون صورته في هذه الحركة بعيدة عن سمات بطل المقامات، إنّه شخص على دراية بكل أسرار اللغة والبلاغة، لكن إذا كان بطل المقامات التقليدية يستعمل الكفاءة اللغوية للكدية ونيل العطايا، كما يفعل الحارث بن همام سارد مقامات الحريري، فلا مجال هنا للكدية، إنّنا أمام بطل سخّر الكتابة للحفاظ على المنهج السني، وإيصاله إلى أكبر عدد من الذّوات، لذا أكثر من النّماذج التطبيقية ا للوصول بها إلى اكتساب هذه الكفاءة. وهذا ما يفسر لنا التغريض لـ"لحكم" عن طريق تغيير الضمائر المحيلة إليه في الأفعال السردية، من ضمير المتكلم في المقامة الثالثة والرابعة: «***سألت طائفة فاقهة عن مناقب الفاكهة...فأجبناها لما طلبت، وسالت قناة القلم بالبلاغة فيها لما سالت***

1 – المقامات، ص 53.

ورغبت»[1]، « ***سأل سائل من أهل الوسائل من يقصد في المسائل، ... عن الخضروات السبع، فقال: على الخبير سقطتم ومن البحر لقطتم ... وسأنبئكم بما يفوق حكمه من غير تغليظ ولا إفراط***»[2] إلى ضمير الغائب في الخامسة: «***مرت على النقول طائفة، على النقول عائفة، تروم بالإفصاح عن منافعها.... فأجابها من أجاب من الألباب الأنجاب***:...»[3]. وكأنّه مع كلّ نموذج يبتعد صوته ويخفت، كما يخفت الصوت المنجز لفعل السؤال، إلى أن يختفيا تماما في المقامة الأخيرة: «***اجتمع سبع من اليواقيت لبضعة من المواقيت، وقصدوا للمفاخرة لا للمفاجرة، وللمكاثرة لا للمكابرة، أيها في الرتبة أعلى، وفي الزينة أغلى وفي المنظر أحلى، وفي المخبر أجلى؟ فعقدوا لكل منهم حلقة، وسبحوا الذي أحسن كل شيء خلقه، ونُصب لكل منهم في حلقته منصّة***»[4].

إنّ الفعل السردي الذي يتكرر بوتيرة كبيرة في المقامات الخمس مرتبط بعودة صوت "الحكم" وصوت الفعل الإنجازي المحرّك له والمتمثل في "السؤال"، لذا يحق لنا أن نتساءل عن سبب اختفاء هذين الصوتين في المقامة الأخيرة. هل نحن أمام لعبة الكينونة والظهور؟ وقد نتسرع في الحكم ونقول: إنها استراتيجية لإيقاف الفعل السردي، تناسقا مع تدرج خفوت الصوتين. غير أنّ هذا التأويل لا يبدو مقنعا بتاتا.

نعتبر الفراق في هذه النقطة من الحكي تحولاً مركزيًا في الخطاب باعتباره مفصلا تشويقيا، يدفعنا كقراء إلى طرح أسئلة محدّدة على النص، تتيح لنا توقعات كثيرة تعيدنا إلى تمركز الدلالات في بداية الخطاب ونهايته.

---

1 – المقامات، ص 53.

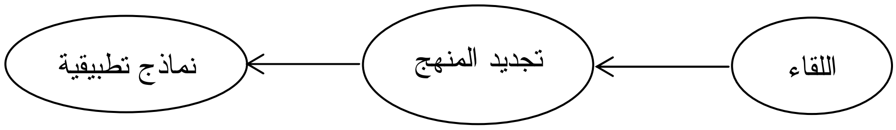
2 – م ن، ص 77.

3 – م ن، ص 106.

4 – م ن، ص 122.

لكن التوقع الذي يمكنه الصمود ولا يتعارض مع التأويلات السابقة التي قدمها المتن الحكائي، هو أن نعتبره طرفا في ثنائية: (اللقاء/الفراق).

الطرف الأول: ويمثل اللقاء الأول مع "الحَكَم" بهدف تجديد المنهج، فاحتاج لهذا إلى نماذج وأمثلة تطبيقية، لذا يمكن تحديد مؤولات اللقاء هذه التي تولّدت عن غفلة الذوات عن المنهج كالتالي:



الطرف الثاني: ويمثل الذوات بعد مراسها في خمس مقامات، ويمكن تحديد مؤولات الفراق التي تولّدت عن اكتساب الذوات للكفاءة كالتالي:



إنّ كفاءة الذوات تأويل يحتاج إلى ما يعضده داخل المقامة ذاتها، إذ يقتضي أن يكون خطابها ناجحا ويشمل تفاصيل نجاح خطاب "الحكَم"، لذا نقترح أن نعود أدراجنا إلى خطاب "الحكم" في المقامات ككلّ، ونقترح تسمية المقامة الأولى "**مقامة تجديد المنهج**"، والتي حددت لنا قيمة الأحاديث النبوية، وهو المنهج الذي اعتمده في إنشاء البنية الاستدلالية للفصل بين المتناظرين. كما نقترح تسمية "**مقامة تلقين المنهج**" للمقامات التي قدّمت نماذج تطبيقية، والتي سنعرج إليها في هذه الخطوة من التحليل لنستخلص ما أضافته لمقامة "**تجديد المنهج**"، إذ إنّ تعدد النماذج التطبيقية يُفترض أن يمنحنا في كلّ خطوة تفاصيل وإيضاحات إضافية.

تخضع الأدلة النقلية في "مقامة تلقين المنهج" لقواعد السلم الحجاجي، وتعتمد أساسًا على علاقة الترتيب، فقد رأينا في مقامة "تجديد المنهج" اعتماد "الحكم" في إنشاء البنية الاستدلالية للأدلة النقلية على الأحاديث النبوية فقط،

ويضيف في هذه المقامة ترتيبا جديدا لها تكون فيه تالية للقرآن، يقول "الحكم": « ***ولكن "المسك" من بينهم الخصوصية وله عليكم الفضل والمزية حيث جاء ذكره في التنزيل، وذلك غاية الشرف والتبجيل***»[1] ثم إنّ الأحاديث نفسها تخضع للترتيب، فيعلو فيها الحديث الصحيح على الحديث الضعيف. وهو ما استند عليه في الحُكم على "القرع" أنه أعلى مرتبة من "الرجلة" فالأول يقول عنه: «***ورد في حديث صحيح الإسناد أنّه صلى الله عليه وسلم كان يتبعه من حوالي الصفحة***»[2]. وفي الثاني ذكر: « ***فيها حديث ضعيف بلا منازع***»[3]، فكان بذلك أقل رتبة من القرع. ولاحظنا أنّ ترتيب النصوص في مقامة "تلقين المنهج" قد أُخضع لإستراتيجية السلم الحجاجي، بحيث استشهد "الحَكَم" في النصّين الأوّل والثاني بالقرآن الكريم، واقتصر في النصّين الثالث والرابع على الأحاديث النّبوية، حيث يعلو الحديث الصحيح على الحديث الضعيف، أمّا النص الخامس فكان الاستشهاد فيه مقتصرًا على الأدلة النقلية. وهذا ينمّ عن براعة "الحَكَم الكاتب" وتمثله المتميز للمنهج بحيث كيفما قرأنا المقامات، سواء كنصوص متنوعة أو كخطاب تحكمه بنية كلية، إلا وكان المنهج حاضرا بوضوح. ويمكن تحديده بدقة كما يلي:

↑
القرآن
الحديث الصحيح
الحديث الضعيف
الدليل النقلي

---

1 - المقامات، ص 60.

2 - م ن، ص107.

3 - م ن، ص 116.

ونلمس في مقامة "تلقين المنهج" نغمة التأكيد على قيمة الأحاديث النبوية وضرورة الاحتجاج بها، والتأكيد على الجانب التعاملي الذي يفرض نفسه بالقوة في بدايتها، وذلك حينما حكم على الزباد بعدم استحقاقه أن يكون قرينا لأنواع الطيب، يقول "الحكَم": « ***وأمّا أنت أيها الزباد، فلست تعدّ مع هؤلاء من الأقران، ولا في حديث عن سيد ولد عدنان... ومن الفقهاء من قرر نجاستك... غير أن نجبر كسرك، ونغني فقرك....*** »[1]. فقاعدة الصدق في مبدأ التصديق الإسلامي تتفرع من الجانب التعاملي ثم ترتبط بالجانب التواصلي في مطابقة القول للعمل، كما رأينا ذلك ووضّحناه في التخطيط السابق، وهو فرق جوهري يميزها عن قواعد التخاطب في النظريات اللّسانية الحديثة. لذلك على "الحكم" أن يكون صادقا في الخبر الذي يقدمه للمُخَاطَب ، ويُظهِر له الحق مهما يكن مؤلما، لكن بدون تجريح لمشاعره. كما أنّها قاعدة لا تخصيص فيها للذوات، فهي لا تسري على البعض دون البعض الآخر. فـ"الحكَم" وإن كان ذاتا يحتل مرتبة اجتماعية متميزة تخضع لها كلّ الذوات وتنقاد لأوامرها، لم يمنعه ذلك من مراعاة الجانب التعاملي مع من هم أقل منه مرتبة. بل إنّ التزامه بهذه القاعدة يجبره على الرجوع إلى الحق إذا تبين له أنّ حُكْمه يجانب الصواب، وهو ما حدث فعلا، إذ يقول "الحكَم": « ***ثم رأيت في خبر مرسل عن أم حبيبة زوج خير مرسل، أن نسوة النجاشي أهدين لها الزباد الكثير، وأنها قَدِمت به على النبي صلى الله عليه وسلم البشير النذير، فإذن حصل للزّباد الشرف، وارتقى إلى مرتبة عالية الغرف... جعلنا الله ممن أناب إلى الحق ورجع، وأصغى إلى الصدق وخشع...*** »[2].

لا نجازف إذا قلنا إنّ البشرية جمعاء لم تعرف احترام الجانب التعاملي في التخاطب بهذا الشكل، إلاّ مرة واحدة في مسيرتها التاريخية، وهي فترة النبوّة

---

1 – المقامات، ص 72، 73.

2 – م ن، ص 74.

وحكم الخلفاء الراشدين، مما يسمح لنا بأن نخرج بنتيجة مفادها أنّ مقصدية "الحكَم" المتمثلة في تجديد المنهج، لا تقتصر على تجديد المنهج الاستدلالي، بل تتعداه إلى تجديد المنهج التعاملي.

والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح الآن: هل تمكّنت الذوات في المقامة الأخيرة والتي نقترح تسميتها "**مقامة بلوغ الكفاءة**" من تمثل كلّ هذه التفاصيل التي أوردناها في "مقامة تلقين المنهج"، والتي تمكّنها من نجاح خطابها؟ بمعنى هل تمثلت عوامل نجاح العلاقة التخاطبية والاستدلالية؟

تعيدنا ذوات هذه المقامة من جديد إلى أسلوب المناظرة الذي تبرز أهميته في « ***صقل مواهب المتعلم وتعويده إتقان فنون القول والجدل الرامي إلى بلورة الرأي في إطار احترام الرأي الآخر ولو كان مخالفا*** »... وكذا فائدته في:

« - ***الوصول إلى وضوح الرؤية حول قضية ما لإيجاد قناعة مشتركة حولها.***

- ***استقصاء جوانب الخلاف ما أمكن حول قضية معينة، وتجلية ما بين المتحاورين من قضايا خلافية مما قد يوفر حالة من الود، ولذلك قيل "إنّ اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية".***

- ***الابتعاد عن الأحكام التجريدية في قضايا الواقع، كما أن الاستقصاء فيها يجنب النظرات الانفعالية أو القناعات المسبقة.***

- ***التعمق في دراسة أبعاد القضية وخلفياتها مما يؤدي إلى شمول النظرة وسعتها.***

- ***التدرب على أصول الحوار وتنظيم الاختلاف والتأدب بآدابه*** »[1].

ومن الوهلة الأولى يظهر احترام ذوات المقامة للجانب التعاملي في العلاقة التخاطبيّة، إذ إنّهم كما يقول السّارد: « ***قصدوا للمفاخرة لا للمفاجرة،***

---

1 – خالد خميس فرّاج، المناظرة، ص 2.

وللمكاثرة لا للمكابرة »[1]. أمّا الجانب التواصلي من العلاقة التخاطبية فيظهر من خلال احترامهم القواعد الضابطة له، ويتجلّى ذلك في تعاونهم على بلوغ الهدف المنشود من تخاطبهم واعتمادهم الوضوح في القول، واحترام قاعدة "كم الخبر"، فلم يذكر المتناظرون إلاّ ما يساعدهم على توضيح دعاواهم وتبيينها.

أما المنهج الاستدلالي في المقامة، فيتجسّد من خلال تدرج الذوات في الاستشهاد على أفضلية كلّ منها من الدليل النقلي إلى الدليل العقلي، ويظهر ذلك في قول الياقوت: « ***ذكرني بصريح اسمي في القرآن بقوله تعالى في سورة الرحمان:*** "**كأنّهن الياقوت والمرجان**"، ***وقدّمني في الذكر. وذلك يدل على أني من المرجان أنبه..وكم ورد ذكري في الأحاديث الصحاح.... والمنافع الموجودة لدي فمنيفة، من ذلك: أن التختم بي والتعليق يمنع من إصابة الطاعون على التحقيق...***»[2]. وميّزت هذه الذوات في الاحتجاج بالسنّة بين مراتب الحديث، يظهر ذلك من خلال التعابير الآتية: « "***وفي حديث صحيح الثبوت***"، "***وفي حديث من الحسان***" ... »[3].

ثم إنّ الذوات رتبت نفسها بنفسها في المقامة، اعتمادا على الترتيب السلمي ذاته. فكانت الأولوية في مبادرة الكلام بموجبه للذوات التي تمتلك استشهادات من القرآن والسنة تليها الذوات التي تمتلك استشهادات من الحديث، وآخر مرتبة كانت للذات التي لا تمتلك من الاستشهادات سوى الأدلة العقلية حيث تقول: « ***الحمد لله الذي فضلني بلونين وكساني بحلتين، وجعلني أدخل الكيمياء، وفي أدوية العين....***»[4]، وبها تختم المقامة.

---

1 – المقامات، ص 131.

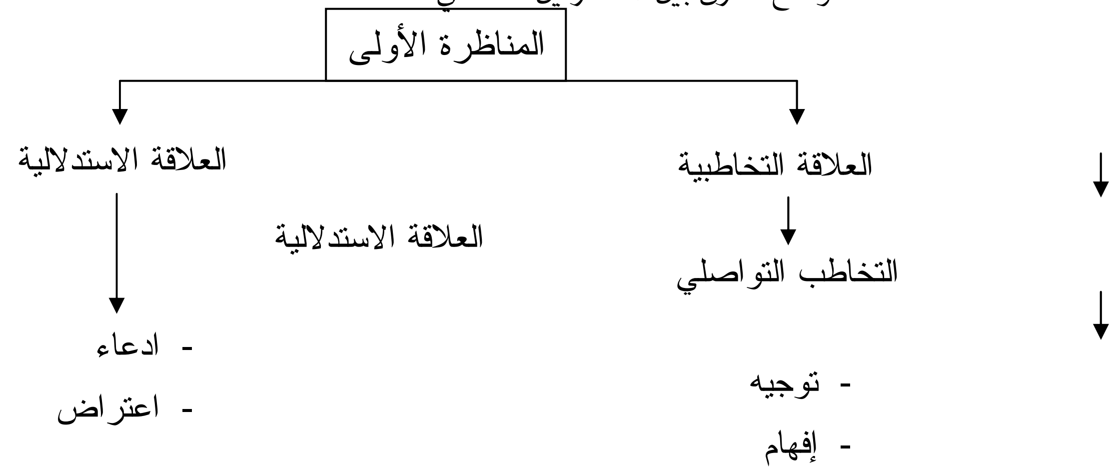
2 – م ن، ص 131، 134.

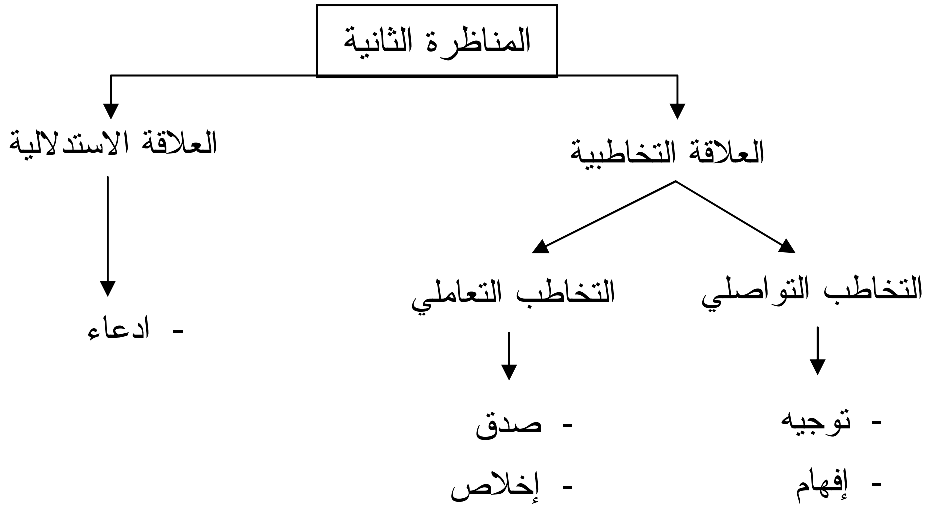
3 – م ن، ص 132.

4 – م ن، ص 147.

غني عن البيان، أنّ هذه الذوات اكتسبت من الكفاءة ما يؤهلها لتطبيق المنهج الاستدلالي والتعاملي وما يغنيها عن السؤال، ويغني خطابها عن تدخل ذات "الحكَم"، وهو ما أدّى إلى تغيّر طبيعة العلاقة التخاطبيّة للمناظرة، فإن كانت المناظرة الأولى قائمة في العلاقة التخاطبية على الجانب التبليغي دون التعاملي، وقائمة في العلاقة الاستدلالية على الادعاء والاعتراض، فالمناظرة الثانية قائمة في العلاقة التخاطبية على الجانب التعاملي والتواصلي، وانتقلت في العلاقة الاستدلالية من ثنائية الادعاء والاعتراض، إلى فردانية الادعاء. فالاعتراض في المناظرة الأولى كان موجها للذوات لأنها لم تكتسب بعد كفاءة التعامل مع الذوات المخالفة لها في الرّأي، ناهيك عن الكفاءة الاستدلالية، أما الذوات في المناظرة الثانية فلها من الكفاءة الاستدلالية ما مكّنها من ترتيب نفسها بنفسها، فلا حاجة للاعتراض عليها، كما لها من الكفاءة التعاملية ما يُبعد عنها كل ردود أفعال معاكسة لتلفظها، مما يجعل منها مناظرة متميزة لتميز ذواتها، إذ بلغت من الكمال في التعامل ما بلغه المتلقون الأوائل للمنهج الاستدلالي لقرب عهدهم به. فبقدر ما تمضي الأجيال، وتبتعد عن ينبوع الحق، يخبو النور الأصيل، ويستمر ذلك حتى يفقد كلّ بريق له، لذا يتطلب تجديده أن يعاد له بريقه الأول.

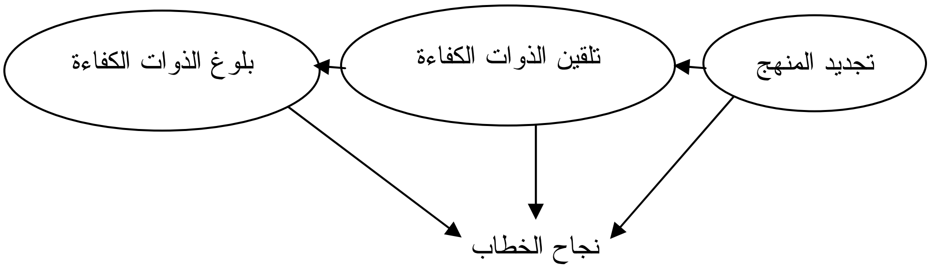
نوضح الفرق بين المناظرتين كالآتي:





وهكذا، فإن اختفى صوت "الحكَم" في مقامة "بلوغ الكفاءة"، فقد بقي صوت قلمه وبلاغته محوّلاً الخطاب الملفوظ إلى خطاب مكتوب، ليبقى شاهدا على كفاءته في تجديد المنهج الاستدلالي والمنهج التعاملي، وكذا كفاءته التلقينية.

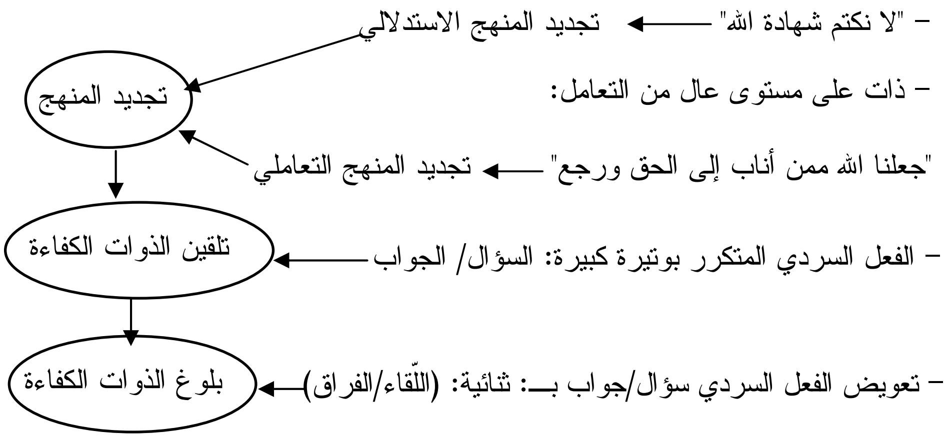
ختاما، يمكن تحديد الإستراتيجية النصية التي اعتمدها "الحكَم" لبلوغ المقاصد العامة للخطاب في هذا الشكل:



إنّ هذه النتائج التي استخلصناها من مجموع الخطاب، تمثل مجموع المقاصد الإجمالية للسّارد "الحَكَم" « ***إذ إنّ صاحب خطاب ما إلى جانب مقاصده التواصلية الموضعية intention communicative locale من كل قول ينتج مقصدا تواصليا إجماليا intention communicative globale يتعلق***

بمجموع خطابه، وهذا يصدق خصوصا على الخطاب التخيّلي »[1]. فالمقاصد المتصلة بالأقوال التي حلّلناها هي التي أتاحت لنا الوصول إلى هذه النتيجة، وكلّ ما يقوله لنا الخطاب يهدف إلى تقريبنا من هذه النتيجة العامة.

ولكي نوضّح كيف انتقلنا من المقاصد الموضعية للأقوال إلى المقاصد الإجمالية نقترح تلخيصها في هذا الشكل:



1 – آن روبول وجاك كوشلار، التداولية اليوم، ص 206.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الحجاجية

تمهيد:

تَعرِض المقامات الست التي نحن بصدد تحليلها في هذا الفصل تقنية سردية مستعصية على الانتساب النمطي، وكذا النوعي، وتطرح نفسها كشذرة منفردة عن التقاليد المقامية المعروفة، فإن كانت مراسيم افتتاح المقامات الست الأولى مدرجة في الخطاب الإسنادي شأنها في ذلك شأن الحديث، بحيث لم يضع السارد بينه وبين سرده شخصا واحدا، بل بسط السند إلى أقصى درجاته، وأخضع هذا الافتتاح للمقاصد التي يريد بلوغها، فإنّ مراسيم الافتتاح في هذه المقامات يغيب فيها الإسناد، بحيث يستهلّ السارد كلّ مقامة بآية قرآنيّة. فهل هذا التغيير في الافتتاح يلبّي مقصدًا آخر للسارد؟ هذا ما نحاول الكشف عنه من خلال قراءة متأنية لهذه المقامات.

اختار السارد استراتيجية قدّم فيها نفسه للقارئ بصفته صاحب الحكي وشاهدا على أحداثه، دون أن يشاركه في ذلك أي راو. فالمقامات مبنية على المستوى التخاطبي الأول، وهو المستوى الذي يكون فيه قطبا التخاطب هما السارد والقارئ ويغطي بناء المقامات، وحتّى إن كان في لحظات معيّنة يستعمل تقنيات نقل كلام الشخصيات، وذلك بانتقاله إلى المستوى التخاطبي الثاني الذي يكون فيه قطبا التخاطب شخصيات من خلق المستوى التخاطبي الأول، فهذا لا يتعارض مع بنائها العام، إذ إنّها - أي تقنيات نقل كلام الشخصيات - من جزئيات السّرد، أمّا المقامات بوصفها كلا متكاملا، فتصدر عن سلطة سردية أحادية، يقوم فيه المستوى التخاطبي الأول بإبداع النص، ذلك أنّ هناك فارقًا

جوهريًا « ***بين المستوى التخاطبي الأول وكل المستويات التي تتوّلد، فالمستوى الأول هو فاعل على الإطلاق، أما ما دونه فمفعول. الأول هو الذي يبدع النص وكل ما فيه، أمّا ما يتفرع عنه فهو من خلق الأول وتصوره*** »[1].

ومن المعمول به في الأدبيات السردية، الأخذ مبدئيًا بالإطار العام والأول من حيث آلية تلقي النص وإدراك بنائه، قبل الوقوف على التقنيات التي يلجأ إليها السارد في تقديم المستويات الأخرى داخل هذا الإطار العام. لكنّ السارد في هذه المقامات خرج عن المألوف وتجاوز ما هو مفترض، فقد لجأ إلى المستوى التخاطبي الثاني لافتتاح كلّ المقامات، وكان ينقل عبر تقنية النقل المباشر كلاما مقتبسا من القرآن. فالمقامة الأولى مثلا تبدأ بـ : «***يقول الله تعالى ـ وكفى به حكما عدلا مرضيا ـ*** : ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَقْضِيّاً**﴾» (مريم:71)[2].

لا شكّ أنّ خروج السارد عن تقنيات تقديم المستويات التخاطبية في النص له دلالات عميقة، ولا شك أنّه اختار هذه الطريقة وهو واع بأهميتها وفاعليتها في اجتذاب القارئ والتأثير فيه، إذ يبدو أنه يضعه ويضع أحواله النفسية موضع الاعتبار الكامل فبدء المقامة بآية تُحدث من الأثر في نفس المتلقي، ما يجعلها تستحق أن تنتصب على عتبة المقدمة المعلنة ببدء التواصل بينه وبين القارئ، ولا شكّ أنه يكتبها وهو يبني صورة له في ذهنه، وهي صورة قارئ يسري عليه مفعول القرآن مهما تكن جنسيته أو عقيدته، ومن نافلة القول أن نذكر مدى تأثير القرآن في النفس البشرية منذ اللحظة الأولى لنزوله، سواء من شرح الله صدره للإسلام، أو من عارض وجعل الله على قلبه غشاوة، يقول سيد قطب: « ***وإذا تجاوزنا النفر القليل الذين كانت شخصية محمد صلى الله عليه وسلم***

---

1 - مريم فرانسيس، في بناء النص ودلالته، نظم النص التخاطبي الإحالي، د.ط، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 2001، ص87.

2 - المقامات، ص 152.

وحدها هي داعيتهم إلى الإيمان أول الأمر... فإننا نجد القرآن كان العامل الحاسم أو أحد العوامل الحاسمة في إيمان من آمنوا أوائل الدعوة، ... تكشف في هذا السحر القرآني الذي أخذ العرب منذ اللحظة الأولى ... يستوي في الإقرار به المؤمنون والكافرون »[1].

كما أنّ الإبدال الذي لحق المستويات التخاطبية، أثّر في وظيفتها، بحيث يصبح للمستوى الثاني المفتتح للمقامات مفهوم مركزي، ويتحول إلى بؤرة الإبداع التي تُولّد النص ويتضمن كلّ ما يأتي فيه من دلالات، ويصبح السارد شارحا لهذا المستوى ومعلّقا عليه، وكأن المقامات أُلّفت لهذا الغرض، وإنّ الخطاب الذي تحمله خطاب تفسيري حجاجي، يأخذ مسارا منتظما، يبدأ من الخطاب الفاعل والمصدر الرئيس للحجة كما صرّح بذلك السارد في الجملة الاعتراضية التي تصدرت المقامة الأولى: «- ***وكفى به حكما عدلا مرضيا*** - » إلى الخطاب المفعول الذي يشتغل حين يستشعر السارد حاجة المتلقي، ويتوقف بقرار تحكّمي منه، عندما يستوفي الخطاب غرضه المنشود وهو إقناع المتلقي.

يبدو السارد موفقا في اختيار مقدمته التي تنسجم مع المواضيع المنتقاة، فهو يندمج في مشاكل الحياة الاجتماعية التي تمس أحاسيس النفس البشرية، ولهذا الافتتاح دور في طمأنة النفس والإحساس بالقرب من الخالق،و يرفع معنوياتها بما يكفي لتحمل صعوبة الموضوع المطروح. وإنّ استناد حجاجه إلى قول لا يحتمل إلاّ الصدق، يمكّنه من طرح انتصاره منذ البداية.

بعد هذا الخطاب الفاعل، يأخذ السّارد بقطبي التخاطب الأصليين ويحتل مكانه الطبيعي، والمستويات التخاطبية التي نشهدها فيه تندرج تحته، بمعنى أنها تدعم البنية الحجاجية للسرد، فتكون بذلك ضمن الخطاب المفعول لا الفاعل. وبهذا يقوم المستوى التخاطبي الثاني المفتتح للمقامات، والذي يكون

---

1 – سيد قطب، التصوير الفني في القرآن، ط 8، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1983، ص 11.

بمثابة العنوان لها ويختزل موضوعها بوظيفة إنشائية ونقصد بالإنشائية هنا «***كلّ مرة تؤدي عملية من عمليات النظم والتركيب إلى إنجاز تصرف أو يجسد الموضوع الذي يتكلم عليه النص، حتى ولو كان الكلام في عملية النظم المعنية بالأمر خبريا بالمعنى النحوي الحصري*** » [1].

لا مناص من ولوج المقامات للكشف عن بنيتها الحجاجية التي يغذيها النسق الديني، والذي ينتشر كبساط على أرضيتها، مما لا يدع شكًّا في أنّها تستقي من القرآنِ مصادرِه الذاتية التي بنى استدلاله عليها، وإن كان مقامه أعلى وأعظم لأنّه ليس مثل كلام البشر، ومنه كانت الاختيارات الضرورية الملائمة للمواضيع المنتقاة، ثم تنفتح المقامات على نصوص ومعرفيات أخرى، تدمجها في بنيتها الحجاجية وتمنحها مظهرا مختلطا، وتظهر في المقامات كأنساق مكمّلة ومدعمة للنسق المحوري - أي النسق الديني- في بُعده الحجاجي.

1 - نمط الاستدلال القرآني

لقد نزل القرآن الكريم بشريعة أبدية للناس كافة، لم يختص فيها بجيل أو عرق لذلك وجب أن يكون فيه من الأدلة والمناهج العقلية ما ينفع الناس، على اختلاف أصنافهم وتفاوت مداركهم، فيصل إلى الجميع، ويجد فيه المثقف والعامي، والفيلسوف الذي غلبت عليه الدراسات العقلية والأقيسة المنطقية بغيته. يقول الإمام أبو حامد الغزالي «***أدلة القرآن مثل الغذاء ينفع به كل إنسان، وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينفع به آحاد الناس، ويستضر به الأكثرون، بل أدلة القرآن كالماء الذي ينفع به الصبي، والرضيع والرجل القوي، وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى، ولا ينتفع بها الصبيان أصلاً*** »[2].

---

1 – مريم فرانسيس، في بناء النص ودلالته، ص 278.

2 – أبو حامد الغزالي، إلجام العوام عن علم الكلام، تصحيح وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985 م، ص81.

لقد أثارت مسألة دراسة الاستدلال القرآني وانبنائه على أحوال المتلقين، اختلافا بين الفلاسفة المتأثرين بالفلسفة اليونانية والسلفيين (الأصوليين)، فقد ذهب ابن رشد الفيلسوف الفقيه في كتابه "فصل المقام"، إلى أنّ الناس في الشريعة ثلاثة أصناف: « ***صنف ليس هو من أهل التأويل أصلا، وهم الخطابيون الذين هم الجمهور الغالب، وذلك أنه لا يوجد أحد سليم العقل يعرى من هذا النوع من التصديق، وصنف هو من أهل التأويل الجدلي وهؤلاء هم الجدليون بالطبع فقط أو بالطبع والعادة، وصنف هو من أهل التأويل اليقيني وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصناعة أعني صناعة الحكمة*** »[1].

وقد ذهب إلى أن مقصود الشرع الأول هو العناية بالجمهور الأعظم. ولما كان هذا الجمهور الأعظم من العامة، فهو لا يخاطبهم بتعقيد المنطق، ولا تفكير الفلاسفة لذا فإنّ أكثر حجاج القرآن من الاستدلال الخطابي.

ليس غرضنا من إثارة هذه النقطة الدخول في تفاصيل القضية، وإنما نذكر إجمالاً ما ذكره العلماء المسلمون في العصر الحديث في هذه المسألة مما يحسم الإشكال وهو أنّ: « ***الاستدلال القرآني له طريق قائم بذاته وإذا نظرت فيه وجدت فيه ما امتازت به الأدلة البرهانية من يقين لا مرية فيه وما امتازت به الأدلة الخطابية من إثارة الإقناع، وما امتازت به خواص البيان العالي، مع أنه لا يسامى، وهو معجز لكل الناس عربهم وعجمهم*** »[2].

---

1 – ابن رشد، فصل المقام، نقلا عن محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري تطبيقي لدراسة الخطابة العربية، القرن الأول نموذجا، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986، ص 31 – 32.

2 – الإمام أبو زهرة، المعجزة الكبرى القرآن، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص368.

فالقرآن الكريم كان يسلك بعض مناهج الخطابة في الاستدلال مع علوه عليها وذلك:

- أولاً: في أسلوبه، لأنه معجز ولا يشبه كلام البشر؛
- ثانيًا: لأنّ كلّ مقدماته ونتائجه يقينية، والأدلة الخطابية كما يقول ابن رشد تقوم على إثبات الحق بأدلة ظنيّة أو يقينية.

ولقد تبين لنا انبناء هذه المقامات في حجاجها على بعض مناهج الاستدلال الخطابي وفق ما سلك فيه القرآن، من صدق كلّ ما اشتملت عليه من مقدمات ونتائج، لكون البنية الحجاجية للمقامات مسندة إلى الخطاب الفاعل الذي استُهلّت به والذي لا يقبل إلا الصدق، كما بيّنّا ذلك سالفاً.

وإذا كانت مقامات الهمذاني تدعو إلى سرد يعتمد بدل بلاغة الإقناع، شعرية الكتابة المرموزة، وإذا كانت بلاغة الإمتاع مكوّنًا من مكونات المقامات الهمذانية، فإنّ المقامات التي بين أيدينا، بإدخالها أساليب الاستدلال الخطابي، تدعونا إلى سرد يزاوج بين بلاغة الإمتاع وبلاغة الإقناع، ممّا يزيد من صعوبة مشروع قراءتها، فإذا كانت قراءة المقامات الهمذانية، وغيرها ممّا جاء على نهجها « ***مشروعا خطيرا ومليئا بالمجازفة، ... فالشارح محكوم عليه بأن يتطرق إلى ميادين متنوعة، ... يكون معجميا حين يوضح معنى الألفاظ الغريبة، ... ويكون جغرافيا حين يصادف اسم مكان..ومؤرخا حين يصادف شخصية تاريخية، ... ويكون بلاغيا حين يسمي الصور البلاغية...*** »[1]، فإنّنا في هذه المقامات، إضافة إلى كل هذه الصعوبات، مطالبون باستقراء الينابيع التي يستقي منها الخطيب أدلته، كما أنّنا مطالبون باستقراء أساليب الاستدلال التي تميز بها القرآن الكريم.

---

1 – عبد الفتاح كيليطو، المقامات، السرد والأنساق الثقافية، ص 75، 165، 167.

وفي هذا الصدد، لا يمكن إغفال أثر كتاب "الخطابة" لأرسطو، الذي استثمره الفلاسفة في تصنيفهم لأساليب الاستدلال الخطابي، فقد قسّم أرسطو أنواع البراهين والحجج الخطابية إلى[1]:

1 - **الحجج الجاهزة (غير المصطنعة):** وهي عند أرسطو القوانين والاعترافات وأقوال الحكماء، وتختص إجمالا بالخطابة القضائية.

2 - **الحجج المصطنعة**: وهي التي تحتاج إلى حيلة من طرف الخطيب، وتنقسم إلى:

أ - **ذاتية نفسية**: وتتعلق بأخلاق الخطيب وشخصيته، وكذا أحوال السامعين حسب الأعمار والطبقات، من خوف وغضب ورحمة.

ب - **حجج منطقية موضوعية**: وهي القياس الخطابي والمثال.

1- **القياس الخطابي**: جمعها تحت ما ترجم بالقياس المضمر Enthymème وهو لا يعني مجرد عرض خارجي في الاستدلال مرجعه إضمار إحدى مقدمتين فحسب، ففي حين يقوم القياس المنطقي على الاستنتاج العلمي الصارم، يقوم القياس المضمر على الرأي، وقدم أرسطو في كتاب الخطابة ثمانيًا وعشرين حالة من البرهنة بالقياس المضمر، وقسمها إلى:

أ - أقيسة استدلالية.

ب - أقيسة تنفيذية.

2- **المثال**: يقوم المثل في الخطابة مقام الاستقراء في المنطق، وهو حجة تقوم على المشابهة بين حالتين في مقدمتها، ويراد استنتاج نهاية إحداهما بالنظر إلى نهاية مماثلتها، وهو عند أرسطو تاريخي (ميثولوجي) أو مبتدع كالمثل الخرافي.

---

1 – محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص 24.

استفاد الفلاسفة العرب من تحليلات أرسطو حول الخطابة، لكن احتفظوا بخصوصيات النص العربي والثقافة العربية، فإذا كانت الحجج الجاهزة عند أرسطو هي الشهود والاعترافات وأقوال الحكماء، فهي في الخطابة العربية الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأبيات الشعرية، وهي الحجج الجاهزة التي استشهد بها السارد في المقامات المحللة هنا، وأكسبت بنيته الحجاجية قوة استدلالية قطعية، وكان تدخله وقوّة استدلاله في اختيارها حسب الموضوعات المطروحة، وتوجيهها إلى الغرض الذي قُصد الاستدلال عليه.

كما انتبه دارسو النص القرآني والبلاغيون العرب إلى أهمية المثل في إحداث الإقناع، واستعماله الواسع في القرآن الكريم، واهتموا بمقتضى الحال، ويشتمل على القضايا التي تربط الخطيب بالمستمع، منها ما ينبغي للخطيب أن يكون عليه، وما يراعيه من أحوال المستمعين.

ومن نتائج دراسة الخطاب القرآني حسب أحوال المخاطبين تصنيف ابن رشد الاستدلال القرآني في عمومه ضمن الاستدلال الخطابي، وأقلّ منه عموما الاستدلال الجدلي (المناظري)[1].

أ - الاستدلال الخطابي: يقوم على إثبات الحق بأدلة قطعية أو ظنيّة ـ وقد نبّهنا إلى أنّ أدلة القرآن قطعية ـ وهي ما كانت لإثبات الحقائق في ذاتها من غير محاجة مع مجادل ولا مجادلة مع جاحد، وهي متجهة إلى الإقناع وطرائقه، من مشاركة وجدانية ومن إثارة للمشاعر.

2- الاستدلال الجدلي (المناظري): وهو أقلّ عموما من الاستدلال الخطابي ويكون الاستدلال فيه مأخوذًا مما يسوقه الخصم من حجج، ويعتمد في قوة الاستدلال على الخصم إذ يتقيد في إثبات الحقائق بحجة الخصم.

1 – أبو زهرة، المعجزة الكبرى، القرآن، ص 346، 356.

ويمكن إدراج المقامات التي بين أيدينا تحت هذين الصنفين، إذ لاحظنا خمس مقامات من صنف الاستدلال الخطابي، حيث يتجه السارد فيها إلى إثبات الحقيقة من غير محاجة مع مجادل، وقد غُيّبت فيها حركة السفر عبر الفضاء والزمان وعوّضت بالسفر عبر الأوضاع الاجتماعية، التي تكشف عن أدقّ نواميس النفس الإنسانية، والتي فطرت على حب جلب النفع ودفع الضرر عنها، لكن كثيرًا ما يلتبس عليها مصدر النفع والضرر، خاصّة إن اجتمعا وتعايشا في قلب الشيء الواحد، فيزداد تذبذب هذه النفس لصعوبة استيعابها محنة في طيّها منحة. وقد اهتم فيها السارد بنفسية القارئ، ووضعها موضع الاعتبار الكامل لصعوبة الموضوع المطروح، وهو ما نلمسه في الأسلوب اللغوي المستعمل، حيث اختيار الألفاظ الرقيقة المثيرة للمشاعر، وانتقاء أساليب الاستدلال، حيث اعتمد في كل مقامة على أسلوب حجاجي يناسب الموضوع وحالة المخاطَب المفترضة.

أمّا المقامة الأخيرة فكانت من صنف الاستدلال الجدلي، بحيث تقيّد في استدلاله بما جاء على لسان معارضه من حجج تنفي نجاة والدي رسول الله ﷺ من النار.

وسنتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي(*):

أ - الاستدلال الخطابي:

عند استقرائنا المقامات، ظهر لنا أنّ السارد اعتمد في استدلاله على أصناف متنوعة من الاستدلال الخطابي، هي كالآتي:

1 - الاستدلال بالتعريف: وهو أن يؤخذ من ماهية موضوع القول دليل على الدعوى والاستدلال عليه ببيان صفاته[1]، ومن أمثلته في القرآن الكريم، تعريف بعض المحرمات لتبيان حكمة تحريمها، منها تحريم الخمر، فذكر في

---

* – اعتمدنا في تصنيف هذه الاستدلالات داخل المقامات على كتاب الإمام أبو زهرة، المعجزة الكبرى، ص 347، 351، 357.

1 – أبو زهرة، المعجزة الكبرى، القرآن، ص 347.

تعريفها أنها من صنف الخمر والميسر يقول تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ**﴾ أما ذكر صفاتها، فذكر ما يترتب عن شربها من أضرار، يقول تعالى: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلاةِ**﴾[1].

موضوع المقامة الأولى "الحمّى"، وبيان تعريفها كما ذكر السارد: « ***روى ابن حاتم والبيهقي عن مجاهد أحد البحور الزاخرة أنه قال في تفسير الآية ـ وهي الآية المذكورة في المقدمة الاستهلالية - "الحمّى في الدنيا حفظ المؤمن من الورود في الآخرة*** »[2].

وللاستدلال على حفظها من الورود في النار، يذكر السارد صفاتها وما يترتب على الإصابة بها ـ رغم ضررها الظاهر ـ من منافع جليلة الناس منها في غفلة.

يمكن إجمال هذه المنافع في النقاط التالية:

- تذكرة للمؤمن بنار جهنم كي يتوب.

- أفضل الأسقام لتنقية الجسم من الذنوب، لكونها تدخل في كل عضو من الجسم وبالتالي تُعطي كلّ عضو حظّه من الأجر، وتُذهب عنه خطاياه، يقول السارد: «***وهي أوفى الأمراض فيما يعده المؤمن لذخره، وأوفى الأعراض فيما يعد، وأقوى لمحو وزره، لأنها تعطي كل عضو قسطه من أجره، ويترتب عن هذا:***

- ***علو ذكره في الفضل بسبب ما قطر منه من عرق الحمّى.***
- ***فيدخل في سلك الصالحين*** »[3].

---

1 – الآيات 12-13 من سورة المؤمنون.

2 – المقامات، ص 152.

3 – م ن، ص 156.

وكما نرى، فإنّ السارد بدأ بهذه الأدلة التي يفهمها عامة الناس، ثم توجه إلى الخاصة منهم، فيشفي نهم الطبيب المختص، فيذكر أنها تنقي البدن، وتنفي عنه الأذى والعفن وسنده في ذلك قول الأطباء:

« - كثير من الأمراض يستبشر فيها بالحمى، كما يستبشر المريض بالعافية.

- وذكروا أنها تفتح كثيرا من السدد، وتنضج من المواد والأخلاط وما فسد.

- وتنفع من الفالج والقوة، والتشنج الامتلائي والرمد» [1].

وإذا كان القرآن الكريم في كثير من استدلالاته يتجه إلى الإرشاد والتعليم، فإنّ السارد هنا لا يغفل هذا التوجه، فيقوي به استدلاله، ليزيد من بلوغ الغاية في فضل "الحمى"، فيذكر ما أُمِر فيها بالرقية، وأصح الكيفيات الطبية للتخفيف من ضررها فينال المصابُ بها سعة الأجر والسلامة منها، وهو ما عبّر عنه بقوله: « ***فعليك فيها بالرقى والقرى تحفظ منها بالرّفا بلا مرا، ... وتواتر الأمر بإبرادها بالماء، ...ومن الخواص التي ذكرها من ائتسر:***

- ذباب يعقد في خيط عِهْن، ويشّد في العضد الأيسر.

- ومما ينفع تعليقه: السمك الرّعاد وعظمة جناح الديك اليمنى والطويل العنق من الجراد» [2].

وهذا الإرشاد - كما نرى - يستفيد منه العامة والخاصة من الناس.

2 – الاستدلال بالتشبيه و الأمثال: لا شكّ أنّ فقد الأولاد من أعظم ما يُصاب به المرء، فهم ثمرات الفؤاد وفلذات الأكباد، لذا كان السارد في هذه المقامة ذكيا في مخاطبة المعني بالأمر، ممّا يدلّ على كفاءته التخاطبية في مراعاة السياق المُعين على بلوغ مقاصده التبليغية، وهو ما عُرف في تراثنا

---

1 – المقامات، ص 156، 157.

2 – م ن، ص 157، 159.

بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، فكان الاختيار الضروري لكي تتم عملية الإفادة، هو عدم مواجهة القارئ من أول وهلة بحقيقة النفع الذي يجلبه فقد الولد، لأنّ ذلك سيستفزّ القارئ ويدفعه إلى المعارضة من البداية.

لأجل هذه الاعتبارات السياقية، مهد السارد لاستراتيجيته الإقناعية بمجاراة المخاطب فيما يمكن أن يختلج فؤاده إذ يقول: « ***يا له من صدع لا يشعب، وشعب لا يرأب، يوهي القوى،..ويوهي العظم، ويعظم الوهن ويرهن الأغلاق...*** »[1]. ثم يأخذ المخاطَب بموجب هذا الكلام، ويقلب نتائج هذا القول، مستدلا على ذلك بأدلة قطعية من القرآن، فبقدر مرارة الأمر يكون الجزاء للصابر فيقول:« ***لا جرم أن الله تعالى حث فيه على الصبر الجميل ووعد على ذلك بالأجر الجزيل، قال الله تعالى فيما ثبت من الأحاديث القدسية وصحيح السنة، ما لعبدي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة...*** »[2].

ونظرًا لوعي السارد بحساسيّة الموضوع فهو ينوّع من ينابيع الاستدلال ومواضعه، وهو تنويع يأتي معزِّزًا لإستراتيجيته الإقناعية الرامية إلى التخفيف من حدة الموضوع المطروح وطمأنة النفس، وصولاً بها إلى الاقتناع بحقيقة "النفع الخفي في فقد الولد". فيجيء بالحجة من أقرب الطرق إلى النفس البشرية، ومع هذا التكثيف تزداد الفائدة وتتضافر المعاني. فكانت أولى هذه السبل، تشبيه ما وقع للمخاطب بحال كثير من البشر، يقول: « ***ومما يَجلب الأسى، ويُذهب بعض الأسى، تذكر ما وقع للخلق من ذلك: فقلّ أحد إلا وقد سلك به هذه المسالك*** »[3] ومنه أيضا أن يساق الدليل في قصص، والقرآن الكريم قد اتخذ من القصص سبيلا للإقناع والتأثير، كما كان أعظم تسلية للرسول ﷺ عند مروره بصعاب الأمور. وما يزيد الدليل المتضمن في القصص قوّة، أن يجيء على

---

1 – المقامات، ص 218.

2 – م ن، ص 219.

3 – م.ن، ص 223.

لسان شخص معروف وله مكانته في نفوس البشر، فيكون ذلك: « ***أكثر اجتذابا لأفهامهم، وأقوى تأثيرا في قلوبهم،... فيعطي الدليل قوة فوق قوته الذاتية، إذ تكون الحجة قد أقيمت عليهم من جهتين، من جهة الدليل في ذاته ومن جهة أن الذي قاله رجل محترم في نظرهم*** » [1].

ومن هذه القصص التي ساقها السارد، قصة ذي القرنين وما كتبه لأمه حين حضرته الوفاة مرشدا ومعزيا، وما عزّى به "الشافعي" عبد الرحمان بن المهدي في ابنه، وقصة ابن المقعدين. وأبلغ من ذلك أن يجيء الدليل على لسان رسول، وفي القرآن الكريم من ذلك كثير، ونذكر على سبيل المثال قصة سيدنا إبراهيم عليه السلام مع أبيه وقومه. يذكر السارد في مقامة "فقد الذرية"، قصة "سليمان" عليه السلام ومحاجة الملكين له حيث شبها الولد كالزرع على الطريق العابرة، فكان مضمون الحجاج كالآتي:

« ***نزل إليه الملكان، وبرزا في صورة أخصام، فقال أحدهما:***

- ***إني بذرت بذرا لأحصده، فلما اشتد مرّ به هذا فأفسده.***

فقال الآخر:

- ***إنه بذر على الطريق، فأخذت عليه، ففسد المضيق.***

فقال سليمان للأول:

- ***أما علمت أنّ مأخذ الناس على الطريق العابرة؟***

فقال:

- ***يا سليمان، فَلِمَ تحزن على ابنك وأنت تعلم أنك ميت، وأن سبيل الناس إلى الآخرة*** »[2].

---

1 – الإمام أبو زهرة، تاريخ الجدل، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980، ص65، 66.

2 – المقامات، ص 225، 226.

وقد تضمن هذا التشبيه قياسًا، من نوع قياس الخلف، وهو « ***إثبات الأمر ببطلان نقيضه وذلك لأن النقيضين لا يجتمعان*** »[1]. فإذا ثبت إبطال الاعتراض على بذر الزرع على الطريق، ثبت نقيضه، وهو: الاعتراض على بذر الزرع على الطريق مطلوب. وما دام فَقْد الولد شبيهًا بالزرع على الطريق، فهذا يستلزم أن يسري على القضية الثانية ما يسري على القضية الأولى.

ثاني السبل التي سلكها السارد، هي اتخاذه أخص ما يتجه إليه القرآن الكريم، وهو سنة التدرج من المحسوس إلى المعقول، ومن الشاهد إلى الغائب، وفي معظم الأحيان لا يتجه فيها إلى مجرد الإلزام والإفحام، بل الإرشاد إلى حقائق الكون.

وهكذا يردّ السارد في استدلاله المسائل إلى أمور بديهية، أو إلى حقائق لا يجادل فيها اثنان، في كلام نافذ إلى القلب، وبحجج دامغة، فيقول: « ***ومما يهون أمر الولد في وفاته:***

- حصول الراحة من حوادث المرض وآفاته، ومما يقاسيه من العناء، ومن شدة الضنى »[2].

ثم يطوف به إلى أمور غيبية، كمقر الروح وحقيقة اتصالها بالبدن، ومكانة الولد بعد وفاته في هذا العالم الغيبي، وما يناله من خير، وما يجلبه لوالديه من أجر عظيم مما يدفع الوالد إلى عقد مقارنة بين الحياتين فيتبيّن له أنّه « ***صار إلى ما هو خير له وأحبّ إليه*** »[3].

ويختم السارد المقامة بتأكيد النتيجة التي يكون المخاطب نفسه قد توصّل إليها وأقرّ بها، وهي النفع الخفيّ في فقد الولد، بعد أن نوّع من أساليب

---

1 - الإمام أبو زهرة، المعجزة الكبرى، ص 372.

2 - م ن، ص 230.

3 - المقامات، ص 230.

الاستدلال التي تخاطب العقل والوجدان معا. وفي هذا التأكيد، تقرُّبٌ من المخاطب الذي يبدو فيه السّارد ضامنا اقتناعه، لذا فهو يبرزه لسانيًا بعد أن كان مضمرا، ويخصّصه بقوله: « ***فيا أيها الوالد الجريح...*** »[1].

هذا الأسلوب التخاطبي في حدّ ذاته استراتيجية حجاجية، يسعى السارد من ورائه إلى تحقيق هدفين، هما:

1 - تعميم الخطاب في بداية المقامة يكون أثره أقوى من التخصيص، إذ يتيح للسارد استقطاب أكبر عدد ممكن من القراء، ويرغمهم على إتباع حججه.

2 - تعميم الخطاب في بداية المقامة يفيد المشاركة في المُصاب، فيحدث تأسّيًا لا شعوريًا للوالد، ويكون وَقْع التخصيص، بعد أن ضمن السارد اقتناع الوالد بأنّ وفاة الولد قضاء مربح، أخف على نفسه.

مما تقدم، نلاحظ أنّ المقامة، اعتمدت الترتيب الوظيفي لأجزاء القول، كما ورد في كتاب الخطابة لأرسطو[2]، وكأننا بصدد تحليل خطابة.

يمكن تلخيص هذه الأجزاء على شكل ثنائيتين، اتُّخذت كلّ ثنائية كوسيلة لبلوغ الغرض المستهدف منها، وهما: ثنائية (الاستهلال والخاتمة)، وثنائية (العرض والدليل).

- **ثنائية الاستهلال والخاتمة**: اعتمدت هذه الثنائية على النظام العاطفي، بحيث انبنى فيها الاستهلال على لحظتين هما:

- استمالة المخاطَب بمجاراته فيما يمكن أن يختلج فؤاده.
- أخذ المخاطَب بموجب الكلام وقلب نتائج قوله.

أما الخاتمة فقد انبنت على لحظتين كذلك وهما:

- الإعادة والتلخيص، حيث أكد فيها على النتيجة التي توصل إليها.

---

1 – المقامات، ص 236.

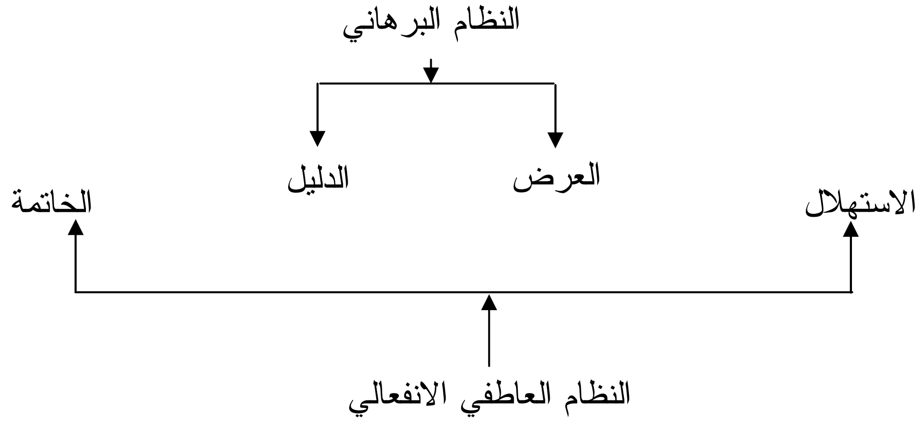
2 – أرسطو طاليس، الخطابة، ترجمة عبد الرحمان بدوي، د.ط، دار القلم، بيروت، د.ت، ص 228، 229.

- إثارة العواطف، وقد اعتمد السارد في ذلك على توجّهه المباشر إلى المخاطب وإبرازه لسانيا بعد أن كان مضمَرا.

- **ثنائية العرض والدليل:** اعتمدت الثنائية على النظام البرهاني، بحيث انبنى العرض فيها على الوضوح والاختصار الشديد، إذ لا يزيد دوره على إعداد المخاطَب لمرحلة البرهنة.

أما البرهنة، فقد نوّع فيها السارد من أساليب الاستدلال، وذلك مراعاة لطبيعة القضية المطروحة.

يمكن وضع خطاطة لسيرورة ترتيب أجزاء القول في المقامة كالآتي (*).



* – استعرنا هذه الخطاطة من رولان بارت، الأبحاث البلاغية، نقلا عن محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص129.

3 - ميزان التلازم: (*) تتفاعل المقامتان "النيلية في الرخاء والغلاء" و"الدرية في الطاعون والوباء"، وتنسجمان كما لو كانتا نصا واحدا، ويظهر ذلك من حيث ترتيب الوقائع فيهما، يقول السّارد: «" ***لما كان في أول سنة سبع وتسعين وثمانمائة*** [1]، " ***لما كانت سنة سبع وتسعين وثمانمائة، أوفى النيل في منتصف مصرى، ..ونسوا ما تقدم في هذا العام من هول الطاعون"*** »[2]، حيث يحكي في المقامتين ما أصاب الديار المصرية والشامية سنة 897 م من جرّاء مصائب الطاعون ونقصان النيل. وكما نعلم فإنّ الترتيب العادي للوقائع في الخطاب، هو مظهر من مظاهر انسجامه حسب فان ديك، لكن دون أن يعني بذلك أن الخطاب لا ينسجم إذا خالف معرفتنا العادية للعالم فـ « ***إذا كانت الجمل تدل على الأحداث في عالم ممكن، فإن انتظام سلاسل من الجمل ينبغي أن يدل على مجموع منظم من الأحداث، ..ويسمى هذا الترتيب للخطاب ترتيبا عاديا، ..إلا أنه في معظم الحالات تكون العلاقة الموجودة بين الكلام والعالم أقل استقامة وصراحة ...*** »[3]. كما تنسجم المقامتان انطلاقا من مبدأ التشابه، وهو من مبادئ الانسجام التي قررها كل من "براون" و"يول"[4]، حيث يكتفي السارد في المقامتين، بالسرد التاريخي المستمد من منبع لا يدخله الشك في يقينه

---

* – لقد استنبط الغزالي من القرآن الكريم خمسة أشكال من الاستدلال منها ميزان التلازم قال: « ***لأن أحد الأصليين يشتمل على جزئين أحدهما لازم والآخر ملزوم كقوله تعالى "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" فإن قوله تعالى: لفسدتا لازم، والملزوم قوله تعالى "لو كان فيهما آلهة"، ولزمت النتيجة من نفي اللازم***". نقلاً عن: الإمام أبو زهرة، تاريخ الجدل، ص75.

1 – المقامات، ص 195.

2 – م ن، ص 162.

3 – فان ديك، النص والسياق، ص 151.

4 – محمد خطابي، لسانيات النص، ص 58.

وحقيقته، فَذِكْر الأخيار في قوله: « ***لما كانت أول سنة سبع وتسعين وثمانمائة، وردت الأخبار عن الأخيار...***»[1] يتجاوب تجاوبا كاملا مع الجو العام المتميز باليقين الذي تخلقه البداية الاستهلالية، ثم يوكل مهمة تقديم البنية الحجاجية في المقامتين إلى المستوى التخاطبي الثاني، فتُصنَّف شخصيات المقامتين على هذا الأساس، ضمن شخصيات الحيلة كما يسميها هنري جيمس "H. James"، إذ إنها: « ***لا تظهر إلا لكي تتحمّل وظيفة في التسلسل السببي للأفعال*** »[2]. ثم إنّ تشابه خطاب الشخصيات في المقامتين - إذ تستعمل نفس ألفاظ العلوم ومصطلحات الفنون- يجعلنا نجزم أنّها الشخصيات ذاتُها في المقامتين، مع الإقرار بصعوبة تحديد هويتها فذلك يحتاج من القارئ إلى موسوعة ثقافية، تمكّنه من فهم التوريات المستخدمة والمصطلحات التي تنتمي إلى فنون متخصّصة متنوّعة، مثلا قول إحداهما: « ***هذا باب الإدغام الكبير في اللحود، والإخفاء لكل بدر منير مغرب في الأخدود، والإقلاب لكل عبد أبق إلى فلك الردى، وبرّ ودود***»[3]. فلو غاب عن القارئ معنى هذه المصطلحات: الإدغام، الإخفاء، والإقلاب، لاستحال عليه أن يتعرّف على هُويّة المتكلم وهو مقرئ القرآن. وهذه الصعوبة يقرّ بها السارد نفسه، فيلجأ إلى تحديد هوية إحداها فيذكر: « ***وقال الأصولي: كم مضى فيه من مندوب، وفات من مطلوب...***»[4].

إنّ تشابه خطاب الشخصيات سمح لنا بالانتباه إلى استعمال السارد تقنية مستحدثة في السرد وهي "التقمص" حيث « ***يحصل بشكل أساسي عن طريق***

---

1 – المقامات، ص 195.

2 – تزفيطان تودوروف، مفاهيم السردية، ترجمة عبد الرحمان مزيان، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر 2005، ص 76.

3 – المقامات، ص 201.

4 – م ن، ص 205.

حذف الربط بين مستوى تخاطبي أعلى وآخر أدنى »[1]. فبين مستوى الدرجة الأولى: كلام السارد ومستوى الدرجة الثانية: كلام الشخصيات، نجد غياب علامات التنصيص، ما يجعل خطاب السارد يلتبس بخطاب الشخصيات. ولولا عودة الشخصيات ذاتها في المقامة الثانية لما انتبهنا لهذه التقنية التخاطبية. ولقد سمحت لنا عودتها بإدراك الطريقة التي اتخذتها لصناعة أفعال دينية فردية بالكلمات، والتي تعبّر في مجموعها عن رسالة نابعة من قصدية مشتركة، تتمثّل في توجيه القارئ والأخذ بيده للوصول إلى الحقيقة المطروحة المحدّدة في ثنائية (نفع/ضرر) في قلب الشيء الواحد، والتي تُجسّد موقفا من الحياة باعتبارها دار ابتلاءات، لا تثبت على حال، وهو ما عبرت عنه إحدى الشخصيات بقولها « ***اشكروا الله على بلائكم، ..وقيدوا هذه النعمة بسلسلة الطاعة*** »[2].

فالابتلاء ظاهره ضرر، والشكر عليه لا يمكن فهمه في إطار مقتضياته اللغوية، وإنّما وفقا لمقتضيات السياق الثقافي الذي ورد فيه، فالمسلم يعتقد أنّ الابتلاءات بأنواعها مهما تتعاظم، كلها خير، حتى وإن خفي نفعها، والفعل الكلامي "الحمد" الذي تكرر بكثرة في أقوال الشخصيات، له دلالة خاصة في المجال التداولي الإسلامي، ويعرّفه الجُرجاني في قوله: « ***الثناء على الجميل من جهة التعظيم من نعمة وغيرها*** »[3]. والشخصيات في هاتين المقامتين لا تأتي لتكرر المعنى الذي قصده السارد في المقامات السابقة، أو تقدم نموذجا آخر من مشاكل الحياة الاجتماعية، بل تأتي لتحركه، وتدفعه إلى أقصى حدود البوح، وتظهره في شموليته، وقد توصلت إلى بناء هذا الموقف من التلازم الحاصل بين

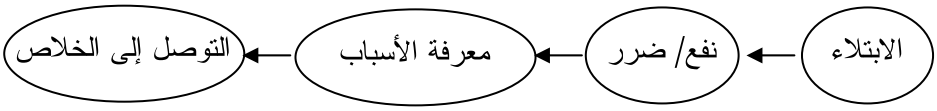
---

1 – مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته، ص 156.

2 – المقامات، ص 176.

3 – علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995، ص 93.

المؤولات التي تتولّد عن العلامة الأولية المتمثلة في الابتلاء والتي يمكن تحديدها كما يلي:



وتبيان تلازمها، أنّ الحياة كلّها صور من الابتلاءات، مهما كان نوعها، ترسم صورة ثنائية (النفع/الضرر)، وتستلزم وجود أسباب، ومعرفة هذه الأسباب تستلزم بدورها سبيلا واحدا للخلاص لا يحتمل غيره.

هذا ما صرحت به الشخصيات بصناعة أفعال كلام تُوجّه القارئ إلى معرفة أسباب الابتلاء، والتي يمكن إجمالها في قضية واحدة هي: الابتعاد عن المنهج الذي حدده الله تعالى لخلقه، ومثال ذلك ما ورد على لسانها:

«- ***ما لنا عدنا نروي عن قل بن قل، بعد أن كنّا نروي عن بن كثير؟***

- ***هذا خبر معضل، عوقب به من ضل،... إنما هي أعمالكم ترد إليكم.***

- ***لو اتقيتم الله لأزاح عنكم الضير، ولو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير*** »[1].

ولتوجيه القارئ إلى الخلاص، أكدت على فعل كلامي يتكرر في المقامين:

«- ***لا عاصم اليوم من أمر الله إلاّ من رحم.***

- ***ولئن هجم هـذا "الدانيّ" بحملتـه على القوم ليقولن كلّ امرئ منهم: "لا عاصم اليوم" 26 الرحمن*** »[2].

---

1 – المقامات، ص 167، 168.

2 – م ن، ص 167.

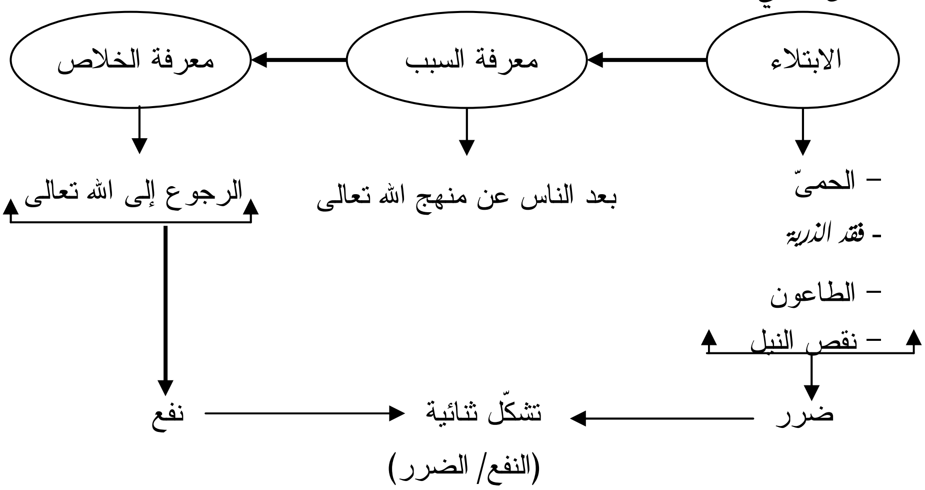
وفي هذا التوجيه يكمُن النفع الخفي في الضرر الظاهر، الذي يخفى على كثير من البشر.

كما أنجزت أفعالا كلامية تفصّل فيه هذا التوجيه، منها:

«- ***اعلموا أنّ المال والولد عارية مردودة، ووديعة لاشك إن طال المدى مفقودة.***

- ***عليكم بحسن التدبير في الطاعة، والمتابعة للسنة والجماعة.***
- ***بادروا من التوبة بالهفوات، قبل أن تدخلوا باب الحصار والفوات***»[1].

هكذا يمكن تحديد ثنائية (النفع/الضرر) لكل القضايا والمشاكل المطروحة في هذه المقامات، من خلال قانون ميزان التلازم الذي يربط بينها في الشكل التالي:



وهكذا يرسم السارد عبر تقنية نقل كلام الشخصيات، صورة التلقي التي يتمنى أن تحظى بها هذه المقامات، فيقتنع القارئ كما اقتنعت الشخصيات.

---

1 – المقامات، ص 212.

4- التعميم ثم التشخيص: يأتي المكان ليساهم في تشييد ثنائية (النفع/الضرر) في قلب الشيء الواحد، وكأن الحدود تنمحي بين الإنسان والمكان، ويأخذ المكان طابعا إنسانيا فيكون الإنسان منظورا إليه من خلال المكان، ويكون المكان منظورا إليه من خلال الإنسان، ويتحوّل من مكان محسوس إلى مكان مجرّد، فيُضفى عليه طابع فلسفي صوفي.

ولبلوغ هذا المقصد، انطلق السارد من إثبات القضية بإجمالها منذ بدء التواصل بينه وبين القارئ، باعتماده السلّم الحجاجي الذي يرجع إليه في استنباط أحكام الفقه الإسلامي المتمثل في: أدلة نقلية وهي الكتاب، السنة، قول الصحابي. وأدلة عقلية وهي الإجماع، القياس. خلافا للمقامات السابقة، حيث كان ينشر هذا السلم كبساط على أرضيتها، وقد يمتد إلى آخر المقطع كما في مقامة الحميّ، حيث يختمها بما يلي: « ***ولوفور مغاليها لمغاليها، ووقور معانيها عند معانيها رغب جماعة من السلف فيها، ودعت طائفة من الصحابة بملازمة الحميّ لها إلى توفيها*** »[1].

أما في مقامة الروضة فإنه يذكر هذا السلم إجمالا في بدايتها على النحو التالي:

« ***نطق الكتاب والسنة بأن أرض مصر أحسن البقاع.***

وتضافرت على ذلك آثار الصحابة والأتباع.

وانعقد عليها الإجماع.

وشهد الحسن بأن الروضة منها كمركز الدائرة فهي لها كالقطب والأساس.

وقام النظر على أنها أنزه بقعة فيها.

فأنتج: أنها أحسن البقاع بما صح فيها من القياس »[2].

---

1 – المقامات، ص 159.

2 – م ن، ص 182.

ثم ينتقل إلى وصف المكان، لكن وظيفته هنا ليست « ***زخرفا وتنميقا، يكون في شكل مقاطع مستقلة عن السرد***»[1]، إنّما وظيفته تعليلية حجاجية، يسهم في بناء الدلالة، وفي توضيح جزئيات النص العامّة المتمثلة في أنّ اكتمال حسن المكان يتمثّل في احتواء تفاصيله دلالةَ (النفع/الضرر). وهنا لا تصبح اللغة مجرد أداة إخبار بقدر ما هي وعاء لفكر قائله وشعوره، فيستطرد، ويطول المشهد الوصفي، ولا يعمد إلى التبسيط والانتقاء والتركيز على أشياء دون أخرى، ويصبح المكان خالق السرد ومؤثرًا فيه وحده، وكأنّه الفاعل وحده دون سواه لقدرته على احتواء هذه الثنائية. ولعل المكان نفسه ساهم في خلق جودة فهم شخصيات المقامتين "النيلية في الرخاء والغلاء" و"الدرية في الطاعون والوباء".

هكذا تصبح لجزئيات الوصف وظيفة حجاجية، تأخذ شكل ثنائيات متضادة ومجموعها يؤدي إلى إثبات الدلالة العامة للنص، لأنّ السارد في انتقاله إلى التخصيص: « ***يبرهن على أن كل جزء منها يؤدي إلى إثبات الدعوى المطلوب إثباتها، وأنها في مجموعها تؤدي إلى إثبات الدعوى***»[2]، وهو ما يقابل مفهوم الفئة الحجاجية في الدراسات اللغوية الحديثة.

يمكن تحديد أجزاء الثنائيات المتضادة كما جاءت في وصف المكان كما يلي:

- (خفضة/ربوة)
- (جمعية/خلوة)
- (فقراء/أغنياء)
- (أذكياء/أغبياء)
- (ذوو هانات/أتقياء)

---

1 – سيزا قاسم، بناء الرواية، دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984، ص 110، 111.

2 – الإمام أبو زهرة، المعجزة الكبرى، ص 351.

وفي اجتماع هذه الثنائيات المتوّلدة عن أدق تفاصيل وصف المكان، تكتمل صورة ثنائية (النفع /الضرر)، وفي اكتمال صورتها تظهر النتيجة المصرّح بها في بداية النص: "أحسن البقاع". فما جعل من المكان أحسن البقاع قدرة احتواء تفاصيل أجزائه على هذه الثنائية.

لقد ساهم المكان في تقديم رسالة، تكمّل رسالة شخصيات المقامتين سالفتي الذكر وتتمحور في أن النفع والضرر مثله مثل الخير والشر، سُنّة كونية لا تختص بالإنسان وحده. وليس هذا التصوّر وليد تأملات فكرية مجردة، بل هو تصوّر من صلب الواقع (المكان).

ب ـ الاستدلال الجدلي:

نشير في البداية إلى أنّ النص المدرج تحت هذا الصنف، يُقدّم بناءً تخاطبيا متمايزا عن النصوص السابقة، ولعل أهم ما يميزه إفصاحه اللساني عن العلاقة التخاطبية التي تجمع المؤلف بالقارئ، والتي تعكسها عمليتا التأليف والقراءة معا وتفيد تجاور المتكلم مع كلامه، وهو « ***تجاور مادي بالدرجة الأولى، تفرضه آلية التواصل والتخاطب، وهو ملازم من حيث المبدأ لكل عملية قول أو كلام*** »[1]. وهذا المفهوم يلتقي بتحليل باختين لبعدي الزمان والمكان في العمل الأدبي عامة والروائي خاصة فهو « ***يضع دائما المؤلف والقارئ في زمان واحد، على المسافات الزمنية التي قد تفصل بينهما، وهذا الزمان هو خارج كل الزمكانات المصوّرة فيه، وما يحتويها كلّها*** »[2].

لا يقتصر هذا الإفصاح اللساني على حاشية النص، التي صرّح فيها السّارد بكل ما جاء في المقامة والهدف من وراء تأليفها، يقول: «***وقد أنشأت هذه المقامة، ... وخدمت بها السنة الشريفة المصطفوية، ..وقد رجوت بها الفوز بجنات***

1 – مريم فرانسيس، في بناء النص ودلالته، ص 68.

2 – ميخائيل باختين، أشكال الزمان والمكان في الرواية، ترجمة يوسف حلاق، د.ط، منشورات وزارة الثقافة دمشق، 1975، ص 5.

النعيم وتوسلت إلى مرضاة هذا النبي الكريم... أتحفت بها كل ذي ذهن قويم، ... وفوق كل ذي علم عليم» [1]، بل يتعدى هذا التصريح إلى متن النص، وذلك باستعماله علامات لغوية تحيل إليه، وهي ضمير المتكلم المفرد في قوله «***ولقد وصل إليّ عن رجل من أهل الحديث... فقلت للناقل...***» [2]، وضمير المتكلم الجمع الذي يجمع بينه وبين القارئ في قوله «... ***ونعود إلى ما نحن فيه...***» [3]، هذه العلامات التي تُحيل إلى المتكلم وزمان كلامه ومكانه، يسميها بنفنست علامات فارغة، وهي فكرة انتقدتها أوركيوني إذ تقول: «***يمكن للضمير ألاّ يكون له موضوع، ولكنه يستحيل ألاّ يكون له مفهوم، فلولاه تعذرت الترجمة من لغة لأخرى*** » [4].

ومن الطريف أن نجد هذا القول يتناسب مع قول السيوطي ردا على الأسئلة الوزيرية - نسبة إلى الشيخ شمس الدين الوزيري - فيما يخص وضع الألفاظ، حيث يقول: « ***يوضع اللفظ بإزاء معنى عام، ويدل الواقع على أن مسمى اللفظ محصور في شخص معين، فيدل اللفظ عليه لانحصار مسماه فيه لا للوضع بإزائه، ومن ذلك المضمرات، وضعت العرب لفظة "أنا" مثلا لمفهوم المتكلم بها..لأن الواقع لم يقل هذه اللفظة الآن إلاّ هو، ففهمناه لانحصار المسمى فيه لا للوضع بإزائه... وبهذا يحصل الجواب على القاعدة العقلية، أن اللفظ الموضوع لمعنى أعم، لا يدل على ما هو أخص منه، فإن الدلالة لم تأت من اللفظ، وإنما أتت من جهة حصر الواقع المسمى في ذلك الأخص... فالتخصيص يكون عندما يعُرَض للاستعمال ... فثبت بهذا كله أن الضمير واسم الإشارة وضعا للمعنى العام، وعدم إطلاقهما عليه، إنما هو لما عرض في***

---

1 - المقامات، ص 271.

2 - م ن، ص 258.

3 - م ن، ص 262.

4 - Orecchioni (C.K) : op. cit, p 220.

الاستعمال، لا لأمر في أصل الوضع، وهذا تحقق القول بأنه كلّيٌّ وضعاً، جزئِيٌّ استعمالاً »[1].

والبناء التخاطبي لهذه المقامة له دلالته في النص، فهو مرتبط بالأسلوب الاستدلالي المعتمد فيها، القائم على الجدال والمناظرة، وقد صرح به في قوله «***ولقد وصل إلي من رجل من أهل الحديث أنه ذكر ما قلته فصاح، وأعرض بوجهه وأشاح، وأجرى من فمه سيلا، ... ليت شعري ما الذي أنكره عليّ؟ وفوّق بسببه سهامه إليّ؟*** »[2]. ولكون «***الفلج على الخصوم لا يكون مستورا، بل يكون له صفة الشياع بين الناس***»[3] ترابط هذا الشياع مع إفصاح السارد عن العلاقة التخاطبية التي تجمع بينه وبين القارئ لأنّ التوجّه في الرد على الاعتراض لم يكن يُقصد به المعترض، وإنما كان يُقصد به القارئ، ولهذا التوجه أهميته في تأويل النص، وهو ما سنوضحه في أوانه.

كان أسلوب الاستدلال المناظري مدار الحديث في الفصل الأول، وقد بيّنا فيه ضوابطه وشروطه، والسارد في هذه المناظرة لم يخرج عن أصول هذا الأسلوب وشروطه، من جانبيه التبليغي والتعاملي، خلافا للمعترض على دعواه، والسبب الرئيس في ذلك اختلاف مقاصد كلّ منهما. لأنّ قصد المتكلم وغرضه يتحكمان في دلالات أقواله ورؤيته إلى الأشياء.

تعيدنا هذه النقطة من جديد إلى ضوابط العلاقة التخاطبية في مبدأ التصديق الإسلامي، واختلافها الجوهري عن ضوابط العلاقة التخاطبية في تصوّر اللسانيين في العصر الحديث، ويبرز هنا تحديدا، اختلافها في قاعدة القصد.

---

1 – جلال الدين السيوطي، الحاوي للفتاوي، مج1، صحح ودقق بإشراف هيئة مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994، ص 400.

2 – المقامات، ص 258، 262.

3 – أبو زهرة، المعجزة الكبرى، ص365.

لقد رأينا في الفصل الأول أنّ القصد في العلاقة التخاطبية وفق تصوّر اللسانيين في العصر الحديث، يتفرع من الجانب التبليغي، وينقسم إلى:

- قصد التوجّه.
- قصد الإفهام.

أما قاعدة القصد في مبدأ التصديق الإسلامي، فإنّها تتفرع من الجانب التعاملي ويترتب عليها أمران:

- وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة.
- إمكان الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول.

إذا تفقدنا إستراتيجية السارد في تقديم بنيته الحجاجية، أمكن لنا تبيّن قصديته من خلال النص، دون أن نتكلّم نيابة عنه، إذ لا نملك القدرة على الحكم بدون أدلة يمنحها النص أولاً.

مهد السارد لهذه البنية الحجاجية بمقدمة استدلالية، رغم طولها النسبي، تنظمها قضية صغرى واحدة، فكل ما ذُكر من خصائصه ﷺ يأتي هنا لخدمة المحور العام للنص، وهو نجاة والدي رسول الله من النار، ولم يشأ الدخول من أول وهلة في صراع مع المعترض، أو الرد عليه كما كان مفترضا، لسبب يبدو لنا جليا، وهو أنّ هذا الغرض لا يدخل في مقصديته التواصلية. فلم يكن القصد من الرد على الاعتراض الدخول في علاقة تخاطبية مع المعترض لإفحامه وإبطال اعتراضه، فهذه العلاقة انقطعت لعدم توفر الجانب التعاملي فيها، وهنا نؤكد مرّة أخرى على أهمية هذا الجانب في استمرار العلاقة التخاطبية، يقول في ذلك : « ***ولقد وصل إليّ عن رجل من أهل الحديث ..أنه ذكر ما قلته فصاح، ..وقال فُحشًا وهجر، ..ولو أنه اقتصر على ذكر المنقول من غير سفه لم يكن عليه من***

باس، ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ ﴾ *الشورى* 42 *أفرحا بالعلّو، ...أم إعظاما لنفسه واستكبارا، واحتقارا لغيره واستصغارا؟* »[1].

كما يظهر كذلك من خلال توظيفه لضمائر الشخص، فحين يتوجه إلى المعترض عبر تقنية النقل المباشر، يستعمل ضمير الغائب، كما يتضح من المقطع السابق، أما حين يروم عرض استدلاله على نجاة والدي الرسول ﷺ، فقد كان يحرص على تأكيد توجّهه إلى القارئ، فيوظّف ضمير المتكلم الجمع، فيقول: « *ونعود إلى ما نحن فيه ليت شعري ما الذي أنكره عليّ؟ ...*»[2].

إذن فقصد السارد ليس الدفاع عن الذات وردّ الاعتراض، إنما الدفاع عن السنة وتبيين الحقيقة للقارئ، يقول: « *إنما الدفاع عن السنة الشريفة المصطفوية الطاهرة، ...ورجوت بها الفوز بجنات النعيم* »[3].

هذا القصد أثمر عنده مسؤوليته التهذيبية، أولاً تجاه رسول الله ﷺ وثانيًا تجاه القارئ، لأنّ الحديث عن رسول الله في الثقافة الإسلامية تضبطه آداب، واختراقها يحبط أعمال الشخص يقول الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لا تَشْعُرُونَ** ﴾[4]، وهو ما يظهر في قول السارد: « *أم أنكر عليّ السكوت عن القول الآخر، ... فلأن العلماء أرشدوا في مثل هذا إلى الصمت، وعدوه من حسن الأدب والهدى والسمت* »[5].

---

1 – المقامات، ص 258، 259.

2 – م ن، ص 262.

3 – م ن، ص 271.

4 – الحجرات، الآية: 2.

5 – المقامات، ص 263.

أما مسؤوليته التهذيبية تجاه القارئ فتظهر من خلال قوله: « ***لأنّ السائل عن ذلك ممن يقرأ المعاد، ... ويحضر عليه النساء والعوام، ومن هم بعيدو الأفهام، ومن هم حديثو عهد بالإسلام، أفأكون سببا في وصول ذلك إلى أسماعهم...*** »[1].

فبمراعاةِ السارِدِ تفاوتَ المدارك في الفهم، صان لسان المخاطب مما يجلب له الضرر دون أن يكون واعيا بذلك. كما أنّ التهذيب يشترط "العقلانية العملية"، فوازن بين مختلف المسالك والوسائل الكفيلة بتحقيق مقاصده، وتخيّر منها أفضلها تحقيقا لهذه المقاصد، ومنه تحددت وظيفته التبليغية فلم ير حاجة إلى ذكر الأدلة القائلة بعدم النجاة ما دام ذلك لا يتعارض مع « ***أصل من أصول الدين يخشى من السكوت عنه ضياع أو زلل، أم عبادة فيحصل بالصمت عنه فساد فيها أو خلل؟ ... كلا بل الأدب مطلوب ..والصمت عن كثير من الأشياء واجب أو مندوب*** » [2].

وبهذا « ***يتضح أن قاعدة القصد تأخذ بعنصر العمل من الجانب التهذيبي، سواء من جهة المتكلم أو من جهة المخاطب، فتكون بذلك متميزة عن مبدأ التأدب لـ "لاكوف"، هذا المبدأ ...الذي صار بموجب نزعته التجريدية إلى إسقاط عنصر العمل الحي منه*** »[3].

لقد اتضح لنا من خلال هذا النموذج من العلاقة التخاطبية، مميزات قاعدة القصد في مبدأ التصديق الإسلامي، واختلافها الجوهري عن قاعدة القصد في تصور اللسانيين في العصر الحديث، فهي تتفرع من الجانب التعاملي، وتصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة، ثم إنّها تأخذ بعنصر العمل فيها، فمن المعلوم أنّ « ***التهذيب ينبني أساسًا على مفهوم العمل، إذ هو***

---

1 – المقامات، ص 263.

2 – م ن، ص 263، 264.

3 – طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 251.

تقويم للسلوك وتوجيهه إلى محاسن الأخلاق، أو قل بإيجاز إن التهذيب أصلا عمل إصلاحي »[1].

ينقض السارد في ختام المقامة دعوى المعترض، وفي هذا المستوى يتجه إلى « ***إبطال دليل المدعي بأساليب مختلفة، كأن يبين أنه لا يستلزم غيرها، أو أنه يستلزم التسلسل أو الدور، وما يذكره لبيان وجوه الفساد هذه يعرف بـ "الشواهد"*** »[2]. فكان مضمون دعوى المعترض، أنّ المقصود بقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ** ﴾ هما والدا رسول الله، ولإبطالها تدرج السارد من شواهد نقلية في قوله « ***فإن احتج في التعذيب بضعيف، فأحاديث النجاة مع كونها أمثل منه أولى بالقبول*** »[3] إلى شواهد عقلية، تفرّعت إلى شواهد نصية وشواهد مقامية، وأخيرا منطقية.

أما الشواهد النصية، فقد رجع فيه إلى المعنى المعجمي لكلمة "الجحيم"، حيث قال « ***أخرج ابن أبي حاتم عن أبي مالك أحد التابعين الأبرار في قوله تعالى***: ﴿**أصحاب الجحيم**﴾ ***البقرة: 119، قال الجحيم: ما عظم من النار، ...فاللائق بهذه المنزلة من عظم كفره، واشتد وزره وعاند عن علم ويقين، ... ولا يليق ذلك بأهل فترة لا علم عندهم ولا كتاب ولا عناد...*** »[4].

ومنها أيضا تحديده ما يحيل إليه "أصحاب الجحيم" في النص في قوله: « ***ذلك أن الآيات من قبل ومن بعد كلها في أهل الكتاب، ومن قوله*** : ﴿ **يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ** ﴾ ***آية 40 أولاً إلى قوله*** : ﴿ **يَا بَنِي إِسْرائيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ** ﴾ ***المتلوّة بقوله:*** ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى** ﴾ ***البقرة: 124.***

---

1 – المقامات، ص 242.

2 – طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص81.

3 – المقامات، ص 264.

4 – م ن، ص 265.

ولهذا ختمت القصة بمثل ما صدرت. وكرّر نداء بني إسرائيل إيذانا بالختم لطولها حين تقررت، فدلّ أن المراد بأصحاب الجحيم كفار أهل الكتاب، الحائدون عن الإنابة والمثاب »[1].

يبدو السارد من خلال هذا الاستدلال واعيا بالدور الذي تلعبه الإحالة في اتساق النص، ومساعدة القارئ في قراءة النصوص الطويلة، لأنّ « ***قراءة نص ذي طول تتطلب وقتا وهذا الوقت ليس مستمرا، وإذا لم تكن هناك عناصر تساعده على الاحتفاظ بما قرأ، فإنه لا يستطيع أن يعطينا ملخصات عما قرأ*** »[2]. كما يبدو السارد واعيا بأهمية السياق الخارجي في إضاءة النص وانسجام التأويل، ودوره في تخصيص الدلالة اللغوية، فمن مظاهر تأثير السياق في تفسير الخطاب وتأويله:

« ***1 - تخصيص الدلالة اللغوية للتعبير المستخدم من قبل المخاطب.***

2 - تعميم الدلالة.

3 - تغيير الدلالة: حيث تدل من الناحية اللغوية المحضة على الاستفهام مثلا وباعتبار مراعاة السياق على النفي »[3].

وهكذا، تمكّن من تخصيص الإحالة النصية وتحديدها مقاميا، في قوله: « ***ويؤكد ذلك، أن السورة مدنية، خوطب فيها بنو إسرائيل الذرية، وأكثر ما خوطب فيها اليهود، الناقضون ما في التوراة من العهود، ويشهد له من المنقول ما أخرجه الفريابي، وعبد بن حميد عن مجاهد أحد أئمة التنزيل قال:***

---

1 – المقامات، ص 264.

2 – مفتاح بن عروس، "حول الاتساق في نصوص المرحلة الثانوية"، ص 440.

3 – محمد محمد يوسف علي، وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء الدلالة المركزية، دراسة حول المعنى وظلال المعنى، د.ط، منشورات جامعة الفاتح، د.ب، 1993، ص 143.

"من أربعين آية من سورة البقرة إلى عشرين ومائة في بني إسرائيل »[1] يتوافق هذا الاستدلال مع الدراسات الحديثة في تمييزها بين الإحالة النصية والإحالة المقامية، وضرورة تحديد ما تشير إليه من أجل تأويلها « ***فالعناصر المحيلة كيفما كان نوعها لا تكفي بذاتها من حيث التأويل إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها*** »[2].

هذه النقطة تدعونا إلى تمييز الإحالة من المشار إليه، فكثيرا ما يتداخل المصطلحان رغم اختلافهما. فدلالة المشار إليه دلالة عامة مقيدة بسياق القول، في حين أنّ الإحالة هي « ***ما يتوصل إليه عن طريق تعبيرات اللغة ومقتضياتها بحكم الوضع بصرف النظر عن السياقات المخصصة والمعنية*** »[3]. وبتعبير آخر، نقول إنّ الإحالة ترتبط بالجملة أو التعبير اللغوي، أما المشار إليه فيرتبط بالقول.

أمّا ما أورد من استدلال منطقي، فكان لإبطال دعوى أنّ والدي رسول الله ليسا من أهل فترة، لتقدم دعوة عيسى عليه السلام، فأثبت منطقيا أنّ هذه الدعوى تستلزم غيرها، فلو كان تقدم دعوة عيسى عليه السلام يمنع أن يكونا من أهل الفترة لاستلزم ذلك «***أن لا يوجد في الدنيا أهل فترة في زمان محرر، فإن الأنبياء قبل عيسى مبعوثون في أقطار العالم ، وما من فترة متقدمة إلا وقبلها نبي إلى آدم، وليس قبل آدم بشر يتعلق بهم أحكام... فإن اعتبرنا تقدم بعثة ما ...، استحالت أحاديث أهل الفترة، إذ لم يوجد بهذا الوصف قوم يحكم بها عليهم*** »[4].

ولتوضيح هذا الاستدلال نستعين بالشكل التالي:

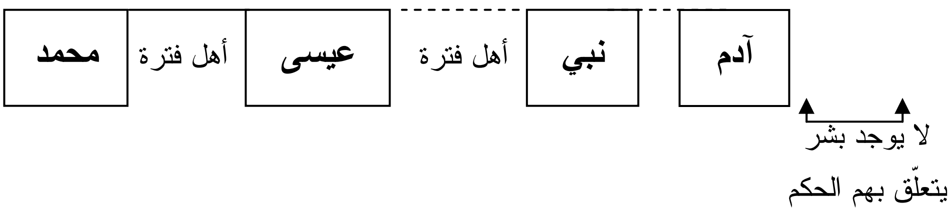
---

1 – المقامات، ص 265.

2 – محمد خطابي، لسانيات النص، ص 16، 17.

3 – محمد محمد يوسف علي، وصف اللغة العربية دلاليا، ص 89.

4 – المقامات، ص 267.



بعد كلّ ما تقدم، غني عن البيان أنّ السارد من المتمرسين على أساليب المناظرة وأثبت من خلال تنويعه في أساليب الاستدلال، أنّه يمتلك كفاءة حجاجية عالية، وأنّه متمرّس على تأويل النصوص القرآنية، واعتماده في ذلك على المعنى الحرفي والسياق بمفهومه الواسع، أي سياق النص، والسياق الخارجي الذي يشمل كلّ ملابسات القول.

2 - بلاغة الإقناع وبلاغة الإمتاع

إذا كانت البلاغة مكوّنا من مكونات المقامات،و إذا كان الهمذاني يدعو إلى نثر "**يجعل في المقدمة، بدل بلاغة الإقناع شعرية الكتابة المرموزة**"[1] فإن المقامات التي بين أيدينا بإدخالها أساليب الاستدلال الخطابي، تدعونا إلى سرد يزاوج في أسلوبه بين بلاغة الإمتاع وبلاغة الإقناع، وهو الأسلوب المعتمد في الخطابة عند أرسطو إذ «***تعود أهمية الأسلوب في نظر أرسطو إلى أن عامة الناس يتأثرون بمشاعرهم، أكثر مما يتأثرون بعقولهم، فهم بحاجة إلى وسائل الأسلوب أكثر من حاجتهم إلى الحجة، فلا يكفي إذن أن يعرف المرء ما ينبغي أن يُقال، بل يجب أن يقوله كما ينبغي***»[2].

فليست غاية السرد في المقامات مجرّد عرض الموضوع، وإنما إقناع المتلقي. وتحرر السرد من قيد العرض البرهاني، يكون بتحريك عواطف المتلقي وإثارة الإقناع العاطفي عن طريق استخدام الوسائل البلاغية، إذ الإقناع المنطقي المحض، لا يُقصد به إلا الإعلام بحقيقة ما أو إثبات شيء أو إبطاله، وذلك

---

1 – عبد الفتاح كيليطو، السرد والأنساق الثقافية، ص 74، 75.

2 – محمد العمري في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص 88.

يحصل بلغة محايدة عاطفيا تسلب الخطاب أدبيته.وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه النظرة إلى البلاغة، لم تُعرف في التراث العربي الإسلامي إلا مع السكاكي في مفتاحه فـ « ***عدم الفصل بين بلاغة الإقناع (الجاحظ) وبلاغة الإمتاع (الخفاجي) هو المشروع الذي نجده حاضرا، ومتكاملا مع السكاكي في مفتاح علومه، حيث البلاغة هي "مفتاح العلوم" ونقطة التقائها، فهي خطاب الخطابات، و"علم العلوم"...***»[1].

يقول السكاكي: «***وإذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هو: معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني، ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما يفي به قوة ذكائك، وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها وشعبة فردة من دوحتها، علمت أن تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي، ومعرفة خواصها، مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان ...الكلام إلى تكملة علم المعاني وهي تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال ولولا الحاجة إلى هذا الجزء من علم المعاني، وعظم الانتفاع به لما اقتضانا الرأي أن نرخي عنان القلم فيه، علما بأن من أتقن أصلا واحدا من علم البيان كأصل التشبيه، ..وقف على كيفية مساقه لتحصيل المطلوب به، أطلعه ذلك على كيفية نظم الدليل***»[2].

فاعتبار البلاغة عنصرا مضافا للقول، تصب في تصورات الزخرف والمحسنات البديعية التي تفقدها قيمتها البرهانية، هو تصوّر يلتقي مع الدراسات الأولى للبلاغة الغربية في العصر الحديث، إلا أنّ الدراسات البلاغية الغربية عرفت تدخلا من طرف الفلاسفة والمناطقة، سواء بالتنظير أو المراجعة أو التحديد، ما أدّى إلى ظهور ما يعرف بالبلاغة الجديدة. ولقد « ***ولد مصطلح البلاغة الجديدة ذاته عام 1958، في عنوان***

---

1 – عمر أوكان، اللغة والخطاب، ص116، 117.

2 – أبو يعقوب يوسف السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1987، ص 432، 435.

أحد الكتب الشهيرة التي وضعها المفكر البولوني المولد البلجيكي المقام بيريلمان Perelman، تحت اسم : "مقال في البرهان: البلاغة الجديدة" ... ويلاحظ عموما على مبادئها أنها تدور حول وظيفة اللغة التواصلية، وأنها ليست منبتة الصلة بالتقاليد البلاغية الكلاسيكية، على اعتبار أن منظر الخطاب البرهاني يهتم بدوره بالأشكال البلاغية، كأدوات أسلوبية ووسائل للإقناع والبرهان ... وبصفة عامة ينتهي بيريلمان إلى القول، بأنه لا يوجد أدب بدون بلاغة، على أن نفهم من هذا المصطلح فن التعبير، لكن أدوات هذا الفن تفقد فعاليتها بقدر ما يتم تلقيها باعتبارها مجرد إجراءات بلاغية »[1].

وإذا كانت البلاغة التقليدية معيارية مطلقة ـ وهي سمة عامة نلمسها في البلاغة الغربية والعربية ـ فإنّ البلاغة الجديدة انتقلت من المعيارية إلى الوصفية، وهو تحوّل يتسق مع النظرة العلمية للدراسات الإنسانية، بما فيها الدراسات اللغوية، حيث اتكأت على مفهوم البنية structure، وهو مفهوم ذو طابع تجريدي له قابلية تمييز الظواهر اللغوية على مستويات عديدة، من الأبنية الصغرى إلى الأبنية الكبرى[2]، ثم انتقل هذا المفهوم إلى النص، باعتباره بنية كلية تندرج تحته بنى صغرى، اعتبرت أحيانا مغلقة وأحيانا مفتوحة على غيرها من الأبنية في نظم أخرى.[3]

وللأشكال البلاغية وظيفة في موقف اتصالي محدّد، قابلة للتغيير في السياقات التي تظهر فيها، إذ يمكن ملاحظة بعض الأشكال اللغوية التي يمكن – في سياق محدّد - إدراجها ضمن نطاق الأشكال البلاغية، وفي سياق آخر يتم إخراجها من نطاقها.

---

1 – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، د. ط، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، 1996 ص 73، 80.

2 – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص133.

3 – م ن، ص ن.

والسؤال المطروح الآن، متى يمكن إخراجها، ومتى يمكن إدخالها في نطاق الأشكال البلاغية؟

نجد الإجابة عن هذا السؤال عند "بيريلمان" حيث يقول: «***من ناحية المبدأ، لا توجد بنية غير قابلة لأن تتحوّل باستخدام إلى شكل بلاغي، لكن لا يكفي أن يكون أي استخدام للغة غير عادي حتى يعطينا ذلك الحق في أن نعتبره شكلا بلاغيا، فلكي تصبح البنية موضوعا للدراسة، من الضروري أن تكون قابلة للعزل... وعلى أية حال فإنّ من المؤكد أنّ الأشكال البلاغية تبدو فحسب، عندما يصبح من الممكن القيام بالفصل بين الاستخدام العادي للبنية، واستخدامها الخاص في هذا الخطاب بالذات، أي عندما يقوم المتلقي بهذا التمييز الذي يبدو أنه يفرض نفسه بين مستويات الخطاب المختلفة***»[1].

فالجملة التعجبية مثلا هي بنية، وتصبح شكلا بلاغيا حينما تخرج من وظيفتها التعجبية.

لقد تمّ تقسيم الأشكال البلاغية ـ وفق هذا التصوّر الجديد ـ طبقا للمستويات اللغوية المعروفة في الدراسات الحديثة: أصوات، كلمات، جمل، ... ما يجعل إمكانية إدراج جميع الأبنية الموظفة في المستويات النصيّة ضمن أشكال بلاغية، وتم تحديد نمط العملية وخواصها داخل كلّ مستوى[2].

ولقد اعتمدنا هذا التقسيم في تحليل الجانب البلاغي في المقامات. وقبل ذلك نودّ أن نشير إلى أنّ الفصل بين الجانب التواصلي والجانب البلاغي، فصل تقني يساعدنا في التحليل. فحضور البعدين مفترض في كلّ ما يبسط داخل

---

1 – بيرلمان، مقال في البرهان، البلاغة الجديدة، نقلا عن صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 141.

2 – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 208.

النص، « ***بعد تواصلي محض، يحمل إلى متلقي النص معلومة ما وبعد إبداعي جمالي منوط به خلق النص وكل ما يأتي به*** »[1].

إنّ قصد التأثير والإقناع بحقيقة ثنائية (النفع/الضرر) في الشيء الواحد لم يفارق خطاب المقامات، وكانت المواضيع المنتقاة لتبيين هذه الحقيقة مشحونة بالأفكار التي يتألم منها المتلقي، وتؤدي إلى استجابات وجدانية تترك صدًى عميقا في نفسه، لهذا فإن متطلبات هذا المتلقي المفترض تؤثر في تنظيم الخطاب، فاقتضى ذلك ربط الأشكال البلاغية بسياق القول الذي وردت فيه. فإن كانت من حيث بنيتها تعتمد على عملية واحدة، فإنّها فيما يتعلق بوظيفتها تزدوج باعتبارها تقنيات خطابية تستهدف الإقناع وفي الوقت نفسه تطبع الخطاب بطابع الأدبية الذي يتميز بالغنى العاطفي، ومخاطبة الوجدان، فتترجم بذلك ازدواجا جوهريا على مستوى القصد من الخطاب.

وقد وردت في المقامات أشكال بلاغية متنوعة يصعب حصرها، لذا سنقتطف منها ما كان مهيمنا فيها، إذ إنّ القياس الكمّي ضروري لتحديد طبيعتها ووظيفتها[2]، وسنتدرج في ذكرها حسب المستويات اللغوية المعروفة في الدراسات الحديثة كما أسلفنا، وهي كالآتي [*]:

أ - الأشكال الصوتية:

وهي الأشكال التي تتعلق أساسًا بالمادة الصوتية للخطاب[3]. وقد كان الخطباء العرب على وعي بوظائف الصنعة الصوتية الجمالية، ومثال ذلك السجع الذي كانت له وظيفة مزدوجة في كلامهم، فهو يضفي على كلامهم حسنًا

---

1 – مريم فرنسيس، في بناء النص ودلالته، ص 81.

2 – م. س، ص163.

* – اعتمدنا في هذا التقسيم على ما ورد في كتاب صلاح فضل، بلاغة الخطاب، ص210، 224.

3 – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص210.

وجمالاً، إضافة إلى وظيفته الإقناعية، هذا الازدواج ناجم عن « ***الارتباط بين الدين والكهانة وبين الصناعة الصوتية، وبين وظيفة الإيقاع الإقناعية ذلك أن توقيع الكلام وتوازنه يكاد يكون حجة على صدقه، وهذا ملحوظ في الأمثال والحكم التي يندر أن تكون غير مسجوعة وموزونة*** »[1]. ولهذا السبب استهجن الرسول ﷺ السجع في صدر الإسلام لأنّه مرتبط بالكهانة.

ومن الأشكال البلاغية الصوتية الوزنية المهيمنة في خطاب المقامات، نجد الترصيع وهو: « ***أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز*** »[2]. كقول السارد: « ***وعجل له اليسير من الجزاء ليحميه من العقوبة الشديدة، ونجاه من دسيسة الشيطان، ليسلك به الطرائق السديدة*** »، وقوله: « ***فسبحان من لطف بعباده وهدى عبده المؤمن إلى إرشاده، وقربه من أبعاده ليفوز بإسعاده، وصالحه بأمراض الدنيا عن أضرام جهنم في معاده*** »[3].

هذا الانسجام في الوزن والعجز، يقابله انسجام معنيين مختلفين في بلوغ غاية مشتركة، يمنح إحساسًا بالعدالة الإلهية في كلا المعنيين، فحيثما كان الألم كانت الحماية، وحيثما كان الضرر كان معه النفع.

أما الأشكال الصوتية غير الوزنية المهيمنة في المقامات، فنجد "الجناس". ولعلّ أشهر تعريف لمصطلح الجناس هو أن تتشابه الكلمتان لفظًا وتختلفا معنًى، وقد « ***سمّي جناسًا لمجيء ألفاظه من جنس واحد ومادّة واحدة، ولا يشترط تماثل جميع الحروف بل يكتفي في التماثل ما تقترب به المجانسة*** ».[4]، ومن أمثلة الجناس في المقامات قول السارد: « ***روضة أريضة، عيون أزهارها مريضة، وأنواع***

---

1 – محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص 108.

2 – السكاكي، مفتاح العلوم، ص 431.

3 – المقامات، ص 152.

4 – علي الجندي، فنّ الجناس، بلاغة، أدب، نقد، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص 3.

البركات من نهرها مفيضة»[1] فالمعنى المتغاير في كلمات الجناس مع تشابهها في المادّة الصوتية الذي قد يوحي أنها واحدة، يتناسق مع مقصدية الخطاب في إقناع المتلقي بـ"تكوثر"[*] الحقيقة في كلمة "الابتلاء"، ونقصد بالتكوثر: الكثرة الممكنة تحت الوحدة الظاهرة فدلالة الابتلاء ظاهرها وحدة والمتمثلة في الضرر، لكن هذه الوحدة الظاهرة، لا تمنع حقيقة وجود دلالات أخرى فيه والمتمثلة في منافعه الكثيرة، إذن فحقيقة دلالة الابتلاء كما سبق وبسطنا الحديث فيه، تتمثل في ثنائية الضرر والنفع في قلب الشيء الواحد.

إنّ كثافة هذين النوعين البلاغيين (الترصيع والجناس) تتمركز بصورة خاصة في خطاب شخصيات المقامتين "النيلية في الرخاء والغلاء" و"الدرية في الطاعون والوباء" بحيث تقوم هذه الكثافة بدور حاسم في شرح وظيفتهما، فهي تفسّر وتدعم ما توصلنا إليه في تحليل المقامتين، من أنّ شخصيّاتها تحمل رسالة مشتركة تُظهر الحقيقة التي يُراد الاستدلال عليها في شموليتها، وتدفعها إلى أقصى حدود البوح، حيث عبّرت عنها بصناعة أفعال كلام توّجه القارئ إلى بلوغ الحقيقة التي اكتملت في عمق هذا التوجيه. فكوّنت أزواجا متوازنة بالنسبة لعنصر مشترك تعود إليه، نقتطف منها هذه العبارات:

«- ***هذه قضايا مختلطات، ورزايا غير منضبطات.***

- ***قد ساءت الأحوال واختلطت، ونقصت الأفعال واعتلت.***

- ***نعوذ بالله من سوء المنقلب، ومن شر غاسق إذا وقب*** »[2].

---

1 – المقامات، ص 185.

* – مفهوم فلسفي استعمله طه عبد الرحمان، وبين خصائصه واختلافه عن التكاثر أو الكثرة، يراجع كتابه اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 21.

2 – م س، ص 169، 173، 211.

هكذا نخلص إلى أنّ توظيف الأصوات في خطاب المقامات، لا يقف عند حدود الجرس الموسيقي الخارجي، إنما ساهم في تشكّل الدلالة التي قصد السارد إبلاغها للمتلقي.

ب - الأشكال اللغوية:

لا يمكن تجاوز أفعال التفضيل في تحليل المقامات، حيث نجد استخداما مكثفا لها وبصورة خاصة في مقامة "فقد الذرية".

إنّ أفعال التفضيل تدل على شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، من ذلك، الوصف الذي جاء في "مقامة الروضة"، فهو يُظهر خصائص المكان على محور الترتيب السلمي، فلا يملك المكان خاصيات ينفرد بها، إذ إنّها ليست خصائص على المحور الأفقي للاختلاف، وإنما على المحور الأعلى والأدنى. إنه يسمو بهذه الصفات على سائر الأماكن المناظرة له. لكن المعنى المهيمن على دلالة أفعال التفضيل في المقامات هو إثبات كلّ الفضل للموصوف على غيره، إذ إنّ أفعال التفضيل «***يخص الثلاثيات المجردة الخالية من الألوان والعيوب، المبنية للفاعل نظير فعلي التعجب، وله معنيان: أحدهما إثبات زيادة الفضل للموصوف على غيره، والثاني إثبات كل الفضل له***»[1]، من ذلك قول السارد:

« - ***وأعظم ما يسلّي الوالد عن صفيّه مصيبته بسيّده ونبيّه قال ﷺ مرشدًا بالقول الصائب: "من أصيب بمصيبة فليذكر مصيبته بي فإنّها أعظم المصائب".***

- ***إذا تذكّر الإنسان ما تلقّاه به مولاه... عذب عنده مذاقه، وعلم أنّ المولى خير له من أبويه، وأنّه صار إلى ما هو خير له وأحبّ إليه.***

1 - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 51.

- ***ثمّ إذا دخلوا الجنّة كانوا مع أرفع الأبوين مكانًا، وخير الوالدين فضلاً وإحسانًا.***

- ***فصبر جميل، ورضى بما قضى المولى الجليل، وتسليم لمن هو أرحم بعبده من أبويه ونعم الكفيل*** »[1].

فهذه الأفعال ارتبطت بوصف "الابتلاء"، ووظّفت لإثبات كلّ الفضل له، ومدار الاستدلال فيه اقتصر على نفعه، وهو ما يفسّر لنا التوظيف المكثّف لأفعال التفضيل في مقامة "فقد الذرية"، لأنّه ليس من اليسير الاقتناع بالنفع الموجود في الابتلاء في هذا النموذج، وهو ما دفع السارد – كما رأينا - إلى مجاراة المتلقي فيما يمكن أن يختلج فؤاده في بداية استدلاله.

إنّ تخصيص هذه الدلالة لأفعال التفضيل في المقامات راجع إلى اعتبارات تخاطبية، وقرائن سياقية، لذا فإنّ فكرة الاشتراك في أفعال التفضيل «***لا تخضع للتقديرات اللغوية، بل تخضع لاعتبارات التخاطب***»[2].

جـ - الأشكال الدلالية:

وتُعد محور التصنيفات البلاغية، وأهمها المجاز بأنواعه المختلفة،[3] ويدخل في نطاق هذه الأشكال البلاغية: الطباق والترادف والإطناب.

فالإطناب في الشرح والتعليق لافت للنظر في المقامات وهو « ***لا يظهر فقط بالترادف، وإنما كذلك بالطباق، الذي يمكن اعتباره ترادفا عكسيا،... والإطناب يؤدي وظيفة تنميقية ووظيفة إقناعية. فمن جهة يعرض المعنى في صورتين مختلفتين ومن جهة ثانية يجعل المعنى يتمكن في النفس فضل تمكن*** »[4].

---

1 – المقامات، ص 222، 230، 236، 238.

2 – محمد محمد يوسف علي، وصف اللغة العربية دلاليا، ص 130.

3 – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، 215.

4 – عبد الفتاح كيليطو، الأدب والغرابة، دراسات بنيوية في الأدب العربي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1983، ص 82.

يشتغل الإطناب في المقامات، عند بلوغ الاستدلال مستوى معينا من الكفاية لإقناع المخاطَب، وهو ما أعلن عنه السارد بوضوح في مقامة "الحمىّ" حيث يقول:

. « ويكفي في فضلها قول الرسول صلى الله عليه وسلم...

- وأعظم من ذلك عند من نزلت به، وأقر للعين..أنه صلى الله عليه وسلم: كان يوعك كما يوعك رجلان... وانتشق من عزف عرق... وطفا في رحمة الله وشفاعة النبي المصطفى.

- انتشق من عرق عزف، ناهيك بها غرفا.

. وابتسق زهو أجره مما قطر منه وكفى

. وانتسق في سلك الصالحين وحسبه ذلك وكفى »[1].

فهو يغير الأسلوب ليطنب في تأكيد المعنى، ويجعله يتمكن من نفس المخاطب. وحَذْفُ أدوات الربط، ينشئ نوعًا من السرعة في التعبير عن معنى بلغ درجة معينة من الوضوح.

كما يشتغل الإطناب عند إحساس السارد بحاجة المتلقي له، فينوع من الأساليب الاستدلالية ويعدد النماذج، وإن كان بعضها كافيا، وهو ما نلمسه بصورة واضحة في مقامة "فقد الذرية" حيث سرد إحدى عشرة قصة ليتأسى بها المخاطب.

إذا كانت بعض الأشكال البلاغية تعمل في الخطاب كعناصر مساعدة للوظيفة الإقناعية، فإنّ منها أشكالا في حدّ ذاتها تقوم بهذه الوظيفة، بحسب السياق الذي توضع فيه . فهو يلعب دورا جوهريا في تحديد وظيفتها ومعناها . وهو المعيار الذي اعتمد عليه صاحب بلاغة البرهان "بيرلمان" في تحليله لعمليات

---

1 – المقامات، ص 154.

القياس ودوره في الأبنية البرهانية، وهي العمليات التي تقع في جذر أهم الأشكال البيانية المتمثلة في الاستعارة والتشبيه.

إنّ تحليل الاستعارة وفق تصور البلاغيين الجدد، يخضع لعملية دقيقة من فهم طريقة توليدها وشرح وظيفتها الفعلية، في ضوء وظائف اللغة عموما، إذ يعتمد على تحليل دلالي منطقي يتم على مستوى الخطاب كله، ولا يقتصر على الكلمة فحسب باعتبارها "بؤرة الاستعارة" كما يطلق عليها.

وطبقا لهذا المفهوم البلاغي الجديد، تتجاوز بنية الاستعارة الوحدة اللغوية المفردة - وهو التصوّر السائد في البلاغة التقليدية والذي يقوم على محورين، محور التشابه ومحور الاستبدال(*) - لتقوم على فكرتين لشيئين مختلفين يعملان معا، ويرتكزان على عبارة يتم تحديدها في سياق الكلام الذي ترد فيه، إذ إنّها قد تحمل دلالات كثيرة، وعدم تحديدها في السياق يؤدي إلى سوء الفهم وتعدد الشروح.

هكذا يتبين لنا أنّ إنتاج الدلالة الاستعارية، وشرح وظيفتها الفعلية في تصور البلاغة الجديدة، لا يمكن أن يظهر إلا في القول الذي يحمل معنى تاما مكتملا، ولا يعتمد على الكلمة، فحسب بل على الخطاب كله، ثم يرتبط بالتلقي، إذ يصبح شكلا بلاغيا برهانيا إذا تلقيناه باعتباره كذلك، فـ « ***يرى بيريلمان أنّ الشكل البلاغي يعتبر برهانيا كلما استطاع أن يولد تغيرا في المنظور، وكان استخدامه طبيعيا بالنسبة للموقف الجديد الموحي به، وعلى العكس، إذا كان الخطاب لا يثير تأييد المتلقي لهذا الشكل البرهاني، فإنه يتم إدراك الشكل البلاغي حينئذ باعتباره مجرد زينة أو حيلة أسلوبية، ممّا يمكن أن يثير الإعجاب، لكن على المستوى الجمالي*** »[1].

---

* – يسمح لنا هذا بالتعرف على الاستعارة من بين الأشكال البلاغية الأخرى ومن ثم يسمح بتصنيفها.

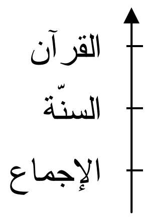
1 – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 146.

إنّ الاستعارة التي يمكن أن تتجسد في خطاب تام مكتمل في المقامات، وردت على لسان شخصيات المقامتين: "النيلية في الرّخاء والغلاء" و"مقامة الطاعون والوباء" لأنها كما سبق وأن أشرنا في عدة مواضع، تحمل رسالة مشتركة شاملة لمقصدية خطاب المقامات.

لقد استعارت الشخصيات مصطلحات فنون متخصصة لتبيّن دلالة "الابتلاء"، وإذا تأملنا هذه الاستعارة المحددة بهذا الشكل، وحاولنا تحديد بنيتها، نجدها تقوم على فكرتين هما "المصطلحات المستخدمة" و"وصف الابتلاءات"، بحيث حدد السياق دلالة هذه المصطلحات، لتخرج عن معناها القريب، إذ إنّ السياق « ***يمارس عمله على الكلمة البؤرة كي يثير دلالة جديدة غير قابلة للانحصار في المعنى الحرفي من جانب والشرح المستفيض من جانب آخر*** »[1] لتعبّر عن سلم حجاجي معتمد عليه في الاستدلالات الواردة داخل المقامات. وبيان ذلك التزام شخصيات المقامتين في تلفّظها بترتيب سلمي، بحسب انتمائها إلى هذه العلوم على النحو التالي:



يقابل هذا السلّم التلفظي السلّم الحجاجي المعتمد في الاستدلالات الواردة داخل المقامات على النحو التالي:



1 – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 155.

وترابط السلّم التلفّظي للشخصيات مع السلّم الحجاجي، تنتج عنه دلالة أخرى تتمثّل في أنّ هذه الشخصيات تقرّ به منهجًا لحلّ القضايا، ويقتضي هذا أنّها وظّفته للبرهنة على وجود دلالة مزدوجة للابتلاءات في رسالتها.

اعتمد تحليل الأشكال البلاغية، على الأشكال التي تسري في مساحة كبيرة من النص، ولم يتعلّق بالأشكال الموضعية، لأنّ «***المنطق العالمي للتحليل البلاغي الحديث يختلف جوهريا عن البلاغة القديمة في رصدها للأشكال المختلفة كجزئيات متشذرة لا علاقة بينها، ولا تفاعل فيها، بحيث تبدأ البلاغة الجديدة من النص لتقوم بتحليله ورصد مكوناته ورسم درجات كثافته وأنماط توظيفه لمختلف الأشكال الفعلية***»[1].

واهتمّت البلاغة الجديدة بالانسجام الاستعاري، وهي تلك الاستعارات التي تنشأ بينها علاقات دلالية في بنية نصية معينة مشكلة بذلك خلفية واحدة و«***أول من اهتم بالتعالق الاستعاري هو ميخائيل ريفارتير مصطلحا على هذا الواقع بالاستعارة المتعالقة Métaphore filée معرفا إيّاها بأنّها: "سلسلة من الاستعارات المتعالقة بواسطة التركيب، أي تنتمي إلى الجملة نفسها أو إلى البنية نفسها السردية أو الوصفية، بواسطة المعنى، حيث يعبر كل منها عن مظهر خاص من كل أو من شيء أو مفهوم تعرضه الاستعارة الأولى من السلسلة***»[2].

وتوصلنا في تحليلنا السابق إلى تعالق الأشكال البلاغية، بحيث تفاعلت مع بعضها في المقامات لتبليغ دلالة واحدة، دون أن ينحصر هذا في الاستعارة وحدها، ولذلك يمكننا القول إنّ انسجام النصوص لا يتموضع في أبنيتها النصية بل قد يكون أيضًا في أشكالها البلاغية.

---

1 – صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص 219.

2 – محمد خطابي، لسانيات النص، ص 331.

3 - مقومات انسجام المقامات الست الثانية

لمسنا بوضوح في ثنايا التحليل، مقومات الانسجام في المقامات الست الثانية، بحيث يمكن اعتبارها، شأنها شأن المقامات الست الأولى، خطابا واحدا، وهذا يقوم دليلا على أنّ انسجام الخطاب ليس شيئًا معطى، إنما القارئ هو الذي يسند إليه هذه المقومات فالمقامات تبدو للوهلة الأولى، كل واحدة منها شذرة متقوقعة حول ذاتها، لكنها وإن تنافرت مع السياق الموضوعاتي الذي تندرج فيه، فإنّ حركتها السردية تجعل تلافي تشتّتها يجري في الاختيار الافتتاحي للمقامات، إنّه طريق مختزل إلى ما سوف يتطور لاحقا في النص، وإنّ لموقعه في النص مهامًّا تداوليةً تجعل منه المدخل الأساس للنص وبوابته الأصلية التي يتم من خلالها إدراكه والقبض على أبعاده الدلالية.

من هنا فهو يمارس على المتلقي آثارا لا يمكنه تجاوزها، إنّه أداة مساعدة له تمنحه معنى قبليا محدّدا، وترغمه بعد ذلك على الدخول في رحاب الخطاب وتتبع دلالته.

إنّ دلالة الخطاب مادة مبعثرة ضمن تمفصلات إستراتيجية السارد، «***الذي خطط لها بطريقة مخصوصة، وعلينا كمتلقين لملمة هذه المادة الدلالية المبثوثة داخلها***»[1]. فنتفطن إلى تواترها، ونصبح كقراء متمرسين قادرين على الاحتفاظ بخطوطها العريضة، من خلال ما تراكم لدينا من معارف للنصوص التي قرأناها سابقا. فالمواضيع المتنوعة تتوحّد لتشكل نماذجَ تطبيقية من المشاكل الاجتماعية تمّ تحليلها في رسالة شخصيّات الخطاب، التي قامت بلملمة دلالاتها المشتركة، وهذه الدلالة تمّت البرهنة عليها بأساليب استدلالية متنوعة تتوحد بدورها، أي هذه الأساليب، في انبثاقها عن مصدر مركزي، يعتمد محور الترتيب السلمي الذي يبدأ من الأدلة النقلية إلى الأدلة العقلية.

---

1 – صالح خديش، "إستراتيجية الإدلال في القصة"، مجلة السرديات، السرد العربي، ع1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، جانفي 2004.

ومن نافلة القول أن نذكر أن هذه البنية الاستدلالية تستهدف بالضرورة المتلقي الذي حظي باهتمام كبير في الخطاب، وترتّب على ذلك الاهتمام بنسق يمتلكه.

ولقد شكّل الخطاب قالبا للعديد من الأنساق. والنسق هو « ***مجموعة من العلاقات تنتج داخل نص معين، ومن نص لآخر قد نسرد العناصر التي يتكون منها: الأغراض البلاغية، الأدب، الوظيفة الاجتماعية للنص، الأفق الثقافي ... لكننا لن نفعل شيئا إذا لم نبرز النظام الذي يجمع هذه العناصر ويُكوّن منها وحدة لا تتجزأ*** »[1].

وفي ثنايا هذه التعددية نجد الجملة البلاغية المتوهجة، وصوت الثقافة المتمثل في معارف عامة في الطب والتاريخ والاستشهاد بالقرآن والسنة وأقوال السلف الصالح والاستشهاد بالشعر ...، كلّ هذا يعطينا تصورًا لمجتمع منفتح على معارف كثيرة ولمنهجه في اقتنائها، الذي يعتمد على وفرة الاستشهادات وتنوّعها. ولقد اعتنى النقاد العرب بهذه المسألة وميّزوا بين أشكال الاستشهادات التالية:

«- ***الاقتباس: وهو التمثيل بنص قرآني أو حديث نبوي.***
- ***التضمين: وهو الاستشهاد ببيت أو عدة أبيات من الشعر.***
- ***الحل: وهو نثر بيت من الشعر.***
- ***العقد: وهو عكس الحل.***
- ***التلميح: ويعني الإشارة إلى قصة مشهورة أو اسم معروف*** ».

فنوعُ الاستشهاد يشير إلى انتماء المؤلّف، وتنوعُه ينبئ عن انتمائه إلى الخاصّة والمنهجُ المعتمد في الاستشهاد يشير إلى انتساب المؤلّف إلى مدرسة فقهية تعتمد على الكتاب والسّنّة المصدرين الرّئيسين للتشريع."[2]

---

1 – عبد الفتاح كيليطو، الأدب والغرابة، ص 76.

2 – م ن، ص ن.

هكذا فهمنا الخطوط العريضة التي تجمع بين المقامات، حيث تقوم إيقاعات السّرد بدور حاسم فيها، وتعتمد إستراتيجية محكمة الصنعة.

4 - ترابط المسار السردي

يترابط الخطابان، أي خطاب المقامات الست الأولى وخطاب المقامات الست الثانية، إذا أمكن اتصال مساريهما السرديين.

هناك مسار سردي خفي يعبر ثنايا الخطابين، سنتولى الكشف عنه من خلال قراءة متأنية تسمح بتجليته وتتبعه، وتستفيد من بعض مبادئ التأويل والانسجام التي لا غنى لنا عنها هنا فيما نراه، وهي: السيناريوهات والمحور والعوالم الممكنة.

إنّ قراءة المقامات في مجملها لا بدّ أن تمرّ عبر نقاط التفاعل التأويلي، وهي تلك العمليات الاستدلالية التي قمنا بها أثناء عملية قراءة الخطابين، قصد مقارنة محاورهما للوصول إلى المحاور الكبرى التي تجمع بينهما.

هي إذن إستراتيجية تمنحنا القدرة على عبور مسارات تأويلية مختلفة. وأول ما نحتاج إليه في هذه الإستراتيجية، استرجاع السيناريوهات التناصية Scénarios intertextuelles التي تثبتت في أذهاننا بعد قراءتنا للخطابين، وهو مفهوم استعمله سان فورد وكارود Saint Ford et Caraud لوصف النصوص التي تكررت فيها الوظائف نفسها[1]، كما استعمله إيكو وأدخله ضمن موسوعة القارئ، يقول: « ***إنّ أي نص لا يقرأ بمعزل عن الاختيار الذي يتولد لدى القارئ من مقاربة نصوص أخرى (مماثلة أو مختلفة)، ذلك أن الكفاية التناصية compétence intertextuelle، تمثل حالة من الترمز العالي خاصة ومن شأنها أن تصوغ سيناريواتها المخصوصة بها*** »[2].

---

1 - محمد خطابي، لسانيات النص، ص 66.

2 - أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية، ص 102.

يتدخل السيناريو بصفة خاصة لإبراز محور بعينه في النصوص المعاينة، يشكل فيها هذا المحور حقلاً يجذب كلّ دلالات الخطاب، ومنه فإنّ الخطاب الأول يتحدد في محورين:

- **المحور الأول: قضية تطرح جدالاً في الإمامة.**

- المحور الثاني: المنهج الحجاجي المعتمد في حلّ الجدال والمتمثل في الأدلة التي يرجع إليها في استنباط أحكام الفقه الإسلامي التي تعرف تدرجا سلميا.

عُرض هذا المنهج في الخطاب الأول في مرحلة تجديده ونفض الغبار عنه، بعد أن غفلت الذوات عنه، وفقدت بذلك كفاءة تطبيقه. وصُرّح في هذه المرحلة التجديدية بدور السنة والقيمة التي تحتلها في هذا السلم، وهذا التصريح يقتضي منكِرًا للاحتجاج بها.

والخطاب الثاني يتحدّد أيضا في محورين:

- المحور الأول: قضايا اجتماعية متنوعة موضع جدل.

- المحور الثاني: المنهج الحجاجي المعتمد في حلّها، هو السلم الحجاجي نفسه. يحمل خطة الدفاع عن السنة دون التصريح بها.

من خلال تحديد محاور الخطابين، ندرك ارتباطهما بموضوع التخاطب نفسه وهو بنية دلالية بواسطتها يصف فان ديك انسجام الخطاب فـ «***كما يكون الخطاب الداخلي مع النفس متسقا في عمومه، كذلك يكون الحوار متسقا نتيجة تخصيص مختلف العبارات لبنية موضوع كلي واحد***»[1]. وما يعزز ارتباط الخطابين بموضوع التخاطب نفسه، هو أنّ تنوع القضايا المطروحة للجدال تحمل في عمقها إشكالية واحدة تمثل مدار الاستدلال فيها، وهو انباؤها على تعايش دلالتين متناقضتين، على شكل ثنائية بسطنا الحديث عنها

1 – فان ديك، النص والسياق، ص 196.

في الخطاب الثاني، وهي ثنائية (النفع/الضرر)، وبيانها في الخطاب الأول، أنّ كلّ الذوات المتناظرة دون استثناء لها منافع، ولا تخلو من أضرار.

هكذا يجسد الخطابان عالما سرديا واحدا، يتفاعلان ليكوّنا خطابًا تتحوّل فيه التعددية الخطابية إلى وحدة منسجمة، تستوعب مقاصد الخطابات الحجاجية المتعددة تعلن عن العلاقة التي تجمع القضايا المطروحة بالمنهج الحجاجي المعتمد لحلها، وهي علاقة ضرورية وليست عرضية، إذ يستحيل حل هذه القضايا دون اعتماده.

التأويل السابق يدعمه انسجام العالم السردي للشخصيات في الخطابين، ونقصد بالعالم السردي للشخصيات السردية، « ***مواقف الشخصيات القضوية على أنها عناصر في الحكاية، إذ يعمد عالم معطى إلى وصف مجرى الأحداث أبدًا كما تخيلته (أملت وأرادت، وأكدت)، شخصية ج محددة*** »[1]. فالشخصيات فيه تقرّ بضرورة الرجوع إلى المنهج الحجاجي لحلّ القضايا المطروحة، وبهذا ينسجم أيضًا العالم السردي للخطابين مع العالم الاعتقادي للشخصيات.

ونشير هنا إلى أنّ هذه المفاهيم، ونقصد بها العالم السردي، العالم الاعتقادي ... تندرج ضمن مكونات العوالم الممكنة في السرد، وهو مفهوم انتقل من علم الدلالة المنطقي - وقد وضحنا هذا في الفصل الأول- إلى السيمياء النصية، وتحليل النصوص السردية. ومفهوم العوالم الممكنة يختلف عن العالم الواقعي أو المتعين، إنه عالم يتكون من عناصر تؤثث المتن الحكائي على حدّ تعبير إيكو ومزودة بخصائص، إنّه « ***بناء ثقافي، وبعبارات واقعية مستخدمة بصورة بالغة في حدسيتها،... وهو ذلك العالم الذي أكد المؤلف وجوده، وهو لا يمثل حالة من الأشياء، وإنما يمثل متوالية من حالات تعتري***

---

1 - أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية، ص 202.

الأمور...»[1]. وفي خضم حديثنا عن شخصيات العالم السردي لا بد من استرجاع شخصية "الحَكَم" في الخطاب الأول. فعلاقة القضايا بالمنهج الحجاجي لا تنحصر في علاقة ثنائية، إنما هي في الحقيقة علاقة ثلاثية يحتل فيها "الحكم" دور الفاعل المجدد لها، وهو ما فسرنا به اختفاء صوته بعد أن اكتسبت الشخصيات كفاءة تطبيقه. هذا يجعلنا نفترض اختفاء صوته في الخطاب الثاني أيضًا، وبالتالي يتعين علينا تحديد موقعه، ليدفع بالانسجام إلى أبهى تجلياته.

لبلوغ هذا المقصد، نسترجع كفاءات "الحَكَم" المذكورة بالتفصيل في الخطاب الأول والتي اعتبرناها من بين المواقع الإستراتيجية في الخطاب التي وجهت تأويلنا وأثرته بدلالات عميقة. فلو قارنّا هذه الكفاءات بالشخصيات المذكورة في الخطاب الثاني، لأمكن لنا ملاحظة العلاقة التي تجمع بينها. ولتسهيل هذه المقارنة نعيد ذكر هذه الكفاءات هنا، وهي:

- عالم بالأصول والفروع، الموقوف منها والمرفوع
- عارف بالأنساب، مميّز بين الأسماء والألقاب، والأتباع والأصحاب.
- مديد الباع، بسيط اليدين في معرفة الخلاف والإجماع.
- خبير بمباحث الجدل، بصير باستخراج مسالك العلل.
- متبحر في علوم اللغة والإعراب.
- متضلع بعلوم البلاغة والخطاب، محيطٌ بفنون البديع، حافظ للشواهد الشعرية.
- الشعر والنظم صوغ بيانه، والنثر والإنشاء طوع بنانه، والتاريخ الذي هو فضلة غيرِه فضلة ديوانه.

هذه الكفاءات نجدها موزعة على شخصيات الخطاب الثاني، بحسب انتمائها إلى العلوم المتخصصة المذكورة. فنجد علم الأصول مجسدا في ألفاظ

1 – أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية، ص 170، 201.

المقرئ "الإدغام الإقلاب"، وألفاظ المحدّث في ذكر المصطلحات التالية: "الضعيف، الموضوع، متصل مدرج ..."، والفقيه في قوله "فرع، تتمة، المستولي ..."، ويتجلى علم الجدل في قول الجدلي: قضايا، الاستنباط، مصابرة، مصادرة ...! وتتجلّى العلوم اللغوية في قول النحوي: جار ومجرور، رفع كل فاعل ونائبه ضمير الفصل، الأخبار بلا مسند إليه والمسند إليه بلا أخبار .... أمّا علم البديع والشعر والكتابة فيتجسد في تلفظ أصحابها بالمصطلحات التالية على التوالي: "الإطناب، براعة الاستهلال، التوشيح ..."، "كثرة الرماد، التلويح ..." "المديد المتدارك، الفاصلة الكبرى".

إنّ كفاءات "الحكَم" في علوم مختلفة، وانتماء شخصيات الخطاب الثاني إلى علماء من نفس التخصصات دفع بنا إلى أن «***نخاطر بتكهنات يكون لها القدر الأدنى من الاحتمالية التي توافق مجرى الحكاية***»[1]، والاعتقاد بأنّ خطاب الشخصيات هو صوت الحكم بعد أن اتخذ مسار الاختفاء الضروري، وصوت "الوعد" الذي سمعنا صداه في المقامات الأولى وامتد إلى سندها، وها هو يمتد أكثر ليصل إلى خطاب المقامات الست الأخيرة، التي تأتي لتتوج المجهودات التي اضطلع بها في المقامات الأولى. فـ"أنا الحكم" بعد انشغالها بتجديد المنهج وتكوين ذوات متميزة، تقترب كفاءتها من كفاءة المتلقين الأوائل للمنهج لتحمل على عاتقها مهام نشره كما حمله هؤلاء تصديقا للوعد الذي قُطع في المقامة الأولى "مقامة الورود"، تستكمل مستلزماته في الخطاب الثاني وتندمج في المجتمع سيرا على خطى المعلم الأول للمنهج، وتعرض قدرته - أي المنهج - على تناول واستيعاب القضايا الكبرى والنفاذ إلى أعماق النفس البشرية، واقتناص الحقائق بتمامها، فتقدّم منهجا قادرًا على النمو عبر حقب متعددة وموجها إلى الإنسانية كافة.

---

1 – أمبرتو إيكو، القارئ في الحكاية، ص 135.

هذا التأويل لا ينطلق من فراغ، بل هو موجه بواسطة فكرة مُلهمة من النص ذاته تجعل هذا التأويل محتملا أو بالأحرى أكثر ترجيحا، وهي تقليص خطاب الشخصيات في المقامات الستّ الثانية إلى رسالة واحدة مشتركة لعبت دورًا توجيهيًا لا يختلف عن الدور التجديدي التوجيهي لصوت "الحكَم" في الخطاب الأوّل.

في ختام الفصل، نود أن نشير إلى أن أدوات التحليل التي اعتمدناها لم تكن ضرورية لإنجاح عملية التأويل، واستكناه خاصية انتظام النصوص الذي يختفي وراء التشتت والانقطاع فحسب، بل فتحت لنا آفاقا لم نكن نحلم ببلوغها. فمن خلال توصلنا إلى انسجام المقامات الست الأولى مع المقامات الست الثانية، بحيث يمكن اعتبارهما خطابا واحدا، يربط بينهما مسار سردي خفي يصل القراءة، نتوصّل إلى دمج المقامات الست الثانية في الخطاب الإسنادي للمقامات الست الأولى، وتحل بذلك إشكالية تصنيفها التي طرحناها في بداية التحليل، وتدخل في نمط الخطاب الذي يسند المؤلف فيه القول لشخصية أو عدة شخصيات، بعد أن كانت مستعصية على الانتماء إليه قبل التحليل.

إن قوة المنهج، وصلابة القراءة المتأنية التي تطرح أسئلة في مستوى النص بعيدا عن كل تقويل، تفتح للمحلل إمكانات جديدة من التأويل، وتدفع بالنص إلى البوح بأسراره التي قد يصل المحلّل من خلالها إلى حلّ إشكالية الأجناس الأدبية.

الفصل الثالث

خطاب المقامات بين الواقعي والتخييلي

تمهيد:

كانت إستراتيجيتنا في تحليل الفصلين السابقين، استبعاد المؤلِّف الذي أبدع هذه المقامات، إذ إنّ منهج التحليل الذي اعتمدناه يفرض علينا الوفاء للنص، واحترام مقصديته، وهو مقياس يعصمنا من التأويلات المخطئة التي تُفرَض على النص عنوة أو على حدّ تعبير إيكو "التأويلات المفرطة"، مما جعل تأويلاتنا تنسجم مع مقصدية الخطاب ككلّ.

إنّ إحالة الخطاب إلى مؤلفه في هذا الفصل، تُفضي بنا إلى جدل المعنى الذي يودعه المتكلم في خطابه لأنّ « ***قصد المؤلف ومعنى النص يكفان عن التطابق والتمازج في الخطاب المكتوب***»[1]، ويكتسب فيه معنى الخطاب استقلالاً دلاليًا عن القصد الذهني للمؤلِّف، لكن لا نروم بهذا الدخول في ما يسمى "المغالطة القصدية" التي تقوم على «***التشبث بقصد المؤلف معيارا لأي تأويل سليم، ... وعلى نحو مناظر للتسمية الأولى، بمغالطة النص المطلق: أي مغالطة أقنمة النص وتجسيده بوصفه كيانا لا مؤلف له***»[2].

1 - مقصدية المؤلّف

هدفنا في هذا الفصل هو قصد المؤلِّف باعتباره بعدًا من أبعاد الخطاب المحلّل تكتسب فيه قصدية المؤلِّف وقصدية المؤلَّف بعدًا جدليا، بحيث يمكن تأويل أحدهما من خلال الآخر، ذلك أنّ مقصد المؤلَّف يقترن بكيفية استقبال المؤوِّل لمعنى الخطاب وإعادة إنتاجه، بينما مقصدية المؤلِّف لها بعد تاريخي خاص يقترن بمقصده الثابت وكما أنّ البعد الأوّل يلزمه التوفر على انسجامه

---

1 - بور ريكور، نظرية التأويل، ص 62.

2 - م ن، ص 61.

الداخلي، فإنّ البعد الثاني لا بدّ أن يتوفر فيه الانسجام الخارجي والمتمثل في «***أنّ كلّ تأويل لا يجوز له أن يتناقض مع بعض المعطيات الموضوعية (تاريخية أو لغوية...)***»[1]، فاستنادا إلى البنية الفكرية لقصدية الخطاب يشير المؤلّف إلى شيء ما في العالم، تنفتح كياناته اللغوية لتشير إلى موجودات خارج اللغة، كالموضوعات والوقائع التاريخية والثقافية، وتقدم طريقة في رؤية الأشياء في هذا العالم وفقا لما تمليه عليه معتقداته وغاياته، لكن ليس على نحو وصفي مباشر، بل يلمّح إليها بفضل قيم الإحالة في التعبيرات الاستعارية في نموذج متخيّل والشرط الأنطولوجي (الوجودي) لإحالة الخطاب على العالم كما يقول ريكور[2]، هو أننا لا يمكن التسليم بقصدية الخطاب دون التسليم قبلا بوجود إحالة إلى عالم يوجد خارج الكيانات اللغوية للخطاب. و« ***يشرح ولفغانغ إيزر Walfgang Iser العلاقة بين المؤلف والنص والعالم الخارجي بقوله: "باعتبار النص الأدبي نتاجا لمؤلف ما يظهر موقفا يوجه من خلال نفسه نحو العالم، وحيث أن هذا الموقف لا يوجد في العالم المعطى الذي يشير إليه المؤلف، فإنه لا يمكن لهذا المؤلَف أن يتخذ شكلا من الأشكال إلاّ إذا تم إدماجه حرفيا في العالم الواقعي، وهذا الإدماج لا يحدث من خلال المحاكاة البسيطة للبنيات الموجودة، بل من خلال عملية إعادة بناء هذه البنيات"*** »[3].

تقودنا هذه النقطة إلى إشكالية وظيفة اللغة، وهي من المواضيع الشائكة التي لا تزال تثير نقاشات حادة إلى وقتنا هذا، ولعل ذلك راجع إلى صعوبة حصر وظائفها في عدد محدود، لأنّ كلّ متكلم يستعملها لتحقيق أغراضه، والأغراض متعددة. وقد لاحظ هاليدي سنة 1870 ثلاثة مكونات

---

1 – رشيد الإدريسي، سيمياء التأويل، ص 30.

2 – بور ريكور، نظريّة التأويل، ص 50، 51.

3 – حميد لحمداني، القراءة وتوليد الدلالة، تغير عاداتنا في قراءة النص الأدبي، ط 1، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، 2003، ص 32.

وظيفية للغة، من بين هذه المكونات المكوّن الفكري وهو: « ***تجسيد لخبرة المتكلم بعالم الواقع، سواء في ذلك العالم الخارجي الذي يحيط به، أو العالم الداخلي الذي يدور في أعماقه ويمثّل وعيه الخاص*** »[1].

غير أنّ اللغة لا تقتصر على التعبير عن الأفكار والعواطف والرغبات فقط فـ « ***كثيرا ما نميل إلى استخدام اللغة دون أن تكون هناك فكرة أو عاطفة أو رغبة معينة نريد نقلها إلى المخاطب، كما في الحالات التي تستعمل فيها اللغة لفتح باب الاتصال بأناس لا نعرفهم، أو الإبقاء على اتصال بمن نعرفهم، وكما في حالات الأدعية والصلوات***»[2].

وقد ارتبطت وظيفة اللغة في العصر الحديث بالعلوم المعرفية، وأدرجت في مجال بحثها ـ ذكرنا هذا في مدخل الفصل ـ فوظيفتها تقوم أولا وقبل كل شيء على تمثيل المعلومة، وتمكين الأفراد بواسطة التواصل الكلامي وغيره من تنمية مخزونهم من المعارف. ولا يكون هذا التمثيل مفيدا، إلا إذا مثّل الوقائع الموجودة في الكون على نحو صحيح، وبالتالي يحتاج إلى تقويمه بمعيار الصدق والكذب، وهو رأي يخالفه المدافعون عن رؤيةٍ اجتماعيةٍ للغة، فوظيفتها في رأيهم تكمن في إنشاء علاقات بين الأفراد والحفاظ عليها، وهي وظيفة لا صلة لها بمفاهيم الصدق والكذب.

ليس الحُكْمُ على صدق القول أو كذبه بالأمر الهيّن، فقد طرح إشكالات كبيرة يصعب حلّها، بين من يرى الصدق في مطابقة الكلام لاعتقادات المتكلم، فإن وافق الكلام معتقداته كان الخبر صادقًا، وإن خالفها كان الخبر كاذبا. وهو الرأي الذي دافع عنه "سيرل" [3]، وذلك حينما

---

1 – محمد أحمد نحلة، علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليدي، ط 2، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 138.

2 – محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليًا، ص 49.

3 – Anne Reboul et Jacques Moeschler, op. cit., p 184.

جعل الصدق شرطا من شروط نجاح الفعل الإنجازي وهو شرط ينتج عنه أن الحالات الذهنية للقائل تظهر بصراحة وحرفية، وما الحالات الذهنية للقائل إلا مقاصده، وهذا يفضي إلى أن المقصد يظهر لغويا في القول.

فإذا قلنا مثلا: "الحَكَم" له كفاءة لتطبيق المنهج، فالمعنى اللغوي لهذه الجملة هو: أعتقد أنّ الحكم له كفاءة لتطبيق المنهج. وهذا يؤدي إلى مفارقة الاعتقاد، إذ إننا سنعتبر الجملتين: "***الحكم له كفاءة لتطبيق المنهج***" و"***أعتقد أن الحكم له كفاءة في تطبيق المنهج***"، متساويتين، وهذا يعني، أنْ تتساويا في شروط صدقهما أو كذبهما، وهو أمر لا يمكن تحقيقه، إذ إنّ شرط صدق الجملة الأولى يختلف عن شرط صدق الجملة الثانية، فشرط صدق الجملة الأولى:

- الحَكَم له كفاءة لتطبيق المنهج: أن تتمثل فعلاً الواقع، أي إذا كان الحكم فعلاً قادرا على تطبيق المنهج في الواقع.

أمّا شرط صدق الجملة الثانية: "أعتقد أن الحكم له كفاءة لتطبيق المنهج" فلا يمكن الجزم فيها، لكون اعتقادات الناس قد تختلف عن الواقع، فما أراه صادقا قد يراه غيري خاطئا.

الرأي الآخر الذي يرى أنَّ الحُكْمَ في الصدق والكذب هو الواقع، فإن كان الخبر مطابقا للواقع كان صادقا، وإن كان الخبر مخالفا للواقع كان كاذبا. وهو الرأي الذي دافع عنه "دان سبربر" و"ديردر ولسن" في تداولية المناسبة التي تطرقنا إليها في مدخل البحث[1].

يرى "دان سبربر" و"ديردر ولسن" أنّ الشكل القضوي للقول، وهو ما نتمكن منه في نهاية العملية التداولية الخاصة بإثراء الصيغة المنطقية للقول ويسميانه: تنصيصا من الدرجة الأولى، والموقف القضوي للقول، وهو موقف

1 – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص 101، 102.

القائل إزاء القضية التي يعبر عنها ويسميانه: تنصيصا من الدرجة العليا، يحدّدان ما تمّ تبليغه نصًّا في القول، حيث إنّ:

- **الشكل القضوي للقول**: يوافق ما قيل في القول، وبالتالي يمكن مقارنته بالواقع ولذلك فهو يقبل التقييم بمعيار الصدق والكذب، لأنه نتيجة لعمليات تداولية يتم فيها رفع اللبس عن الصيغة المنطقية للقول، وهذا اللبس الذي قد يكون معجميا، أو تركيبيا أو تداوليا يتصل بالإحالة التي تكون للكلمات في الواقع.

- **الموقف القضوي للقول**: ويوافق ما تمّ تبليغه نصا، لكن من غير أن يقال في القول، وبالتالي لا يمكن مطابقته بالواقع، ولذلك لا يقبل التقييم بمعيار الصدق والكذب.

إذا قلنا مثلاً: "الحكم له كفاءة تطبيق المنهج"، فإنّ:

- الشكل القضوي لهذا القول هو: "الحكَم" له كفاءة تطبيق المنهج.
- والموقف القضوي هو: أعتقد أنّ "الحكم" له كفاءة تطبيق المنهج.

وهما شكلان مختلفان، ولا وجود لتكافؤ دلالي بينهما.

نخلص من كل هذا إلى أنّ للصدق دورًا مهمًا في إنتاج الأقوال وتأويلها في نظرية المناسبة، وقد تمّ تحديده في ما يتم تبليغه نصًا، أي داخل التحديد اللغوي للقول والذي يوافق الشكل القضوي له دون الموقف القضوي للقائل.

وإذا تأملنا هذا التصوّر في تحديد صدق الأقوال، نجده يتطابق مع نظرة الثقافة الإسلامية التي لا تبيح في أي حال من الأحوال الحُكم على مواقف الناس إلاّ إذا تم التصريح بها لغويا، وليس هذا هو الشأن إذا بقيت حبيسة الذهن (لا تقال)، وخير دليل على ذلك في التاريخ الإسلامي معاملة الرسول ﷺ المنافقين بحسب ظاهر قولهم، رغم أنه يعلم زور مواقفهم.

إنّ تحديد الصدق ليس كل ما يميز نظرية المناسبة، فقد رأينا أنّ سبيربر وولسن يضعان حدودا واضحة بين التأويل اللساني والتأويل التداولي، كما حدّدا

بدقة العلمِ العملياتِ الاستدلاليةَ التي يمكنها أن تستدرك المضامين التي يبلغها القائل، والتي يظل عدد كبير منها غير صريح، وبذلك تسمح بالوصول إلى تأويل كامل للأقوال، إذ تستوعب هذه العمليات السياق بمعناه الواسع: المعارف الموسوعية، المقام، تأويل الأقوال السابقة، وهذا ما جعلنا نعتمد هذا التصور لبلوغ مقصد المؤلِّف من خلال مقصد المؤلَّف.

أ - الشكل القضوي للقول:

تمّ تحديد مقصد المؤلَّف في محورين هما:

- المحور الأول: قضايا تطرح للجدال (الإمامة ـ مشاكل اجتماعية).

ـ المحور الثاني: المنهج الحجاجي المعتمد لحل هذه القضايا.

اعتمادا على نظرية المناسبة، فإن التأويل اللساني لهذين المحورين - وهو منطلق التأويل التداولي- سيعطي لنا سلسلة من المفاهيم التي تقابل المكونات اللغوية للمقصد. وهو تأويل يحقق الصيغة المنطقية للقول، وتُفضي هذه المفاهيم إلى المعلومات التي تشكِّل المقدمات التي سنستخدمها في العمليات الاستدلالية التداولية لتأويل القول.

يقدم لنا التأويل اللساني عددًا من المعلومات المتاحة نعرضها فيما يلي:

1 - الجدل: قد يحمل أكثر من معنى إذ يعرفه الجرجاني بقوله:

« ***الجدل: هو القياس المؤلف من الشهورات والمسلمات، والغرض منه إلزام الخصم، وإقحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان.***

- الجدل: دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة أو شبهة أو يقصد به تصحيح كلامه، وهو الخصومة في الحقيقة.

الجدال: عبارة عن مراء يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها »[1].

1 - علي محمد الجرجاني، التعريفات، ص74، 75.

أمّا عبد المجيد تركي فيذكر في تحقيقه لكتاب "المنهاج في ترتيب الحجاج" تعريفا للجدل، يقول فيه: « ***في خضم من المسائل الخلافية التشريعية ظهر فن الجدل الذي يستمد حجيته من القرآن والحديث وأقوال الأئمة أصحاب المذاهب الفقهية، ... هذا الفن يحرص على أن يمد المجتهد بأحسن المناهج وأحكمها وأدقها وأصوبها حتى يستفيد عن خبرة وبصيرة وهدى من هذه المسائل الخلافية المستنبطة عبر العصور المختلفة المتعاقبة منذ العصر الذي ظهر فيه إلى يوم الناس هذا، ...، وينبغي للمناظر أن يقصد طلب الحق، ..ولا يقصد به المباهاة والمفاخرة، ...*** »[1].

الجدال في التعريف الأول بمعنى المكابرة والخصومة، لا يكون الغرض من ورائه الوصول إلى الحق، فيرسل المتجادل عنانه في الاحتجاج، فمنه ما يكون صوابا ومنه ما يكون خطأ خدمة لأغراض شخصية، أو غيرها من الأغراض التي لا تغني في الحق شيئا.

أمّا الجدال في التعريف الثاني، فله ضوابط وأحكام وآداب، يقف المجادل عند حدودها في قبول الاستدلال أو رده، ولا بد أن يُستمد من الأدلة الشرعية، ويكون الغرض منه الوصول إلى الحق طلبا في الفهم بعيدا عن الأغراض والمنافع الذاتية.

أمام هذا التعدد الدلالي، يتعيّن علينا اختيار الدلالة التي يرشحها المقام وتأويل الأقوال السابقة في خطاب المقامات، فتكون المعلومات الواردة في التعريف الثاني هي المرشحة لاستيفاء الدلالة المناسبة، ويكون الجدل المقصود هو أسلوب المناظرة الذي يستمد أدلته من الأدلة النقلية والأدلة العقلية ويخضع لآداب وأخلاقيات، ويبقى صالحا لكل زمان ومكان.

---

1 – أبو الوليد الباجي، المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق عبد المجيد تركي، ط2، دار الغرب الإسلامي، 1987 ص3.

2 - الإمامة: دلالة الإمامة في الثقافة الإسلامية ترتبط بالخلافة فـ « ***الخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها مصالح أخروية، فهي في الحقيقة خلافة على صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا*** »[1].

إنّ هذا التأويل اللساني لصيغة القول لا يكفي لتحديد ما قيل، إذ ينبغي إثراؤه بتحديد ما تُحيل إليه هذه الدلالات في الواقع للتوصل إلى تحديد تام لما قيل، ونتوصل بهذه العملية التداولية إلى الشكل القضوي للقول.

لقد عرف العرب الجدل في الجاهلية، كما عرف عصر النبوّة الجدل. لكن الجدل في الإمامة ومستجدات الأحوال الاجتماعية يحيلنا إلى فترة محدّدة من التاريخ الإسلامي، وهي فترة الخلفاء الراشدين، وتحديدا عصر الخليفة الثالث، حيث ظهرت فيه الفتن، وضعفت الوحدة الإسلامية، فتناول الجدل في هذا العصر شعب ثلاث، وهي[2]:

1 - جدل في الإمامة

2 - جدل في العقيدة.

3 - جدل في الفروع - ويقصد به الأحوال الاجتماعية - .

تكشف هذه الإحالات الانسجامَ الخارجي لخطاب المقامات، فضلا عن الانسجام الداخلي الذي لا يجوز أن يتناقض مع بعض المعطيات الموضوعية ومنها التاريخية. فمقصدية المؤلّف المحدّدة سلفا مرتبطة بخطة التجديد، ما يجعلها تنسجم مع هذه المعطيات التاريخية، فجدل الإمامة وتعقد الأحوال الاجتماعية، مرتبطان بعصر ظهرت فيه الفتن واستجدّت أمور لم تكن في عصر النبوة،

---

1 - الأمام أبو زهرة، تاريخ الجدل، ص 83.

2 - م ن، ص 82.

فاحتاج حلّها إلى استنباط المنهج الحجاجي القائم على الترتيب السلمي التالي: القرآن، السنة، الإجماع، قول الصحابي، القياس.

ففكرة التجديد إذن، لا بدّ أن ترتبط بنقطة البداية بكل حيثياتها وقضاياها.

إنّ الشكل القضوي للقول الذي حدّدناه على هذا النحو، غير كافٍ لتحديد ما تم تبليغه نصًّا، فلا بدّ من تحديد الموقف القضوي للمؤلِّف، لذا فإن السؤال الذي نطرحه الآن ويتعين علينا الإجابة عنه، هو: ما موقف السيوطي من القضايا المطروحة هنا.

ب ـ الموقف القضوي للمؤلِّف ودعوى التجديد وفكرة المبعوثية:

عرف عصر جلال الدين السيوطي علماء يدعون إلى نبذ السنة والطعن في حجيتها، وكفاية القرآن لاستنباط الأحكام الشرعية، وحل القضايا المختلف فيها، واستدلوا على زعمهم هذا ببعض الآيات القرآنية كقوله تعالى: ﴿**مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ**﴾ الأنعام، الآية 38.

وكان السيوطي ممن يدافعون عن حجية السنة، وضرورة الرجوع إليها في استنباط أحكام الفقه الإسلامي. نجده يذكر هذه الدعوى في كتابه "مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة" حيث يقول: «***وإنّ مما فاح ريحه في هذا الزمان وكان دارسًا ـ بحمد الله تعالى ـ منذ أزمان، وهو أن قائلا رافضا زنديقا أكثر في كلامه إن السنة النبوية والأحاديث المروية، زادها الله علوا وشرفا، لا يحتج بها، وأنّ الحجة في القرآن خاصة، وأورد على ذلك "ما جاءكم عني من حديث، فاعرضوه على القرآن فإن وجدتم له أصلا فخذوا به، وإلاّ فردوه"***» [1]. ولم

---

1 – جلال الدين السيوطي، مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة، خرج أحاديثه وعلّق عليها بدر بن عبد الله البدر دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1993، ص15.

يكتف السيوطي بذكر ادعاءات هؤلاء المنكرين، بل ردّ عليها بالأدلة القاطعة من القرآن والسنة.

مما تقدم يظهر لنا بجلاء موقف المؤلِّف، الذي يتجاوز الاعتراف بالمنهج الحجاجي كأساس لحل القضايا المطروحة للجدل إلى الدفاع عنه، فيتحدّد لنا بهذا ما تمّ تبليغه نصًا من طرف المؤلِّف وهو: تحديد المنهج حماية له من كلّ منكر، وإثبات لصلاحيته في كل زمان ومكان.

ويمكن ملاحظة أنّ الموقف القضوي للمؤلِّف لا يختلف عن مقصدية المؤلَّف، ولا غرابة في ذلك، فمرده، كما وضحنا سابقا، راجع إلى الانسجام الخارجي للخطاب.

بقي لنا الآن أن نحدّد التضمينات الواردة في القول، أي ما تم تبليغه بصفة ضمنية فنتوصل إليه من خلال التأويل التداولي الخاص بالعمليات الاستدلالية، ويكون منطلقها التأويل اللساني للقول، حيث تستوعب هذه العمليات الاستدلالية في الآن نفسه ما عرفناه وتوصلنا إليه، وما يمكن أن نعرفه من معلومات يوفّرها السياق. وقد احتجْنا في هذا إلى استحضار نصوص للسيوطي وأقوال له وردت في مؤلفات أخرى، ذلك لأنّ النصوص يستدعي بعضها بعضا ويفسر أحدها الآخر. فتوصّلنا إلى نتائج مناسبة للمعطيات السابقة، إذ إنّ كلّ قول يولد لدينا وفق "مبدأ المناسبة" انتظار المناسبة الخاصة به، فتتوقّف العملية الاستدلالية إثر ذلك.

وضع العلماء المسلمون استنادا إلى قول الرسول ﷺ: « ***إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها*** »، الشروط التي ينبغي أن تتوفر في مجدّد القرن، وهي: « ***ينبغي في المبعوث على رأس المائة أن يكون مشهورا***

معروفا مشارا إليه في كل فن من الفنون منتفعا بعلمه، ناصرا للسنة، قامعا للبدعة»[1].

لقد وجد السيوطي في نفسه هذه الشروط، إذ يقول «***تبارك الذي مَنَّ عَلَيَّ بحفظ السنة وآتاني من العلوم والحجج ما هو أمضى وأنفد من الأسنة،.... وحباني منصب الاجتهاد والتجديد للدين على رأس هذه المائة التاسعة***»[2]. وقد صرّح بهذا في قصيدة له بقوله[3]:

لقد أتى في خبر مشتهر   رواه كلّ عالم مُعتبَر
بأنّه في رأس كلّ مائة   يبعث ربُّنا لذي الأمّة
منًّا عليها عالمًا يجدّد   دين الهدى لأنّه مجتهد
....
وهذه تاسعة المئين قد   أتت ولا يخلف ما الهادي وعد
وقد رجوت أنّني المجدّد   فيها بفضل الله ليس يُجحَد

ويبدو أنّ لهذا الادّعاء مبرراته الواقعية، إذ تشهد تصانيف السيوطي على تبحره في شتى العلوم، ولقد بلغت من الكثرة إلى درجة اختلاف العلماء في حصر عددها الحقيقي فـ« ***العالم الألماني "فلوجل" ذكر أنّ عدد مؤلفات السيوطي 561 كتابا، ويقول ابن إياس: بلغت عدد مصنفات السيوطي نحو 600 مؤلف وكذا صاحب النور السافر والزركلي، ... وقد اطلعت على مخطوط بعنوان "ذكر مؤلفات الجلال السيوطي" وذكرها الكاتب وجعل كل فن على حدة فبلغت***

---

1 – محمد يوسف الشربيجي، السيوطي وجهوده في علوم القرآن، ط1، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، ص 162.

2 – م ن، ص 164.

3 – محمد عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير، شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ج 2، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ب، 1996، ص 352.

***عدتها 536 مؤلفا*»[1]. وقد ذكر جلال الدين السيوطي في كتابه "حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة"[2] 281 مؤلفا صنفها بحسب الفنون والعلوم، فكانت في:

- فن التفسير.
- فن الحديث.
- فن الفقه.
- فن العربية.
- أصول البيان والتصوف.
- فن التاريخ والأدب.

وقد بلغت الكتب المصنفة في "فن الحديث" 93 مؤلفا، منها "مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة" و"منهاج السنة ومفتاح الجنة"، وهو عدد أقل ما يمكن أن يقال فيه إنّه خير شاهد على نصرته للسنة وحفاظه عليها.

ومع كلّ هذه المسوّغات التي ذكرها جلال الدين السيوطي، فإنّ خصومه لم يسلّموا له في ادعائه الاجتهاد والتجديد، فيذكر: « ***ثمّ استهلت سنة تسع وثمانين وثمانمائة وهم ضجيج وعجيج ... وجروا قضية دعوى الاجتهاد ... وسألوهم في رفع الأمر إلى السلطان ليعقد بيني وبينهم مجلسا يناظروني فيه، فلما بلغني ذلك قلت: العلماء قد نصوا على أنه لا يسوغ للمجتهد أن يناظر المقّلد، فمناظرتي تحتاج إلى حضور مجتهدين مجتهد يناظرني، ومجتهد يكون حكما بيني ومن يناظرني*** »[3].

---

1 – جلال الدين السيوطي، تأويل الأحاديث الموهمة للتشبية، ضبط وتعليق البسيوني مصطفى إبراهيم الكرمي ط 1، دار الشروق، جدة، 1979، ص 86، 87.

2 – جلال الدين السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج1، د ط، مطبعة إدارة الوطن، مصر 1299 هـ، ص 191، 195.

3 – محمد يوسف الشربيجي، السيوطي وجهوده في علوم القرآن، ص 165.

لا نحتاج إلى عناء كبير لنفهم أنَّ السيوطي وظّف التخييل لمناظرة هؤلاء الخصوم، فلو تأملنا شخصية "الحَكَم" في خطاب المقامات، نجدها تستوفي الشروط المحددة لمجدد الدين فهو:

- رجل مشهور: يظهر هذا في قول الذوات: « ***قالوا: يا فريد الأرض، يا عالم البسيطة ما بين طولها والعرض... وضربنا إليك أكباد الإبل من أقصى البلاد، وقطعنا إليك كلّ بحر وواد، وقصدناك ونحن أكرم رواد وورّاد*** »[1].

- مشار إليه في كلّ فن: لقد ذكرنا في تحليلنا المقامات، أهمية ذكر تخصصات "الحَكَم" في مجالات علمية متنوعة في تأويل الخطاب وتحديد مقصديته، وهي الآن تأخذ بعدا آخر، وتضيء مقصدية المؤلّف بعد أن أسند إليه خطابه، والمتعلقة بـ"دعوى التجديد وفكرة المبعوثية"

- قامع البدعة: يقول الحكم: « ***لا أسلك إلا طريقا موصلا إلى الجنة*** »[2].

- ناصر السنة: لقد دافع "الحكم" عن حجية السنة فذكر في أول قضية طرحت للجدل: « ***لا أحكم إلا بما ثبت في السنة*** »[3]. ولقد أولاها خطاب المقامات عناية خاصة، تضاهي كثرة مؤلّفاته في فنّ الحديث.

إنّ ما تم تبليغه بصفة ضمنية هو أنّ "الحَكَم" الذي يحيل بلا ريب إلى المؤلِّف هو المجدَّد لدين الأمة. لكن يحق لنا أن نسأل: لِمَ اللّجوء إلى التخييل لتبليغ هذا المقصد الذي يتضمن مجازفة الالتباس؟ وهل البنية التخييلية التي شيدها ذات وظيفة مجانية؟

يقول عبد الفتاح كيليطو: « ***البحث عن العبرة موضوعة من موضوعات الكتابة التاريخية والأدب السردي العربي، غير أنّه لاستخراجها لا بد من التأويل عن طريق تنفيذ سلسلة من الأحداث تفضي إلى نتيجة*** »[4].

---

1 – المقامات، ص 54.

2 – م ن، ص 46.

3 – م ن، ص ن.

4 – عبد الفتاح كيليطو، المقامات، السرد والأنساق الثقافية، ص 211.

بناء على ما سبق، نرى أنّ الجهد الإبداعي للمؤلف أتاح له طريقة جديدة للتعبير عن تجربته الواقعية، فهو حين ينتج صورة مجازية، يرمي من خلالها إلى بلوغ هدف ما، فالاستعارة الموظفة ليست مصادفة، إنه حين يشغل آلة التشخيص، ويسند القول لكائنات غير إنسية، يهدف إلى نسج علاقات جدالية بديلة بعيدة عن خصومه الذين لم يقدّروا مكانته العلمية في اختيار مناظريه.

هناك رغبة ملحّة في إنشاء جوّ جدالي يقرّ بالتميّز والتفرّد، وهي صفة قصد السيوطي إثباتها لـ"الحَكَم" في خطاب المقامات. فإقرار الذوات المؤنسنة له بهذه الصفة في البنية النصية، بديل عن اعتراض خصوم السيوطي عليها في البنية الواقعية.

إنّ فهم هذه الاستعارة على هذا النحو، لا بدّ أن يتم في إطار البنية الكلية للخطاب إذ فيها تجد معناها وقوتها وإيحاءها، وذلك من خلال الانتباه إلى البناء الجدالي للمقامات الذي يحكم منطقها ويتمحور في ثنائية متضادة جوهرية، أريد الاستدلال عليها، وظلت رفيقة الذات المتكلمة والناظمة لأوصال النص، ضمنت للخطاب انسجامه وديناميته.

ثم إذا نظرنا إلى المقامات برمتها كاستعارة كبرى، لأنّ « ***الاستعارة لا ترتبط باللغة فحسب، إنها ترتبط بالبنية التصورية، والبنية التصورية لا ترتبط بالفكر فحسب، بل تتضمن كل الأبعاد الطبيعية في تجربتنا*** »[1]، فإنّنا نرى في التخييل استدلالاً برهانيا على فكرة "التميز والتفرد"، فقد وظّفه للدفاع عن السنّة والحفاظ عليها وبالتالي تنضاف هذه المقامات إلى قائمة مؤلفاته المصنفة في فن الحديث، ومنه يمكن القول إن المقامات استدلال على صورة قياس إضماري بها تمت البرهنة على مقدمته الوسطى. ويمكن صوغ هذا الاستدلال كما يلي:

- من صفات مجدد القرن حفاظه على السنة.

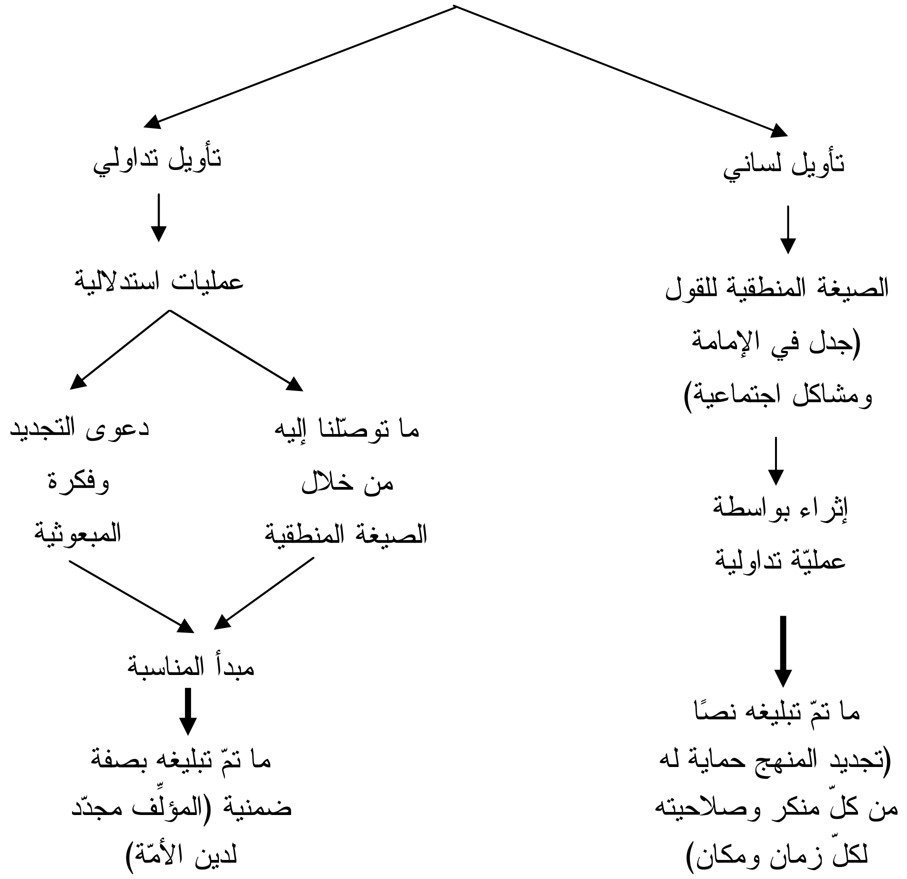
---

1 – جورج لاكوف ومارك جونسن، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 1996، ص 219.

- أنا متميز في الحفاظ على السنة.
- إذن أنا مجدد القرن بلا منازع.

لقد توصلنا بفضل العمليات الاستدلالية إلى مقصدية المؤلِّف التي تضمنها المؤلَّف دون أن يصرّح بها، وهي مقصدية أملتها عليه معتقداته وغاياته، وإذا حاولنا تلخيص خطوات هذا التأويل سنخرج بالتخطيط التالي:

عملية تأويل القول



إنّ النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه العمليات الاستدلالية تطلبت منا جهدا خاصة العمليات التي يتم فيها انتقاء المعلومات في السياق، والتي يتعين أن تكون مناسبة للتأويلات السابقة. لكن النتائج التي توصلنا إليها كانت كافية للحُكْم على القول بأنه مناسب، وهذا يعني أنّ النتائج التي توصلنا إليها تعادل الجهود المبذولة.

إنّ مفهوم الجهد حاضر في تداولية "دان سبربر"، و"ديردر ولسن"، إذ يعدان "مبدأ المناسبة، مسألة مردودية، ومن هذا المنظور يعرفان هذا المبدأ على النحو التالي[1]:

أولاً - كلما تطلب ملفوظ جهدا في تأويله قلت مردوديته.

ثانيًا - كلما كانت للملفوظ نتائج أكثر ازدادت مردوديته.

لقد كشف خطاب المقامات عن أسرارٍ ارتبطت بعالم المؤلّف اللغوي، كما كشف عن أسرار تُحيل إلى خارج عالمه اللغوي، حيث تقع كلتا الدلالتين في حقل الوظائف التي تقوم بها اللغة، من حيث هي نشاط لإشباع الرغبات وإنجاز عدد من الأهداف والأغراض المتباينة. فعلى الرغم من اختلاف العلماء حول وظيفة اللغة، إلا أنّ هناك تماثلاً في تعاريفهم، وهو « ***ما أشار إليه هاليدي حيث يرى أنها تسلم كلها بأن اللغة تستعمل لتحقيق أهدافي وأهدافك تعبيرا عن النفس وتأثيرا في الآخرين، ولفت إلى أنّ هناك وظيفة أخرى تتمثل في الجانب الجمالي أو التصويري المجازي*** »[2]. ولعل هذا ما يزكي اختيار أنّ « ***وظيفة اللغة التعبير عن الأغراض ويؤكد أنه أسلم من الاقتصار على القول بأن وظيفتها التعبير عن الأفكار ونقلها،... ومما يزكي هذا الاختيار أيضا أن فيه توسيعا لدائرة وظيفة اللغة، حيث تشمل إمكان التعبير عن كل ما يرمي إليه المتكلم، وهو ما لا يمكن حصره، لأن الأفراد يختلفون في أسباب استخدام اللغة*** »[3].

---

1 - Anne Reboul et Jacques Moschler, op. cit, p 51.

2 – محمود أحمد نحلة، علم اللغة النظامي، ص 135، 136.

3 – محمد محمد يونس علي، وصف اللغة العربية دلاليا، ص 51.

كما أنّ « ***السكاكي يبرهن على ارتباط إنتاج الخطاب ونوعية ذلك الإنتاج بالنشاط الذي يمارسه الإنسان في الحياة اليومية*** »[1]. وعلى هذا الأساس ارتبط خطاب المقامات بعالم السيوطي الداخلي ووعيه الخاص، وتبحره في علوم مختلفة فشكلت بساطًا يمتد على أرضيتها، وصوّرت انفتاحه على معرفيات كثيرة، وعلى كفاءة توظيفها في التخييل لبلوغ مقاصده الخفية.

إنّ السيوطي لم يترك موضوعا في حقل المعرفة إلا وتناوله في المقامات، كناية أو تصريحا، فكان في علمه ومعرفته دائرة معارف عصره. ويقال إنّه لما بلغ سن الأربعين اعتزل الناس، وابتعد عن ضجيج الحياة ومشاكلها، ولزم بيته في جزيرة الروضة، وقصر جهده على التأليف والتصنيف، حتى قيل إنّه لم يفتح نافذة بيته المطلة على النيل. وقد شهد على نفسه في سعة علمه فقال «***رزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير والحديث، والفقه والنحو، والمعاني والبيان والبديع، على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة، ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه، والجدل، والتصريف، ودونها الإنشاء، والترسل، والفرائض، ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب*** »[2].

ومن حسن استغلال السيوطي هذه المعارف في التخييل، الإفادة التي يمنحها لكل قارئ، بحسب مخاطبته ومساءلته النص، كخطاب لا يتجاوز عتبة الشكل، فتكون قراءته من هذا المنطلق، عملية خطيّة تقبلية تقف عند حدود الدلالات الأحادية، فيستفيد من الفوائد الطبية: العلاجية والوقائية، ومن المعلومات التاريخية، والتوريات اللطيفة والأشعار الفصيحة...، أو كخطاب يتضمن بياضات، تنتظر من القارئ مبادرته التأويلية، فتكون القراءة من هذا

---

1 – محمد خطابي، لسانيات النص، ص 122.

2 – جلال الدين السيوطي، شرح التنبيه، ج1، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996 ص 15.

المنطلق فعلا خلاقا أو عملية إبداع ثانٍ على إبداع المؤلِّف، تفتح له إمكانات جديدة من التأويل، تخترق الدلالات الأحادية، وتفجّر تضميناتها.

ثم إنّ الصراع الذي كان بين السيوطي وعلماء عصره، والذي دام زمنا طويلا، كان له دور في كتاباته، وأثّر في أسلوبه، فقد ألّف عددًا من الرسائل والمقامات دافع فيها عن وجهة نظره بأسلوب المناظرة، منها "الكاوي في الرد على السخاوي"، "اللفظ الجوهري في رد خطاب الجوجري"، "الصارم الهندكي في عنق ابن الكركي"، ومنها أيضا هذه المقامات التي أتاح لنا التحليل أن نلمس المنطق الجدلي الذي يحكمها.

لقد كان للسيوطي خصوم ونقاد كُثُرٌ من العلماء نذكر منهم «***السخاوي (ت 1496م) شمس الدين الجوجري (1484م)، برهان الدين الكركي (ت1517م)، الذي كان إماما للسلطان، أحمد بن محمد القسطلاني (ت1517م)*** ،....»[1]، وكانت هذه الخصومة سببًا في ظهور مؤلفات عديدة، أظهرت فوائد علمية كثيرة، وكانت حول مسائل متنوعة، لغوية، فقهية، فلسفية،... فقد نُقِل عن السيوطي أنّه قال: « ***خالفت أهل عصري في خمسين مسألة، فألفت في كل مسألة مؤلفا أثبت فيه وجه الحق*** »[2].

يقوم هذا دليلا على أهمية أسلوب المناظرة في الثقافة العربية الإسلامية التي عُمِّم منهجها في جميع مجالاتها المعرفية، بما في ذلك الأدبية (كالشعر والنثر)، فأكسبها خصبا فكريا وفلسفيا. ورغم الأهمية التي يكتسيها هذا الأسلوب، إلا أنه عرف هجرانا وإهمالا من فلاسفة الإسلام المتأثرين بفكر أرسطو طاليس، ويعزو طه عبد الرحمان السبب في هذا الهجران إلى كونهم

---

1 – محمد يوسف الشربيجي، الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن، ص 144.

2 – م ن، ص 158.

يعتقدون أن منهجها يفيد الظن في مقابل منهج المنطق الذي يفيد اليقين، ورد على هذه الشبهة من ثلاثة أوجه[1]:

« 1 - أنّ النظّار المسلمين وضعوا لمنهج المناظرة شروطا وقوانين تنافس في استيفائها وضبطها وصرامتها وترتيبها ضوابط المنطق وأحكامه، باعتباره علما لقوانين العقل. ولا أدل على ذلك من أنهم استخدموا طرق الجدل في الاستدلال على قضايا من صميم المنطق نفسه، وبهذا فتحوا الطريق أمام مشروع رد المنطق إلى الجدل: هذا المشروع الذي يترتب عنه أن النظر العقلي هو في أصله مناظرة، وأن ما يُدعى بـ"العقلانية" إن هو إلا "معاقلة".

2 - إنّ الأساليب الرياضية الحديثة التي صيغ فيها المنطق انتهت إلى ترجيح أسلوب جدلي في هذه الصياغة...، وأخذ المناطقة في مرحلة تالية يجعلون لمدلولات الألفاظ ومضامين العبارات دورًا حاسمًا في هذا التقنين (المرحلة الدلالية)، ومنها إلى مرحلة ثالثة جددوا فيها الاعتبار للمتكلم والمخاطب بوصفهما متناظرين، يطلبان تمييز الصواب من الخطأ، وفي هذا ما يزكي كامل التزكية المنحى الذي جنح إليه المسلمون في جعل علم المنطق جزءًا من علم المناظرة وإلباسه لباس الجدل.

3 - إنّ اليقين الذي ينبني عليه الجدل هو يقين علمي، بينما اليقين المنطقي هو يقين نظري، صناعي، صوري، واليقين العلمي أقوى على التوجيه وأقدر على التغيير من اليقين النظري، هذا اليقين الذي لا ينتفع به ويظل حبيس القول والقرطاس ».

أمام هذه الحقيقة تبدو العودة إلى منهج المناظرة، وفق الشروط والقوانين التي وضعها النظار المسلمون، ضرورة ملحة في وقتنا هذا، فهذا الأسلوب لعب دورًا أساسًا في تطوّر الفكر العربي الإسلامي، وكان وراء توليد أفكار جديدة

1 – طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص69، 70.

وعميقة. وهذا ما عُرف به عصر المماليك (عصر السيوطي)، فبالرغم من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر في عصر سلاطين المماليك، إلا أنها عرفت رقيا حضاريا وتقدما علميا وفنيا. يدل على ذلك التراث الضخم والثروة العلمية التي وصلتنا من ذلك العصر و« ***ما زالت دور الكتب في بعض أنحاء العالم مشحونة بمئات المخطوطات التي ترجع إلى عصر سلاطين المماليك بمصر والتي تناولت معظم ألوان المعرفة: الأدب والتاريخ والجغرافية، والعلوم الدينية، والطب والفلاحة والمعارف العامة وغيرها، مما يدل على أن هذا العصر شهد نشاطا علميا فائقا لم يشهد مثله في عصر آخر*** »[1].

لقد امتزج الفساد والرقي في هذا العصر، وبالرغم من تلك الفوضى العارمة والفتن المتعاقبة التي تدعو إلى الركود والكسل، استطاع الشيخ جلال الدين السيوطي وأضرابه من العلماء أن يسهموا، بفضل منهجهم الفكري القائم على الجدل، في تطوير حركة الفكر في هذا العصر. ولم يكن ذلك السبب الوحيد وراء تنشيط حركة العلم، فقد كان لسلاطين المماليك إسهام لا يقل أهمية، إذ بنَوا المساجد والمدارس وأنشأوا خزانات الكتب، ومنحوا طلبة العلم مكافآت.

ومن صور ارتباط إنتاج خطاب المقامات بالنشاط الفكري للسيوطي، نجد أنّ المقامات تتمّ عن معرفة بالكيفية التي يمكن بها جعل شتات المواضيع تتآلف لتشكل في مجموعها خطابا واحدا منسجم الدلالة. وربما ألفت هذه الخطابات في أوقات متباعدة يذكر المحقق أنّه «***جاءت ست منها،*** (وهي الست الأولى التي حللناها في الفصل الأول)، ***ضمن مجموع مودع بدار الكتب الوطنية بتونس، وفي رحلة البحث عثرنا على نسخة مطبوعة في مطبعة الجوائب القسطنطينية سنة***

1 – محمد يوسف الشربيجي، الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن، ص 47.

1298هـ تضم اثنتي عشرة مقامة منها المقامات الست مضافا إليها ست مقامات أخرى (وهي المقامات التي حللناها في الفصل الثاني من هذا البحث) »[1].

فالسيوطي من المفسرين في علوم القرآن، والمصنفين الذين اشتغلوا بفهم القرآن وبحثوا في الكيفية التي تتناسب بها الآيات والسور وتنسجم فيما بينها، حتى تبدو كالكلمة الواحدة متسقة المعاني، منتظمة المباني[2]، رغم أنها نزلت في أوقات مختلفة وفي أمكنة مختلفة ومناسبات مختلفة.

نعتقد أنّ هذه النظرة إلى القرآن الكريم هي التي ألهمت السيوطي نسج هذه المقامات على منوال جعلها في مجموعها منسجمة الدلالة، رغم تعدد نصوصها واختلاف المواضيع التي طرحتها. كما يبدو لنا تأثير اشتغاله بانسجام القرآن الكريم في تشابه مطالع المقامات الست الثانية، فقد لاحظ في كتابه "تناسق الدرر في تناسب السور"، والذي له دور في بلورة مفهوم الانسجام عنده، أن تشابه السور في افتتاحها مثل السور المفتتحة بالحروف المقطعة، والسور المفتتحة بـ "ألر"،... يزيد من قوة انسجام الخطاب القرآني. لأجل هذا بدا لنا من الضروري العودة إلى هذا الكتاب لتتبع الآليات التي ينسجم بها الخطاب القرآني عند السيوطي.

2 - آليات انسجام الخطاب القرآني عند السيوطي

كان السلف على وعي متقدم بأن النص القرآني يشكّل نصًا واحدًا منسجما رغم تباعد أوقات نزوله، وكان دافعهم إلى هذا هو البرهنة على أنّ ترتيب القرآن الكريم في المصحف الشريف الذي يخالف ترتيبه بحسب نزوله، من أسرار إعجازه، إذ اختلف العلماء المسلمون حول هذا الترتيب. وفي هذا يقول السيوطي « ***فتأمل في هذه المجانسة الحافلة بين هذه السور، مع أن سورة النصر من أواخر ما نزل بالمدينة، والكافرون وتبت من أوائل ما نزل بمكة، ليعلم أن***

---

1 – المقامات، ص 6.

2 – بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، ط1، دار الفكر، لبنان 1980، ص 36.

ترتيب هذه السور من الله، وبأمره »[1]. لم نعثر من مؤلفات السيوطي في هذا الباب سوى على مؤلفه المعنون "تناسق الدرر في تناسب السور"، وقد اهتم فيه بكيفية انسجام السور فيما بينها دون أن يتطرق إلى الكيفية التي تتسق بها الآيات، والذي نظن أنه خصص لها مؤلفا منفردا ظهر لنا هذا من خلال عنوان مؤلّفه الآخر "مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع". لذا فإنّنا لا يمكن من خلال مؤلّف واحد، أن نُلِمّ بكل جهود السيوطي في هذا الباب، لكنّه سيسد جانبا واحدا، ذلك المتعلق بالانسجام.

إنّ القاعدة الأساسية في انسجام الخطاب القرآني عند السيوطي هي "الإجمال الذي يليه الشرح والتفصيل"، نستشف هذا من قوله « ***إنّ كل سورة تفصيل لإجمال ما قبلها وشرح له وإطناب لإيجازه، وقد استقر معي ذلك في غالب سور القرآن، طويلها وقصيرها... وسورة البقرة قد اشتملت جميع مجملات الفاتحة*** »[2]. ويبدأ اشتغال هذه القاعدة من أول سورة في القرآن وهي "الفاتحة"، فهي مرتبطة بكل ما جاء في القرآن وافتتح بها القرآن، كما يرى « ***لأنها جمعت مقاصد القرآن ولذلك كان من أسمائها: أم القرآن، وأم الكتاب، والأساس، فصارت كالعنوان وبراعة الاستهلال*** »[3].

وهذه القاعدة تفطّن إليها مفسرو القرآن أيضا، وهو ما نجده عند فخر الدين الرازي وابن عاشور، الذي يرى أنه قد تنقلب العلاقة فيتقدم المفصل على المجمل قصد تحقيق وقع في نفوس السامعين، ومن ثم « ***فإن العلاقة كما هي متجلية في الخطاب***

---

1 – جلال الدين السيوطي، تناسق الدرر في تناسب السور، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، د ط، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، د.ت، ص 160.

2 – م ن، ص 78.

3 – م ن، ص 73.

لا تسلك دوما نفس الاتجاه، من المجمل إلى المفصل، وإنما قد تسلك سبيلا مخالفا من المفصل إلى المجمل، فالترتيب الأول "معياريّ" ، والثاني "تداوليّ" »[1].

وفيما يخص السيوطي، يكمن جهده في ملاحظة أنّ التفصيل قد يتجاوز السورة الواحدة ويمتد إلى عدة سور، كما هو حال "سورة البقرة"، فلأنّها تفصيل لمجملات الفاتحة، والتي هي خلاصة مقاصد القرآن، فإنّ شرح سورة البقرة وتفصيلاتها احتاج أن يمتد إلى سورة المائدة. وقد يكون الامتداد بشكل رجعي، وهو ما نوضحه في هذا الشكل:

الفاتحة	خلاصة مقاصد القرآن
البقرة	تفصيل جميع مجملات الفاتحة
آل عمران	تفصيل مجملات البقرة
النساء	شارحة لبقية مجملات البقرة، ومتعلقة بالفاتحة وآل عمران
المائدة	شارحة لبقية مجملات البقرة ومتعلقة بالنساء

وانتبه السيوطي إلى وجود علاقات تندرج تحت القاعدة العامة "الإجمال ثم الشرح والتفصيل" تزيد من قوة انسجام الخطاب القرآني، ويمكن تحديدها في ثلاث علاقات: دلالية، سياقية، شكلية.

1 - **العلاقات الدلالية:** تندرج تحت هذه العلاقات الآليات التالية:

أ - تناسب مطلع السورة التالية، مع مطلع السورة الأولى، مثل تناسب مطلع سورة يونس، مع مطلع سورة هود.

1 – محمد خطابي، لسانيات النص، ص 189.

ب - تناسب افتتاح السورة التالية، واختتام السورة الأولى، كما هو الحال بين اختتام سورة إبراهيم، وافتتاح سورة الحجرات.

جـ - ترتيب القصص بحسب ترتيبها في السورة السابقة، فلو رُتّبت على الواقع لأُخّر بعضها. نجد هذا مثلا في ترتيب القصص المذكورة في سورة "الشعراء" التي رتبت بحسب ذكرها في سورة الفرقان.

2 - العلاقات السياقية:

يساهم السياق في حسن تلاحم وانسجام الآيات فيما بينها. ونقصد بالسياق، السياق المكاني والسياق الزماني، وهو ما لاحظه السيوطي في السور الأربع الأولى من القرآن الكريم، وهي: البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، حيث يقول: « ***فانظر إلى هذه السور الأربع المدنيات، وحسن ترتيبها وتلاحمها، وتناسقها، وتلازمها. وقد افتتحت بالبقرة التي هي أول ما نزل بالمدينة، وختمت بالمائدة التي هي آخر ما نزل بها، كما في حديث الترمذي***»[1]. وهو ما لاحظه أيضا بين "سورة الحاقة" وسورة "المعارج" التي يقول عنها « ***هذه السورة كالتتمة لسورة الحاقة في بقية وصف يوم القيامة والنار، وقال ابن عباس: إنها نزلت عقب سورة الحاقة، وذلك أيضا من وجوه المناسبة في الوضع*** »[2].

3 - العلاقات الشكلية:

يمكن ملاحظة هذه العلاقات في الآليات التالية:

أ - الافتتاح بالحروف المقطعة:

مثال ذلك ترتيب الحواميم، لاشتراكها في الافتتاح بـ "حم"، ثم أنها تشبه ترتيب ذوات "ألر" الست، يوضح السيوطي هذا بقوله:« ***فانظر ثانية "الحواميم" وهي "فصلت"، كيف شابهت ثانية "ألر" "هود" في تغيير الأسلوب في وصف***

---

1 – جلال الدين السيوطي، تناسق الدرر في تناسب السور، ص 96.

2 – م ن، ص 142.

الكتاب، وأن في هود: كتاب أحكمت آياته ثم فصلت" ، وفي فصلت: " كتاب فصلت آياته" آية 2 ...» [1].

ب - رد العجز على الصدر:

يرى السيوطي أن وجه العلاقة بين سورة الواقعة وسورة الرحمن، هي مقابلة سورة الواقعة لسورة الرحمن كرد العجز على الصدر.

جـ - مناسبة المقاطع والأوزان:

على أساس هذه الآلية رتبت السور الأخيرة من القرآن الكريم، فالإخلاص وضعت بعد سورة "تبّت" للتوازن في اللفظ بين فواصلها ومقطع سورة "تبّت"، كما رتّبت سورة الفلق قبل سورة الناس ـ وإن كانت أقصر منها ـ لمناسبة مقطعها في الوزن لفواصل الإخلاص مع مقطع "تبّت".

مما تقدم، نخلص إلى أنّ انسجام الخطاب القرآني عند السيوطي مبني على قاعدة عامة هي"الإجمال ثم الشرح والتفصيل" بحيث تندرج تحت هذه القاعدة، مجموعة من العلاقات تساهم في تلاحمه وقوة انسجامه وهي: علاقات دلالية، علاقات شكلية وعلاقات سياقية، والشكل التالي يلخص لنا ما تقدم.

---

1 – جلال الدين السيوطي، تناسق الدرر في تناسب السور، ص 130.

قاعدة: الإجمال/الشرح والتفصيل

علاقات دلاليّة	علاقات شكليّة	علاقات سياقيّة
– تناسب مطلع السورة الأولى مع الثانية – تناسب اختتام الأولى مع افتتاح الثانية – ترتيب قصص السورة الثانية على ترتيب الأولى	– الافتتاح بالحروف المقطعة – رد العجز على الصدر – مناسبة المقاطع والأوزان	– السياق المكاني – السياق الزماني

يمكن أن نخلص أيضا من الكيفية التي ينسجم بها الخطاب القرآني عند السيوطي إلى أنّ السياق لا ينحصر دوره في فهم الخطاب القرآني وتأويله، إنما يساهم أيضا في تلاحم سوره وانسجامها فيما بينها.

هذا فيما يخص مقترحات السيوطي حول الكيفية التي ينسجم بها الخطاب القرآني غير أنّ هذا المبحث لم يقتصر على السيوطي أو المصنفين في علوم القرآن، فقد كان للمفسرين مساهمة فاعلة فيه، إذ بحثوا في أنواع المناسبة بين السور والعلاقات القائمة بين الآيات من جهة وبين السور من جهة ثانية. كما أن التراث اللغوي العربي القديم عرف إشارات ترتبط بمفهوم الاتساق ومفهوم الانسجام، إذ اهتم البلاغيون بالأدوات التي يتماسك بها الخطاب في الشعر والقرآن والخطبة، كما اهتم النقاد بقضايا الخطاب الشعري، ودرسوا الكيفية التي تتماسك بها أبيات القصيدة.

استفدنا من الدراسة التي قام بها محمد خطابي في كتابه "لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب"، في معرفة بعض المقترحات المبلورة في هذه المباحث، وقد رجع في مبحث البلاغة إلى قطبَي البلاغة العربية وهما: عبد القاهر الجرجاني، وأبو يعقوب السكاكي، وفي مبحث النقد الأدبي ركز على مقترحات "حازم القرطاجني" واعتبره أول ناقد عربي قديم قدم وصفا مفصلا لكيفية تماسك النص الشعري القديم. أما مبحث علم التفسير فتتبع فيه مقترحات "أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري" و"محمد فخر الدين الرازي".

وقد شدّت انتباهَنا في هذه الدراسة، النتائجُ التي توصل إليها من خلال مقارنته بين المقترحات الغربية والمقترحات العربية، حيث صُنّفت على نفس الشكل، فصنّفت المقترحات الغربية إلى أربعة مستويات هي:

1 - المستوى النحوي:

- الإحالة
- الإشارة
- الاستبدال
- الحذف
- الوصل
- أدوات المقارنة

2 - المستوى المعجمي:

- التكرير
- التضام
- الأسماء العامة

3 – المستوى الدلالي:

- موضوع الخطاب.
- ترتيب الخطاب.

- التعريض
- البنية الكلية

4 – المستوى التداولي:

- السياق وخصائصه
- المعرفة الخلقية

كما صُنِّفت المعطيات المستخلصة من المباحث العربية على نفس الشكل.

1 - المستوى المعجمي:

- العطف.
- الإحالة
- الإشارة

2 - المستوى المعجمي:

- المطابقة
- رد العجز على الصدر
- التكرير، البناء، المناسبة

3 - المستوى الدلالي:

- مبدأ الاشتراك
- الجامع العقلي والذهني
- العلاقات: التأكيد والبيان، الإجمال والتفصيل، العموم والخصوص، الاقتضاء الجزء/ الكل، السبب/المسبب...
- موضوع الخطاب
- ترتيب الخطاب
- تنظيم الخطاب

4 - المستوى التداولي:

- النظام النفسي

- الجامع الخيالي
- السؤال المقدر
- الأفعال الكلامية (التماثل والاختلاف)

يندرج الاتساق تحت المستوى النحوي والمعجمي، أما الانسجام فيندرج تحت المستوى الدلالي. وما يمكن ملاحظته من خلال هذه المقارنة أن المعطيات المستخلصة من المباحث العربية أكثر غنى من المعطيات المستخلصة من الدراسات الغربية، هذا رغم أن المعطيات العربية تقتصر على بعض المباحث في التراث العربي القديم، فماذا لو كان بحث يتقصى جميع أبواب وأصناف هذه المباحث، يقول «*رغم ذلك وجدنا في هذه المباحث الثلاثة مادة غنية ينبغي أن يعاد ترتيبها وتصنيفها، ... بل كثيرا ما وجدنا أن بعض المعطيات يمكن أن تضيف أشياء كثيرة إلى المقترحات الغربية. من ذلك مثلا أن "هاليدي" اهتم بتكرير الكلمات (التكرير المعجمي)، وهذا ما اهتم به السجلماسي كبلاغي، ولكن المفسرين اهتموا ببنية أكبر من الكلمة وهي تكرير الجملة دون إغفال وظيفة التكرير وكمثال ثان اهتم "فان ديك" بترتيب الخطاب ربطا بين ترتيب الوقائع في الخطاب، وترتيب حدوث هذه الوقائع في الزمان والمكان، بينما اهتم المفسرون بأسباب الترتيب أي بمقتضيات الأحوال التي تجعل المتكلم يحدث تغييرا في الترتيب الطبيعي مخرجا الخطاب إخراجا تمليه تلك المقتضيات* »[1].

إنّ غنى المعطيات المستخلصة من المباحث العربية القديمة- رغم اقتصارها على بعض المباحث منها فقط- ، مقارنة بمعطيات الدراسات الحديثة في مجال انسجام الخطاب واتساقه، لا يفاجئنا إذا كنا نعلم أن بؤرة اهتمام المباحث العربية، واشتغالها منصب على النص الرباني الذي لا يمكن أن يعادله أي نص بشري، ولهذا نجد خصب هذه المعطيات وغناها يتسع مجاهما أكثر في

---

1 – محمد خطابي، لسانيات النص، ص 387.

مباحث علوم القرآن وأصول الفقه. كما نعتقد أنّ هذا الغنى راجع إلى اهتمامهم بالسياق الخارجي في اشتغالهم بتأويل القرآن والبحث عن انسجامه، لأنّ دلالة الخطاب لا يمكن أن تُضبط بشكل تام إلا بانفتاح التأويل على السياق بمفهومه الواسع. ممّا يقوم دليلا على ضرورة الاهتمام به في التأويل. ولقد مكننا الأخذ به في المقامات من بناء تأويل متماسك بدا لنا مقنعا إلى حد كبير. لأجل كل هذا يبدو أن تتبع هذه المباحث في دراسة موسعة، ضرورة ملحة على الباحثين في عصرنا، فالعلماء المسلمون كانوا سباقين إلى البحث في مجال انسجام الخطاب واتساقه، دفعهم إلى ذلك اهتمامهم بالخطاب القرآني منذ أن نزل لاستخراج أصوله الشرعية، وإظهار إعجازه، فكان من وجوه إعجازه اتساقه وانسجامه.

أمّا الدراسات الغربية، فكان توجهها إلى مجال انسجام الخطاب حديثا، واكب توجه الدراسات الأدبية وجهة علمية قائمة على مفاهيم موضوعية، وقد ركزت على نوعين من الخطاب، هما: التخاطب والسرد. ثم بدأ الاهتمام بانسجام الخطاب يتزايد منذ السبعينيات من هذا القرن، واحتل موقعا مركزيا في الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجال تحليل الخطاب ولسانيات الخطاب، وعلم النص... هذه الحقيقة دفعتنا إلى طرح سؤال منطقي وهو: لماذا كان توجه الدراسات الغربية إلى هذا المفهوم حديثا؟

يبدو لنا الجواب عن هذا السؤال واضحا، ويكمن في اعتماد الدراسات اللغوية الحديثة منهجية جديدة قائمة على مفاهيم علمية، وتداخلها مع تخصصات متنوعة من قبيل علم الاجتماع وعلم النفس، والمنطق، والعلوم المعرفية. فإذا كان هدف العلم الوصول إلى الحقيقة الكونية، فمن المنطقي أن تسلك الدراسات اللغوية هذا المجال ما دامت توجهت وجهة العلم، وتبحث عن انسجام الخطاب الإنساني مثلما أثبت العلم، بعد عدة دراسات، انسجام الكون.

إذن منطلق الدراسات العربية خطاب الله المقروء، ومنطلق الدراسات الغربية خطاب الله المفتوح (أي الكون)، والتوجه العلمي إلى خطاب الله المفتوح متأخر على التوجه العلمي لخطاب الله المقروء.

خاتمة:

لقد أفضت بنا هذه الدراسة التي أردنا من خلالها الكشف عن إمكانات المنهج التداولي، في التعامل مع النصوص التراثية وتأويل الأقوال وبلوغ المقاصد الفعلية للمؤلف والخطاب، إلى الخروج من التصور التجريدي والتصنيفي للغة، واعتبارها نشاطا متحققا، وفق معطيات سياقية. وقد رأينا أن الأخذ بالسياق بمفهومه الواسع وربط الخطاب بالعالم المتعين، وهو الجانب الذي غفلت عنه التداولية اللسانية، يؤدي إلى نتائج لا يمكن بلوغها بتحديد السياق الذي تستند إليه عند تأويل القول. وهذه المقاربة التداولية للغة تنسب إلى "سبربر" و"ولسن"، وما زاد من علمية هذه المقاربة ومصداقيتها إدراجها ضمن مجال البحوث المعرفية، الأمر الذي أدى إلى اتساعها وتوصلها إلى توضيح العمليات الاستدلالية التي تقوم بها عند تأويل الأقوال بطريقة علمية دقيقة بحيث يمكن إدراجها في بحوث الذكاء الاصطناعي.

لقد ساعدتنا بعض هذه الإجراءات والآليات التداولية في الكشف عن المقاصد التي تقع داخل الخطاب وخارجه، وهي مقاصد دينية، علمية، ثقافية، تنسجم مع شخصية السيوطي العالم المتعدد التخصصات، مما يقوم دليلا على ضرورة الأخذ بالسياق بمفهومه الواسع. ذلك أن إنتاج الخطاب ونوعية ذلك الإنتاج يتأثران بشكل أو بآخر بالنشاط الذي يمارسه الإنسان في حياته اليومية. ولقد أدركنا مدى فعالية هذه المفاهيم والآليات التداولية، وخاصة تلك التي تم التأصيل لها في الدراسات العربية الحديثة عند الفيلسوف "طه عبد الرحمان"، وخاصة فيما يتعلق بالضوابط التي ينبغي أن تحكم العلاقة التخاطبية الكفيلة بإنجاح عملية التواصل واستمرارية الحديث الذي يتوقف على التزام كل من المخاطِب والمخاطَب بها. كما تبين لنا بوضوح أن انسجام الخطاب ليس أمرا معطى ينبغي البحث عنه في الخطاب للعثور عليه، فلا يملك في ذاته مقومات

انسجامه. بل إن القارئ هو الذي يحكم على النص بأنه منسجم، من خلال فهمه وبناء تأويل منسجم له.

لقد انتهى بنا البحث في الفصل الأول، إلى أن النص يحمل مناطق، يكتنز فيها المعنى لا ينبغي تخطيها في قراءة متسرعة، و يتطلب تدعيمها بمعارف خارج نصية. فمهما كانت نتائج التحليل المحايث للنص مهمة، تظل قاصرة إن لم ندعمها بمعارف خارج نصية. لكن شريطة أن يمدنا النص بمؤشرات تمنح شرعية استعمالها، وهو الشرط الذي يعصمنا من التأويلات المخطئة والإسقاطات المتعسفة، ويمكننا من بلوغ المقاصد الموضعية للخطاب التي تهدف إلى تقريبنا من المقاصد العامة، ذلك لأنّ صاحب خطاب ما إلى جانب مقاصده التواصلية الموضعية ينتج مقصدا تواصليا إجماليا يتعلق بمجموع خطابه.

كما انتهى بنا البحث في هذا الفصل إلى أهمية ضوابط الجانب التعاملي للعلاقة التخاطبية المستقاة من الثقافة الإسلامية في إنجاح عملية التواصل، وقصور ضوابط هذا الجانب المستقى من الدراسة الغربية الحديثة لكونها لا تعتمد مبدأ الإخلاص بمستوياته الثلاثة في ضبط هذا الجانب. هذا المبدأ الذي يخضع له جميع المتكلمين مهما كانت مكانتهم الاجتماعية ويتحكم في مضامينها الخفية والتلميحية كما تتحكم في أقوالهم الصريحة، مما يثمر تقربا خالصا بين المتخاطبين واستئناس أحدهما بالآخر. كما أشرنا إلى أن "الاقتضاءات" تساهم في استمرار العلاقة التخاطبية ونجاحها.

توصلنا في الفصل الثاني إلى أن انسجام النصوص لا يتموضع في أبنيتها النصية، بل يتعداها إلى تعالق أشكالها البلاغية دون أن تختص الاستعارة بذلك. كما اعتبرنا النصوص المحللة، نموذجا لمشروع السكاكي الذي يدعو إلى الجمع بين بلاغة الإمتاع وبلاغة الإقناع. ثم بدت لنا فعالية أدوات التحليل، التي اعتُمدت في الدراسة، إذ مكنتنا من حلّ إشكالية انتساب المقامات الست الثانية إلى نمط المقامات التي يسند فيها الخطاب إلى متكلم مجهول أو عدة

متكلمين. فزادت قناعتنا إثر ذلك بصلابة المنهج وفعالية أدوات التحليل التي يمكن أن تحلّ بعض المشاكل المتعلقة بمسألة الأجناس الأدبية، ذلك لأن المقامات نصوص لا يمكن ولوجها بأدوات لا تستطيع تفجير طاقاتها الكامنة. فمنذ ظهورها على يد بديع الزمان الهمذاني، وهي حقل يجمع الشعر والنثر والحوار، والمناظرة، والخطبة، والرسالة، وغيرها من الأشكال التعبيرية.

خصّصنا الفصل الثالث للكشف عن مقصدية المؤلف، بعدما أبرزنا مقصدية الخطاب في الفصلين السابقين. وقد احتاج ذلك إلى انفتاح التأويل على العالم المتعين باعتبار المؤلف فردا يعيش في هذا العالم، فيتأثر به ويؤثر فيه.وتوصلنا إلى صحة الفرضية القائلة بوجود استقلال دلالي بين مقصدية الخطاب ومقصدية المؤلف، ولكن لا على نحو متناقض وإنما على نحو تتناسب فيه المقصديتان.

لهذا فإنّ النتائج التي توصلنا إليها، كانت مقنعة مما أدى بنا إلى إغلاق دائرة التأويل. لكن لا نقصد بهذا أنه التأويل الوحيد الممكن فالسياقات النصية الداخلية والسياقات الخارجية تلعب دورا في توجيه الحصر النسبي لاحتمالات الدلالة وتحديد التأويلات الممكنة. فعلى الرغم من اقتناعنا بالنتائج التي بلغناها، بفضل اعتمادنا على مقاربة تداولية، وسعت من دائرة العمليات الاستدلالية بطريقة علمية دقيقة، لا يعني إغلاق دلالات النص. فطبيعة النص تتحدى هذا الإغلاق فينفتح على تأويلات عدة بحسب القارئ الذي يكون أثناء محاولة تأويل النص مشروطا بثقافة محددة وميولات خاصة تعمل كلها على توجيه فكره إلى زاوية خاصة منه. لكن هذا لا يعني انفتاح التأويل إلى ما لا نهاية من الاحتمالات ليصل إلى مستوى اللاتحديد، وإعطاء الحرية الكاملة للقارئ دون قيد أو شرط كما تدعو إلى ذلك التفكيكية، التي تذهب إلى أن النصوص قابلة لسلسلة من التأويلات اللانهائية، فهي لا تبحث عن الانسجام بل تتخذ غياب الانسجام منطلق تحليلها.

لقد منحنا انفتاح التأويل على العالم المتعين فرصة الإشارة إلى كتاب آخر للسيوطي هو: "تناسق الدرر في تناسب السور"، الأمر الذي نبهنا إلى خصوبة ما قدمه التراث العربي في مجال انسجام الخطاب، بحيث يستدعي اهتمام الباحثين المعاصرين بهذا التراث والكشف عن كنوزه. كما نبهنا إلى أهمية المناظرة في تطور الفكر العربي الإسلامي و قوة منهجها في صقل المواهب و تعويد المتكلم فنون القول و الجدل في إطار احترام الرأي الآخر ولو كان مخالفا، فهي كما يقول الفيلسوف "طه عبد الرحمان" تنظيم محكم لتصارع الآراء و التنازع الفكري، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على أنّ الفكر الإسلامي قائم على أسس تداولية حوارية، أخلاقية، تحمل في عمقها بعدًا ديمقراطيا.

وأخيرا، نقول إن التداولية بانفتاحها على السياق بمفهومه الواسع، وتوسيعها للعمليات الاستدلالية التي يقوم بها القارئ (المؤول)، أفلتت من صراع التأويلات التي عرفتها المسيرة التاريخية للقراءة الأدبية ذات النظرة الأحادية. لكونها قراءة تتخذ الانسجام الشامل مبدأ ومنطلقا لها في التحليل، هذا ما جعلها تعيد الاعتبار إلى أطراف فعل القراءة الثلاثة، وهي: المؤلف، النص، القارئ دون هيمنة طرف على حساب الآخر. وتمكنت من توزيع مناطق النفوذ لكل من النص والقارئ، وميزت بين حدود النص وحدود مملكة القارئ، وهذا أمر لم تتمكن نظريات القراءة من قبل بلوغه لصعوبة هذه المهمة، إذ إنّ العلاقة بين هذين القطبين علاقة تداخل وتفاعل.

معجم المصطلحات المستعملة في البحث

عربي – فرنسي

Cohérence	انسجام
Cohésion	اتساق
Inférence	استدلال
Inférence démonstrative	استدلال برهاني
Métaphore filée	الاستعارة المتعالقة
Implicature de proposition	استلزام تخاطبي
Présupposition	اقتضاء
Macro structure	البنية الكلية
Démonstration	برهنة
Interprétation	تأويل
Explication	تتصيص
Communication	تواصل
Sous-entendus	التضمين
Argumentation	الحجاج
Discours	خطاب
Signification	دلالة
Intelligence artificielle	الذكاء الاصطناعي
Contexte	**سياق**
Scénarios intertextuels	سيناريوهات تناصية
Echelle argumentative	السلم الحجاجي
Forme propositionnelle	الشكل القضوي
Acte de langage	العمل اللغوي/ فعل اللغة
Mondes possibles	عوالم ممكنة

Processus inférentiel	عملية استدلالية
Processus inférentiels pragmatiques	عمليات استدلالية تداولية
Sciences cognitives	العلوم المعرفية
Sémantique	علم الدلالة
Non vériconditionelle	غير مشروطة الصدق
Classes argumentatives	فئة حجاجية
Intention	القصد
Force illocutionnaire	القوة الإنجازية
Analogie	القياس
Règle de conversation	قواعد المحادثة
Maxime de quantité	قاعدة الكم
Maxime de qualité de manière	قاعدة النوع
Maxime de manière	قاعدة الكيف
Maxime de relation	قاعدة العلاقة
Règle de sincérité	قاعدة النزاهة
Règle préparatoire	قاعدة تحضيرية
Règle essentielle	قاعدة جوهرية
Compétence intertextuelle	الكفاية التناصية
Attitude propositionnelle	الموقف القضوي
Contenu propositionnel	المحتوى القضوي
Environnement cognitif	محيط معرفي
Préalable	معطى سلفا
Concept	مفهوم
Approche	مقاربة
Intention communicative locale	مقصد تواصلي موضعي
Intention communicative globale	مقصد تواصلي إجمالي

Prémisse	مقدمة منطقية
Locuteur	مخاطِب
Interlocuteur	مخاطَب
Sens littéral	معنى حرفي
Principe de pertinence	مبدأ المناسبة
Principe de coopération	مبدأ التعاون
Principe d'exprimabilité	مبدأ قابلية الإبانة
Cognitive encyclopédique	المعرفة الموسوعية
Code	نسق

قائمة المصادر والمراجع

1 - بالعربية:

أ – المصادر:

- **القرآن الكريم.**
- **السيوطي، جلال الدين**: مقامات السيوطي الأدبية والطبية، تعليق وتحقيق: محمد إبراهيم سليم د.ط، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، د.ت.

ب – المراجع:

- **الإمام أبو زهرة**: تاريخ الجدل، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1980.

  :المعجزة الكبرى القرآن، د.ط، دار الثقافة، القاهرة، د.ت.
- **أحمد المتوكل**: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط1، دار الثقافة، الرباط، 1986.

  : الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، 1985.
- **أرسطو طاليس**: الخطابة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، د.ط، دار القلم، بيروت، 1979.
- **أمبيرتو إيكو**: القارئ في الحكاية، التعاضد التأويلي في النصوص الحكائية، ترجمة: أنطوان أبو زيد، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996.
- **آن روبول وجاك موشلار**: التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دعفوس ومحمد الشيباني، ط1، دار الطليعة للنشر، بيروت، لبنان، 2003.
- **الباجي أبو الوليد**: المنهاج في ترتيب الحجاج، تحقيق: عبد المجيد التركي، ج1، ط3، دار الغرب الاسلامي، 1987.

- **ابن منظور:** لسان العرب، م12، ط1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1990.
- **بول ريكور:** نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ترجمة: سعيد الغانمي، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2003.
- **تزفيطان تودوروف:** مفاهيم السردية، ترجمة: عبد الرحمان مزيان، ط1، منشورات الاختلاف، 2005.
- **الجرجاني، علي بن محمد:** تعريفات، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995.
- **جورج لاكوف وماك جونسن:** الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة: عبد المجيد جحفة، ط1 دار توبقال للنشر، المغرب، 1996.
- **جون أوستين:** نظرية أفعال الكلام العامة، كيف تنجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، د.ط، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991.
- **حميد الحمداني:** القراءة وتوليد الدلالة، تغير عاداتنا في قراءة النص الأدبي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2003.
- **خالد خميس فراج:** المناظرة، .http: // www.oufq. net .
- **رشيد الإدريسي:** سيمياء التأويل، الحريري بين العبارة والإشارة، ط1، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، 2000.
- **الزركشي بدر الدين:** البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1 ط1، دار الفكر، لبنان1980.
- **السكاكي، يوسف بن أبي بكر:** مفتاح العلوم، تعليق: نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1987.
- **سيد قطب:** التصوير الفني في القرآن، ط2، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1983.

- **سيزا قاسم:** بناء الرواية، دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984.
- **السيوطي، جلال الدين**: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق وتعليق: فواز أحمد زمرلي، ط1 دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2003.
: تناسق الدور في تناسب السور، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، د.ط دار أبو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، د.ت.
: تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه، ضبط وتعليق: البسيوني مصطفى إبراهيم الكرمي، ط1، دار الشروق، جدة، 1979.
: الحاوي للفتاوي، صحح ودقق بإشراف هيئة مكتبة البحوث والدراسات، م1، د.ط، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1994.
: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج1،د.ط، مطبعة إدارة الوطن بمصر، 1299هـ.
: شرح التنبيه، ج1، ط1، دار فكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996.
: مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة، خرج أحاديثه وعلق عليها: بدر الدين عبد الله بدر،د.ط، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان 1993.
- **شهاب الدين القرافي**، أنوار البروق في أنواء الفروق، دراسة وتحقيق محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، ج 1، ط 1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2001.

- **صالح خديش:** "إستراتيجية الإدلال في القصة"، مجلة السرديات، السرد العربي، ع1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، جانفي 2004.
- **صلاح فضل:** بلاغة الخطاب وعلم النص، د.ط، مؤسسة مختار للنشر وتوزيع الكتاب 1996.
- **طه عبد الرحمن:** في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط2، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء بيروت، 2000.

  : اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء بيروت 1989.
- **عبد الفتاح كيليطو** : الأدب والغرابة، دراسات بنيوية في الأدب العربي، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983

  : المقامات، السرد والأنساق الثقافية، ترجمة عبد الكبير الشرقاوي، ط1 دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1993.
- **عبد الملك مرتاض:** فنّ المقامات في الأدب العربي، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
- **علي الجندي:** فنّ الجناس، بلاغة، أدب، نقد، د.ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- **عمر أوكان:** اللغة والخطاب، د.ط، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، 2001.
- **الغزالي، أبو حامد:** إلجام العوام عن علم الكلام، تصحيح وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985.
- **فان ديك:** النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، د.ط، افريقيا الشرق، 2000.

- **فرنسواز أرمينكو**: المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علواش، مركز الإنماء القومي الرباط، 1986.
- **محمد خطابي**: لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، ط1، المركز الثقافي العربي1991.
- **محمد عبد الرؤوف المناوي**، فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير، ج 2، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ب، 1996.
- **محمد العمري**: في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري تطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجا، د.ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1986.
- **محمد محمد يونس علي**: وصف اللغة العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية دراسة حول المعنى وظلال المعنى، د.ط، منشورات دار الفاتح، 1993.
- **محمد يوسف الشربيجي**: السيوطي وجهوده في علوم القرآن،ط1، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2001.
- **محمود أحمد نحلة**: علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليداي، ط2، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 2001.
- **مريم فرانسيز**: في بناء النص ودلالته، نظم النص التخاطبي- الإحالي، د.ط، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 2001.
- **مسعود صحراوي**: الأفعال الكلامية عند الأصوليين، دراسة في ضوء اللسانيات التداولية اللغة العربية، مجلة نصف شهرية، ع 10، الأبيار، الجزائر، 2004.

- **مفتاح بن عروس:** "حول الاتساق في نصوص المرحلة الثانوية"، مقاربة لسانية، مجلة اللغة والأدب ع12، دار الحكمة، الجزائر، ديسمبر 2004.
- **ميخائيل باختين:** أشكال الزمان والمكان في الرواية، ترجمة: يوسف حلاق، د.ط منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1975.
- **نادر كاظم:** المقامات والتلقي، بحث في أنماط التلقي لمقامات الهمذاني في النقد العربي الحديث، ط1، وزارة الإعلام والثقافة، مملكة البحرين، 2003.
- **يوسف عوض:** فن المقامات بين المشرق والمغرب، ط1، دار القلم، بيروت، لبنان 1976 .

2 - بالفرنسية:

1) **Anne Reboul et Jacques Moeschler** : Pragmatique du discours de l'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours. Armand Colin, 1998.
2) **Ducrot (O)** : Dire et ne pas faire, 2eme édition, Herman, Paris, 1986.
3) **Orcchioni (C.K)** : L'implicite, Armand Colin, Paris, 1986.
4) **Recanati (F)** : Transparence et Enonciation, Edition du Seuil, Paris, 1979.
5) **Umberto Eco** : Interprétation et Surinterprétation, Presses Universitaires de France, Paris, 1996.

فهرس الموضوعات

تقديم المشرفة 7

مقدمة 9

مدخل: التداولية وخطاب المقامة 19

الفصل الأول

الإستراتيجية التخاطبية

تمهيد 41

1 - استراتيجية الخطاب المناظري 42

2 - من الخطاب المناظري إلى الخطاب التحكيمي 55

3 - تعالق خطاب المقامات الست الأولى 68

الفصل الثاني

الإستراتيجية الحجاجية

تمهيد 83

1 - نمط الاستدلال القرآني 86

أ - الاستدلال الخطابي 91

ب - الاستدلال الجدلي 106

2 - بلاغة الإقناع وبلاغة الإمتاع 115

3 - مقومات انسجام المقامات الست الثانية 128

4 - ترابط المسار السردي 130

الفصل الثالث

خطاب المقامات بين الواقعي والتخييلي

تمهيد 137

1- مقصدية المؤلف 137

أ - الشكل القضوي للقول 142

ب - الموقف القضوي للقول ودعوى التجديد وفكرة المبعوثية 145

2- آليات انسجام الخطاب القرآني عند السيوطي 157

خاتمة 167

معجم المصطلحات المستعملة في البحث 171

قائمة المصادر والمراجع 175

فهرس الموضوعات.. 181